شراكة الموازنة الدولية
استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2019 والإرشادات ذات الصلة

القسم 1: توافر وثائق الموازنة الرئيسية للعامة

مقدمة: إن هدف الاستبيان هو دراسة شفافية نظام الموازنة، بحيث يكون تركيزه بشكل أساسي على وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي توفيرها للجمهور، وفقًا للممارسة الجيدة الدولية. يحتوي القسم الأول للاستبيان على أسئلة تسمح للباحثين بفحص وربط التوفر للعامة ونشر وثائق الموازنة الأساسية للدولة (أي البيان التمهيدي للموازنة و مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) ووثائق الموازنة الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) وموازنة المواطنين والموازنة المقررة والتقارير السنوية والمراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة). وبمجرد الانتهاء منها، يتم استخدام أجوبة تلك الأسئلة كأساس لإكمال باقي الاستبيان، حيث يشير الباحثون إلى الوثائق المحددة المذكورة في الأسئلة من أجل الإجابة على الأسئلة المضمنة في الأقسام من الثاني إلى الخامس من الاستبيان.

وينبغي على الباحثين تسجيل المعلومات الخاصة **بأحدث إصدار تم إطلاقه من كل من الوثائق الثمانية الخاصة بالموازنة و تقييمها** طالما تم الوفاء بالجداول الزمنية لنشر الوثيقة و تم نشر الوثيقة قبل التاريخ القطع. التاريخ القطع لمسح الموازنة المفتوحة 2019 هو 31 ديسمبر 2018. إذا لم تنشر الحكومة الوثيقة قبل التاريخ القطع فلا ينبغي للباحثين استخدام أي وثيقة تم إصدارها في سنة مالية سابقة. على سبيل المثال، لنفترض أن الجداول الزمنية النهائية لنشر المراجعة نصف السنوية هي 30 سبتمبر وأن التاريخ القطع هو 31 ديسمبر 2018 ؛ تم نشر المراجعة نصف السنوية لعام 2017، ولكن اعتبارًا من 31 ديسمبر 2018 ، لم يتم نشر المراجعة نصف السنوية لعام 2018. يجب على الباحث تقييم المراجعة نصف السنوية لعام 2018 وليست المراجعة نصف السنوية لعام 2017. وفي هذه الحالة ، ينبغي اعتبار المراجعة نصف السنوية لعام 2018 على أنها " لم يتم إنتاجها" أو "تم إنتاجها للاستخدام الداخلي فقط" في مسح الموازنة المفتوحة 2019. (يرجى النظر إلى *إرشادات إتاحة وثائق الموازنة العامة* لمزيد من المعلومات عن كل وثيقة موازنة: http://www.internationalbudget.org/publications/open-budget-survey-guidelines-public-availability-budget-documents/).

الوثائق التي يتم تقييمها في الاستبيان ذات صلة بالعديد من أعوام الموازنة المختلفة. على سبيل المثال، افترض أنه يتم عمل التقييم في يناير 2019 في دولة سنتها المالية تمتد من يناير إلى ديسمبر والتاريخ القطع لهذا التقييم هو 31 ديسمبر 2018. وافترض أيضا أنه تم بالفعل النظر في الموازنة للسنة المالية (2019) من جانب السلطة التشريعية وتم اقرارها في القانون. في هذه الحالة، يجب أن يستخدم الباحث السنة المالية 2019 من أجل الوثائق ذات الصلة بعملية تكوين ومناقشة وتبني الموازنة (وخاصةً البيان التمهيدي للموازنة 2019 ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة لعام 2019). ولكن لأن العام المالي 2019 قد بدأ لتوه، قد لا يكون تم إصدار الوثائق ذات الصلة بمراقبة الموازنة لعام 2019 بعد. وبالتالي، يجب أن يضع الباحث التقارير السنوية والمراجعات نصف السنوية التي تم إصدارها لموازنة عام 2018 في الاعتبار لأنها تعد أحدث تقارير مقدمة لموازنة (في يناير سيكون مر شهر فقط من 2019). وعلاوة على ذلك ، بالرغم من اكتمال العام المالي 2018 في هذا المثال، قد لا تكون تقارير نهاية العام وتقرير المراجعة النهائية لذلك العام قد طُرحت بعد. في هذه الحالة، يجب أن يشير تقرير نهاية العام وتقرير المراجعة إلى موازنة 2017.

يوجد استثناء واحد للإرشاد الوارد أعلاه. ومن ناحية أخرى، **إذا - وفقط إذا** - لم يتم طرح وثيقة بعينها لأحدث موازنة مالية بسبب حدث ما نادر ومشروع (على سبيل المثال الانتخابات)، يجوز استعمال العام المالي السابق كأساس للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذه الوثيقة. وينبغي على الباحثين في هذه الحالات النادرة توفير الأساس المنطقي لهذا الاختيار أسفل إجابتهم على الاستبيان. الرجاء الاطلاع على برنامج شراكة الموازنة الدولية (IBP) عند تحديد ما إذا كان هناك استثناء يسري أم لا.

وفي النهاية، أثناء إكمال هذا القسم، قد يرغب الباحثون في الرجوع إلى *دليل الشفافية في تقارير الموازنة الحكومية* (http://www.internationalbudget.org/publications/guide-to-transparency-in-government-budget-reports-why-are-budget-reports-important-and-what-should-they-include/) أو *أفضل الممارسات لشفافية الموازنة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* (*OECD* (http://www.oecd.org/gov/budgeting/best-practices-budget-transparency.htm)، مما يوفر وصفًا شاملاً وواضحًا لكل وثيقة من وثائق الموازنة ومحتوياتها. أخبرنا الباحثون خلال الجولات السابقة من مسح الموازنة المفتوحة أن هذه المراجع كانت بمثابة وسيلة مساعدة هامة لهم أثناء تحديد والتمييز بين وثائق الموازنة. ويمكن أن يكون التمييز في كثير من الدول بين الوثائق صعبًا جدًا، ولأغراض الإجابة على الأسئلة في القسمين الثاني والثالث للاستبيان، من المهم جدًا عدم الخلط بين هذه الوثائق.

البيان التمهيدي للموازنة (PBS)

البيان التمهيدي للموازنة يمثل خطط السياسة الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية لعام الموازنة القادم، وهو يساعد على تشجيع النقاش على الموازنة قبل تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الأكثر تفصيلاً. ويعكس البيان التمهيدي للموازنة أوج مرحلة التخطيط الاستراتيجي لعملية وضع الموازنة، حيث تربط السلطة التنفيذية على نطاق واسع أهداف سياستها مع الموارد المتاحة في الإطار المالي للموازنة، أي إجمالي مبالغ النفقات والإيرادات والدين لعام الموازنة القادم. وتحدد هذه العملية المعلمات اللازمة لمقترح الموازنة قبل أن يتم اتخاذ قرارات التمويل المفصلة للبرنامج. ومن خلال وضع المعلمات الواسعة للموازنة، يمكن أن يساعد البيان على خلق التوقعات المناسبة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. كما يمكن أن يقترن البيان التمهيدي للموازنة كذلك بإطار عمل نفقات متوسط المدى، يهدف إلى الربط بين السياسات والتخطيط ووضع الموازنة على مدار فترة تشتمل على عدة أعوام. توصي أفضل الممارسات بأن يحتوي البيان التمهيدي للموازنة على توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الموازنة عليها؛ سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة الأعوام.

PBS-1. ما هو **العام المالي** الخاص ببيان الموازنة التمهيدي الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

PBS-2. متى يتاح البيان التمهيدي للموازنة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة أن يكون البيان التمهيدي للموازنة متاحًا للجمهور، يجب أن يكون متاحًا للجمهور قبل شهر من تقديم مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية ليتم النظر فيه.إذا لم يتم إصداره للجماهير قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل البت فيه، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد لبيان الموازنة التمهيدي.

a. قبل أربعة أشهر على الأقل قبل عام الموازنة، وقبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
b. قبل شهرين على الأقل ولكن أقل من أربعة أشهر قبل عام الموازنة، وقبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
c. أقل من شهرين قبل عام الموازنة، ولكن قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
d. لا يتم إصدار البيان التمهيدي للموازنة للجماهير، أو يتم إصداره قبل أقل من شهر من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية

PBS-3a.إذا تم نشر البيان التمهيدي للموازنة، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

PBS-3b. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر البيان التمهيدي للموازنة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

PBS-4. إذا تم نشر البيان التمهيدي للموازنة، فما هو عنوان **URL** أو رابط الويب الخاص بالبيان التمهيدي للموازنة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

PBS-5. إذا تم نشر البيان التمهيدي للموازنة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في البيان التمهيدي للموازنة متاحة بتنسيق **مقروء للآلات؟**

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs وdocx./.doc) Word) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم البيان التمهيدي للموازنة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءته من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير متاح

PBS-6a.إذا لم تتم إتاحة البيان التمهيدي للموازنة للجمهور، فهل قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر البيان التمهيدي للموازنة متاحًا للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال PBS-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجه (ولكن لم تقم بإتاحته للجمهور).

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال PBS-2)
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

PBS-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج البيان التمهيدي للموازنة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال PBS-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

PBS-7. إذا تم إنتاج البيان التمهيدي للموازنة، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بالبيان التمهيدي للموازنة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان البيان التمهيدي للموازنة "موازنة الدولة المقترحة لعام 2019" أو "إرشادات لإعداد الخطة السنوية والموازنة لعام 2018 / 2019."

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

PBS-8. هل هناك "إصدار للمواطنين" من البيان التمهيدي للموازنة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) والوثائق الداعمة له

مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية هو البيان الأكبر للحكومة حول القضايا المالية لعام الموازنة الذي يوشك أن يبدأ. تحتوي هذه الوثيقة على تفاصيل الإيرادات والنفقات وتقدير الديون وافتراضات الاقتصاد الكلي وبيانات الموازنة التاريخية ومتعددة الأعوام؛ ومعلومات السياسة العامة. يعد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وثيقة من بين أهم وثائق السياسات التي تصدرها الدولة كل عام، حيث إن الدول تترجم العديد من أهداف السياسات الخاصة بها إلى إجراءات من خلال الموازنة. ويمكن أن تختلف طبيعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى: فأحيانًا تكون وثيقة واحدة وأحيانًا تكون عبارة عن مجموعة وثائق متعددة. ومن الضروري أن يتسم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بالشفافية لأن المقترحات الخاصة به تحدد العائدات (الضرائب التي يدفعها المواطنون) والنفقات (كيفية توزيع الموارد الحكومية بين المواطنين) والديون (مقدار التكلفة الحكومية الذي تتحمله الأجيال الحالية أو المستقبلية). ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات عامة وتشريعية مبنية على اطلاع حول الموازنة، فإن أفضل الممارسات تدعو السلطة التنفيذية إلى توفير تفسير كامل للضرائب وخطط الإنفاق والاقتراض قبل إقرارها.

EBP-1a. ما هو **العام المالي** الخاص بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

EBP-1b. متى يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى يتم البت فيه؟

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

EBP-2. متى يتاح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة المفتوحة لاعتبار أن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متاح للجمهور، يجب أن تتم إتاحته للجمهور بينما لاتزال السلطة التشريعية تبت فيه *وقبل* الموافقة عليه (إقراره). إذا لم يتم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور قبل موافقة السلطة التشريعية عليه (إقراره)، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يعرّف مسح الموازنة المفتوحة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية كوثيقة (وثائق) (1) تقدمها السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية كإجراء رسمي من عملية الموافقة على الموازنة و (2) إما أن توافق السلطة التشريعية عليها أو توافق على التعديلات المقترحة عليها.

يعتبر مسح الموازنة المفتوحة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية "لم يتم إنتاجه" في الحالات التالية:

- لا تقدم السلطة التنفيذية مشروع الموازنة للسلطة إلى السلطة التشريعية
- تتلقى السلطة التشريعية مشروع الموازنة لكنها لا توافق عليه أو لا توافق علي توصيات بشأنه
- ترفض السلطة التشريعية مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية ، ولكن السلطة التنفيذية تنفذه دون موافقة تشريعية ، أو:
- لا توجد السلطة التشريعية ، أو تم حل السلطة التشريعية

a. قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل عام الموازنة، وقبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية
b. قبل شهرين على الأقل قبل عام الموازنة، ولكن أقل من ثلاثة أشهر منه، وقبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية
c. قبل أقل من شهرين من عام الموازنة، ولكن قبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية على الأقل
d. لا يتم إصدار مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور، أو يتم إصداره بعد اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية

EBP-3a. إذا تم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

يجب أن يقوم الباحثون بذكر أي وثائق داعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتاريخ نشرها في مربعات التعليقات أدناه.

EBP-3b.في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

EBP-4. إذا تم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فما هو عنوان **URL** أو رابط الويب الخاص بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

يجب أن يقوم الباحثون بذكر أي وثائق داعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وعنوان URL الخاص بها أو رابط الويب.

EBP-5. إذا تم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فهل البيانات الرقمية الموجودة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متاحة بتنسيق **مقروء للآلات؟**

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs وWord (.doc/.docx) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable/.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءته من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير قابل للتطبيق

EBP-6a. إذا لم تتم إتاحة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور، فهل قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متاحًا للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال EBP-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجه.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال EBP-2).
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط

d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

EBP-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال EBP-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال EBP-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

EBP-7. إذا تم إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية "مسودة تقديرية للإيرادات والنفقات لما قبل عام 2018، التي تم إنتاجها من قبل وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية."

إذا كان هناك أي وثائق داعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يرجى إدخال العناوين الكاملة في مربع التعليقات أدناه.

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

EBP-8. هل هناك "إصدار للمواطنين" من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

الموازنة المقررة (EB)

الموازنة المقررة هي وثيقة (موازنة أو اعتماد) والتي تم اعتمادها نموذجيًا من قبل السلطة التشريعية، بعد مناقشة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وتوفر الموازنة المقررة الحد الأدنى من المعلومات لأي تحليلات يتم تنفيذها أثناء العام المالي. وبمعنى آخر، تعد بمثابة نقطة الانطلاق لمراقبة مرحلة التنفيذ للموازنة. وفي بعض الدول، يختلف مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اختلافًا كبيرًا عن الموازنة المقررة، لذلك ينبغي أن يتم تقييم محتويات الوثيقتين كل على حدة. وتتزايد أهمية الموازنة المقررة عندما تختلف عن مقترح الموازنة بشكل كبير. وتسمح الموازنة المقررة للشخص بمقارنة ما تم اقتراحه من خلال السلطة التنفيذية بما قامت السلطة التشريعية بتمريره في شكل قانون.

EB-1a. ما هو **العام المالي** الخاص بالموازنة المقررة الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY."

EBP-1b. متى تم اعتماد الموازنة المقررة (إقرارها) من قبل السلطة التشريعية؟

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY." على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016.

EB-2. متى تتاح الموازنة المقررة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة أن تكون الموازنة المقررة متاحة للجمهور، يجب أن تتاح للجمهور بعد اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية بثلاثة أشهر.إذا لم يتم إصدار الموازنة المقررة للجماهير بعد ثلاثة أشهر على الأقل من اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد للموازنة المقررة.

a. بعد أسبوعين أو أقل من إقرار الموازنة
b. بين أسبوعين إلى ستة أسابيع بعد إقرار الموازنة
c. أكثر من ستة أسابيع، وأقل من ثلاثة أشهر، بعد إقرار الموازنة
d. لا يتم اعتبار أن الموازنة المقررة قد تم إصدارها للجماهير بعد أكثر من ثلاثة أشهر من إقرار الموازنة

EB-3a. إذا تم نشر الموازنة المقررة، فما هو تاريخ نشرها؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

EB-3b. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر الموازنة المقررة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

EB-4. إذا تم نشر الموازنة المقررة، فما هو عنوان **URL** أو رابط الويب الخاص بالموازنة المقررة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

EB-5. إذا تم نشر الموازنة المقررة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في الموازنة المقررة متاحة بتنسيق **مقروء للآلات؟**

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs وWord (.doc/.docx) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم الموازنة المقررة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير متاح

EB-6a. إذا لم تتم إتاحة الموازنة المقررة للجمهور، فهل قد تم إنتاجها؟

إذا لم تعتبر الموازنة المقررة متاحة للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال EB-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم تقديم الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال EB-2).
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر *الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

EB-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال EB-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج الموازنة المقررة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال EB-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

EB-7. إذا تم إنتاج الموازنة المقررة، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بالموازنة المقررة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان الموازنة المقررة هو "قانون الاعتماد رقم 10 لعام 2018."

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

EB-8. هل هناك "إصدار للمواطنين" من الموازنة المقررة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

موازنة المواطنين (CB)

موازنة المواطنين هي تمثيل غير فني لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو للموازنة المقررة. يمكن أن تتخذ أشكالاً كثيرة، ولكن سمتها المميزة هي أنه يتم تصميمها لتصل وتكون مفهومة من جانب شريحة كبيرة من السكان قدر الإمكان. تم تصميمها لتقديم المعلومات الرئيسية حول الأموال العامة إلى الجمهور العام. تمت كتابتها نموذجيًا بلغة سهلة وتضمين عناصر مرئية لمساعدة القراء غير المتخصصين على فهم المعلومات. عندما يمكن تقديم كل وثيقة رئيسية في دورة الموازنة بطريقة يمكن للعامة فهمها، تشير موازنة المواطنين تحديدًا إلى إصدار موازنات "المواطنين" الخاصة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة. يمكنك قراءة المزيد والعثور على أمثلة هنا: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

CB-1. ما هو **العام المالي** الخاص بموازنة المواطنين التي يتم تقييمها في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى الإشارة إلى كل وثيقة تعمل موازنة المواطنين على تبسيطها / الإشارة إليها والعام المالي لكل موازنة للمواطنين.

CB-2a. بالنسبة للعام المالي أعلاه، ما هي حالة إتاحة موازنة المواطنين للجمهور.

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذه الأسئلة لكل منها، مع تحديد الوثيقة (مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة) التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وحالة إتاحتها للجمهور.

تذكر أنه يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

يسري الخيار "أ" إذا تم تقديم الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة.
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

CB-2b.إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال CB-2a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج موازنة المواطنين للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال CB-2a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

CB-3a. إذا تم نشر موازنة المواطنين، فما هو تاريخ نشرها؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذه الأسئلة لواحد منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وتاريخ نشرها.

CB-3b. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر موازنة المواطنين.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

CB-4. إذا تم نشر موازنة المواطنين، فما هو عنوان**URL** أو رابط الويب الخاص بموازنة المواطنين؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذه الأسئلة لواحد منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وموقع URL أو رابط الويب الخاص بها.

CB-5. إذا تم إنتاج موازنة المواطنين، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بموازنة المواطنين.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان موازنة المواطنين "دليل الشعب لموازنة عام 2018" أو "مختصر مقترح الموازنة لعام 2019": نشر الموازنة الشعبية."

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى الإشارة إلى كل وثيقة تشير إليها موازنة المواطنين وبجوارها عنوانها بالكامل.

CB-6. إذا تم إنتاج موازنة المواطنين، يرجى الإشارة إلى وثيقة الموازنة التي تتوافق معها.

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذا السؤال لواحد منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وما هي وثائق الموازنة التي تعمل على تبسيطها.

التقارير الدورية (IYRs)

التقارير السنوية هي تقارير يتم إصدارها أثناء العام أثناء تنفيذ الموازنة. وهي تهدف إلى إظهار تقدم السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. وهي تظهر في العادة النفقات الفعلية حسب الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)، لضمان أن تخضع للمساءلة عن إنفاقها. وفي بعض الدول، تصدر الوحدات الإدارية التقارير بشكل فردي، بينما في دول أخرى تكون المعلومات موحدة في تقرير واحد، والذي تصدره عادة وزارة الخزانة.

IYRs-1. ما هو **العام المالي** الخاص بالتقرير الدوري الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

IYRs-2. متى يتاح التقرير الدوري للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة لأن يكون التقرير الدوري متاحًا للجمهور، يجب أن يتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير.إذا لم يتم نشر على الأقل أحدث 12 تقريرًا دوريًا شهريًا أو ثلاثة على الأقل من آخر أربعة تقارير ربع سنوية للجمهور في مدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد نهاية فترة التقارير، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد للتقارير الدورية.

a. كل شهر على الأقل، وخلال شهر من الفترة الخاضعة للتغطية
b. كل ربع سنة على الأقل، وخلال شهر من الفترة الخاضعة للتغطية
c. كل ربع عام على الأقل، وخلال ثلاثة أشهر من الفترة الخاضعة للتغطية
d. لا يتم إصدار التقارير الدورية للجماهير، أو يتم إصدارها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من فترة التغطية

IYRs-3a. إذا تم نشر التقارير الدورية، فما هو تاريخ نشرها؟

على وجه الخصوص: إذا تم نشر التقارير الدورية ربع السنوية، فأشر إلى تواريخ النشر الخاصة بأحدث ثلاثة تقارير دورية من آخر أربعة تقارير والتي تمت إتاحتها للجمهور. إذا تم نشر التقارير الدورية الشهرية، فأشر إلى تواريخ النشر الخاصة بأحدث سبعة تقارير دورية من آخر 12 تقريرًا والتي تمت إتاحتها للجمهور.

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

IYRs-3b.في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر التقارير الدورية.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

IYRs-4. إذا تم نشر التقارير الدورية، فما هو عنوان**URL** أو رابط الويب الخاص بالتقارير الدورية؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

يجب على الباحثين توفير رابط الويب الخاص بأحدث تقرير دوري في الفراغ أدناه، و- في مربع التعليقات في الأسفل - روابط الويب للتقارير الدورية الأقدم.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

IYRs-5. إذا تم نشر التقارير الدورية، فهل البيانات الرقمية الموجودة في التقارير الدورية متاحة بتنسيق **مقروء للآلات؟**

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و(Word (.doc/.docx غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو إنتاج التقارير الدورية، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير قابل للتطبيق

IYRs-6a.إذا لم تتم إتاحة التقارير الدورية للجمهور، فهل قد تم إنتاجها؟

إذا لم تعتبر التقارير الدورية متاحة للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال IYRs-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال IYRs-2).
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

IYRs-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال IYRs-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج موازنة المواطنين للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال IYRs-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

IYRs-7. إذا تم إنتاج موازنة المواطنين، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بالتقارير الدورية.

على سبيل المثال، قد يكون عنوان التقرير الدوري "تقرير مراقبة الموازنة، ربع السنة الأول" أو "تقرير تنفيذ الموازنة من يناير إلى مارس لعام 2018."

إذا لم يتم إنتاج التقارير الدورية على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

يجب على الباحثين توفير العنوان الكامل الخاص بأحدث تقرير دوري في الفراغ أدناه، و- في مربع التعليقات في الأسفل - العناوين الكاملة للتقارير الدورية الأقدم.

IYRs-8. هل هناك "إصدار للمواطنين" من التقارير الدورية؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

المراجعة نصف السنوية (MYR)

توفر المراجعة نصف السنوية إيضاحًا تفصيليًا لحالة الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة.

ومن أجل ضمان أنه يجري تنفيذ البرامج بفعالية ولتحديد أي مشاكل ناشئة، من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء مراجعة نصف سنوية شاملة لتنفيذ الموازنة بعد مرور ستة أشهر تقريبًا من عام الموازنة. ويجب أن ترمي هذه المراجعة إلى تقييم حالة الاقتصاد مقارنةً بتوقعات الاقتصاد الكلي المبدئية وتحديث التوقعات الاقتصادية لباقي العام. يجب أن توفر المراجعة نصف السنوية تقديرات محدثة للنفقات والإيرادات والدين، بما يعكس تأثير التجربة الفعلية حتى تاريخه والتوقعات التي تتم مراجعتها للعام المالي بأكمله. وينبغي أن تعكس التقديرات المنقحة في المراجعة نصف السنوية التغيرات الاقتصادية والفنية بالإضافة إلى مقترحات السياسة الجديدة، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال بين الوحدات الإدارية وإيضاح شامل لأي تعديلات للتقدير. ويجب أن يتم تحديد المشكلات مثل زيادة التكلفة بسبب التضخم أو أي أحداث غير متوقعة، ويجب أن يتم اقتراح التدابير المضادة المناسبة. ويهدف طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور إلى تعزيز المساءلة والإدارة السليمة.

من المهم التمييز بين المراجعة نصف السنوية والتقرير الدوري السنوي الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة. لا يمكن للتقرير الدوري الصادر كل ستة أشهر أن يحل محل المراجعة نصف السنوية. ويسجل التقرير السنوي الدوري عادة الإنفاق والإيراد الفعليين حتى تاريخه، ولكنه لا يتضمن مناقشة كيفية تأثير هذه الاتجاهات على تقديرات نفقات العام الكامل أو بعض تحليلات الموازنة التفصيلية الأخرى التي يمكن العثور عليها في الغالب في المراجعة نصف السنوية.

MYR-1. ما هو العام المالي الخاص بالمراجعة نصف السنوية التي تم تقييمها في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال **العام المالي** بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

MYR-2. متى تتاح المراجعة نصف السنوية للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة أن تكون المراجعة نصف السنوية متاحة للجمهور، يجب أن تتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير (أي بعد ثلاثة أشهر من منتصف العام المالي). إذا لم يتم إصدار المراجعة نصف السنوية للجماهير بعد ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية فترة التقارير، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد للمراجعة نصف السنوية.

a. بعد ستة أسابيع أو أقل بعد منتصف العام
b. بعد تسعة أسابيع أو أقل ولكن أكثر من ستة أسابيع بعد منتصف العام
c. أكثر من تسعة أسابيع، لكن أقل من ثلاثة أشهر، بعد منتصف العام
d. لا يتم إصدار المراجعة نصف السنوية للجماهير، أو يتم إصدارها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من منتصف العام

MYR-3a. إذا تم نشر المراجعة نصف السنوية، فما هو تاريخ نشرها؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

MYR-3b. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر المراجعات نصف السنوية.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

MYR-4.إذا تم نشر المراجعة نصف السنوية، فما هو عنوان**URL** أو رابط الويب الخاص بالمراجعة نصف السنوية؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

MYR-5.إذا تم نشر المراجعة نصف السنوية، فهل البيانات الرقمية الموجودة في المراجعة نصف السنوية متاحة بتنسيق **مقروء للآلات؟**

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs وWord (.doc/.docx) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم المراجعة نصف السنوية، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير قابل للتطبيق

MYR-6a. إذا لم تتم إتاحة المراجعة نصف السنوية للجمهور، فهل يعني ذلك أنه مازال قد تم إنتاجه؟

إذا لم تعتبر المراجعة نصف السنوية متاحة للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال MYR-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم تقديم الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال MYR-2).

يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

MYR-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج مراجعة نصف سنوية للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال MYR-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

MYR-7.إذا تم إنتاج المراجعة نصف السنوية، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بالمراجعة نصف السنوية.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان المراجعة نصف السنوية "تقرير أداء الموازنة نصف السنوي، العام المالي 2017 / 2018" أو "التقرير نصف السنوي عن الموازنة القومية لعام 2018."

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

MYR-8.هل هناك "إصدار للمواطنين" من المراجعة نصف السنوية؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

تقرير نهاية السنة (YER)

هو وثيقة محاسبة رئيسية تخرجها السلطة التنفيذية بعد انتهاء العام المالي والتي تقرر أنشطة الحكومة المالية بشكل مكثف وأداءها في تنفيذ الموازنة خلال العام المالي بأكمله. في كثير من الدول، تصدر السلطة التنفيذية تقريرًا واحدًا لنهاية العام يوحد المعلومات المتعلقة بتحصيل الإيرادات والدين والنفقات للوحدات الإدارية. وفي الدول الأخرى، تصدر الوحدات الإدارية الفردية تقاريرها الخاصة بها لنهاية العام. وبالمثل، قد تكون تقارير نهاية العام وثائق قائمة بذاتها أو قد تُدرج في وثائق أكبر، مثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وشكل هذا التقرير هو أقل أهمية من مضمونه. وينبغي للتقارير أن تغطي جميع البنود الرئيسية المدرجة في الموازنة، موضحة الفروق بين التقديرات الأصلية (كما تم تعديلها من جانب السلطة التشريعية خلال العام) والنتائج الفعلية للنفقات والإيرادات والدين وافتراضات الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تقوم هذه التقارير أيضًا بمراجعة معلومات الأداء غير المالية وغير ذلك من جهات السياسة العامة. كما يمكن أن تشتمل على بيان مالي كذلك.

YER-1. ما هو **العام المالي** الخاص بتقرير نهاية السنة الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

YER-2. متى يتاح تقرير نهاية السنة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة لأن يكون تقرير نهاية السنة متاحًا للجمهور، يجب أن يتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز سنة بعد نهاية العام المالي المعني.إذا لم يتم إصدار تقرير نهاية السنة للجمهور خلال عام واحد بعد نهاية العام المالي المعني، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد لتقرير نهاية السنة.

a. بعد ستة أشهر أو أقل بعد نهاية عام الموازنة
b. بعد تسعة أشهر أو أقل، وبما لا يقل عن ستة أشهر، من نهاية عام الموازنة
c. بعد أكثر من تسعة أشهر، وخلال 12 شهرًا، من نهاية عام الموازنة
d. لا يتم إصدار تقرير نهاية السنة للجماهير، أو يتم إصداره بعد أكثر من 12 شهرًا من نهاية عام الموازنة

YER-3a.إذا تم نشر تقرير نهاية السنة، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

YER-3b.في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر تقارير نهاية السنة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

YER-4. إذا تم نشر تقرير نهاية السنة، فما هو عنوان**URL** أو رابط الويب الخاص بتقرير نهاية السنة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

YER-5. إذا تم نشر تقرير نهاية السنة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في تقرير نهاية السنة متاحة بتنسيق **مقروء للآلات؟**

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs وdocx./doc.) Word) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم تقرير نهاية السنة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير قابل للتطبيق

YER-6a.إذا لم تتم إتاحة تقرير نهاية السنة للجمهور، فهل قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر تقرير نهاية السنة متاحًا للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال YER-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد أنتجته.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال YER-2).
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

YER-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال YER-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج تقرير نهاية السنة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجه إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال YER-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

YER-7. إذا تم إنتاج تقرير نهاية السنة، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بتقرير نهاية السنة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان تقرير نهاية السنة هو "البيان المالي الموحد للعام المنتهي في 31 من مارس لعام 2018" أو "التقرير السنوي لعام 2017 الذي نشرته وزارة المالية والتخطيط." إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

YER-8. هل هناك "إصدار للمواطنين" من تقرير نهاية السنة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

تقرير المراجعة (AR)

في نهاية كل عام مالي، يقوم جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة سنوية للحسابات الختامية. تقرير المراجعة هو وثيقة تصدر عن جهاز الرقابة الأعلى منتجة لأنشطة المراجعة الخاصة به ويقوم بتقييم اكتمال ودقة المعلومات المضمنة في الحسابات الختامية ، والتزام الإدارة المالية الحكومية والمحاسبة المالية الحكومية بالقوانين والإجراءات القائمة. ويلعب جهاز الرقابة الأعلى دورًا هامًا في محاسبة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية والجمهور. في دوره الرقابي لإشراف السلطة التنفيذية على الأموال العامة، يؤدي جهاز الرقابة الأعلى في كثير من الدول **المراجعات المالية** و**المتعلقة بالامتثال**، و / أو **المتعلقة بالأداء**.

إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (الفصل السادس، المادة 16 (1)) (http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf) توضح أنه ينبغي نشر تقرير المراجعة السنوية وإتاحته للجمهور. وبحسب أفضل الممارسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD، ينبغي أن يكمل جهاز الرقابة الأعلى هذه المراجعات في غضون ستة أشهر بعد نهاية عام الموازنة للوحدات الإدارية (أي الوزارات أو الإدارات أو الهيئات).

AR-1. ما هو **العام المالي** الخاص بتقرير المراجعة التي تم تقييمها في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

AR-2. متى يتاح تقرير المراجعة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغيرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة لأن يكون تقرير المراجعة متاحًا للجمهور، يجب أن يتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز 18 شهرًا بعد نهاية العام المالي المعني.إذا لم يتم إصدار تقرير المراجعة للجمهور خلال 18 شهرًا بعد نهاية العام المالي المعني، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد لتقرير المراجعة.

a. بعد ستة أشهر أو أقل بعد نهاية عام الموازنة
b. بعد 12 شهرًا أو أقل، وبما لا يقل عن ستة أشهر، من نهاية عام الموازنة
c. بعد أكثر من 12 شهرًا، وخلال 18 شهرًا، من نهاية عام الموازنة
d. لا يتم إصداره للجماهير، أو يتم إصداره بعد أكثر من 18 شهرًا من نهاية عام الموازنة

AR-3a. إذا تم نشر تقرير المراجعة، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.
يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD/MM/YYYY" على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2018 يجب أن يتم إدخاله 05/09/2018. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

AR-3b. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر تقارير المراجعة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق."

AR-4. إذا تم نشر تقرير المراجعة، فما هو عنوان**URL** أو رابط الويب الخاص بتقرير المراجعة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى اترك مكان الإجابة فارغا.

AR-5. إذا تم نشر تقرير المراجعة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في تقرير المراجعة متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و.xls و.xlsx و.json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs وWord (.doc/.docx) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:
/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم تقرير المراجعة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءته من خلال الآلات.

a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
c. لا
d. غير متاح

AR-6a. إذا لم تتم إتاحة تقرير المراجعة للجمهور، فهل يعني ذلك أنه مازال قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر تقرير المراجعة متاحًا للجماهير وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال AR-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد أنتجته.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال AR-2).
يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.
يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها *عبر الإنترنت* للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

AR-6b. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال AR-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج تقرير المراجعة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجه إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال AR-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

AR-7. إذا تم إنتاج تقرير المراجعة، يرجى كتابة **العنوان بالكامل** الخاص بتقرير المراجعة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان تقرير المراجعة هو "التقارير العامة السنوية الخاصة بالمراقب والمراجع العام." إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

AR-8. هل هناك "إصدار للمواطنين" من تقرير المراجعة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقًا للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets/.

a. نعم
b. لا

الأسئلة العامة

تستفسر الأسئلة التالية عن القوانين والممارسات الحكومية المتعلقة بأمور الشفافية وقدرة المواطنين على الوصول إلى الموازنة والمعلومات غير المتعلقة بالموازنة.

GQ-1a. هل هناك موقع ويب واحد أو أكثر أو مواقع بوابة لنشر المعلومات المالية الحكومية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

يطلب السؤال GQ-1a من الباحث أن يسرد أي مواقع ويب أو مواقع بوابة حكومية على الويب يمكن العثور من خلالها على المعلومات المالية. على سبيل المثال، في نيوزيلاندا، يستضيف موقع ويب وزارة الخزانة (http://www.treasury.govt.nz/) المعلومات الهامة المتعلقة بالموازنة، بما في ذلك بيان ما قبل الموازنة، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقرير نهاية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الاستشارات البرلمانية في نيوزيلاندا (http://www.legislation.govt.nz/) يقوم بنشر الموازنة المقررة في حين ينشر موقع ويب المراقب والمراجع العام (http://www.oag.govt.nz/) تقرير المراجعة السنوي. يمكن أن يقوم الباحث في الشئون النيوزيلاندية بتقديم الروابط الخاصة بتلك المواقع. وقد قامت دول أخرى بتطوير مواقع بوابة تشتمل على معلومات مالية، رغم أنها لا تكون بتنسيق "الوثائق". على سبيل المثال، تم إنشاء مواقع البوابة تلك من خلال المكسيك (https://www.transparenciapresupuestaria.gob.mx/) والبرازيل (http://www.portaltransparencia.gov.br/). بعض الدول لديها موقع ويب وموقع بوابة معًا. خصصت الحكومة البرازيلية على سبيل المثال، بعيدًا عن بوابة الشفافية، موقع ويب للموازنة الفيدرالية، حيث يمكنك العثور على جميع الوثائق الرئيسية والمعلومات الأخرى http://www.orcamentofederal.gov.br. وعلى الباحثين تضمين تفاصيل جميع مواقع الويب ذات الصلة و / أو البوابات التي يمكن استخدامها للوصول إلى معلومات الموازنة.

a. نعم
b. لا

GQ-1b. هل يمكن، من خلال هذه المواقع و/ أو البوابات، تنزيل بيانات الإيرادات والنفقات للعام المالي الحالي كملف موحد (أو مجموعة من الملفات)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

تسأل الأسئلة GQ-1b وGQ-1c وGQ-1d عما إذا كانت الحكومة تقوم بنشر أنواع معينة من المحتوى على مواقع الويب / البوابات الخاصة بها: (أ) الملفات الموحدة التي تحتوي على معلومات الإيرادات و/ أو النفقات للعام المالي الحالي؛ و(ب) الملفات الموحدة التي تحتوي معلومات الإيرادات و/ أو النفقات لأعوام متعددة بتنسيق ثابت؛ و(ج) المعلومات المصورة / التصورات أو أي أدوات مشابهة تستخدم لتبسيط الوصول إلى البيانات والتحليلات. يجب على الباحثين توفير الروابط لصفحات الويب ذات الصلة وبعض التوضيحات لما تحتويه.

a. نعم ، يمكن تنزيل كل من بيانات الإيرادات والنفقات كملف موحد
b. نعم ، ولكن يمكن تنزيل بيانات النفقات فقط كملف موحد
c. نعم ، ولكن يمكن تنزيل بيانات الإيرادات فقط كملف موحد
d. لا ، لا يمكن تنزيل بيانات النفقات أو الإيرادات كملف موحد

GQ-1c. هل يمكن من خلال هذه المواقع و/ أو البوابات تنزيل بيانات الإيرادات والنفقات لعدة سنوات بتنسيق ثابت؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

a. نعم ، يمكن تنزيل كل من بيانات الإيرادات والنفقات لأعوام متعددة بتنسيق ثابت
b. نعم ، ولكن يمكن تنزيل بيانات النفقات فقط لأعوام متعددة بتنسيق ثابت

c. نعم ، ولكن يمكن تنزيل بيانات الإيرادات فقط لأعوام متعددة بتنسيق ثابت
d. لا ، لا يمكن تنزيل بيانات النفقات أو الإيرادات لأعوام متعددة بتنسيق ثابت

GQ-1d. هل تستخدم المعلومات المصورة / الرسوم البيانية أو أي أدوات أخرى مشابهة لتبسيط الوصول إلى البيانات والتحليلات على هذه المواقع / البوابات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

a. نعم
b. لا

GQ-2. هل توجد قوانين معمول بها لتوجيه الإدارة المالية العامة و / أو المراجعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير البيانات والروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد، وحدد ما إذا كان القانون (القوانين) يحتوي على بنود معينة لشفافية الموازنة و / أو المشاركة ومكان هذه البنود.

يستفسر السؤال GQ-2 عن تواجد أي قوانين قومية تحكم الإدارة والمراجعة المالية العامة. يمكن أن تشتمل تلك القوانين على قانون للتمويل العام أو قسم من أقسام الدستور أو قانون للموازنات العضوية. قد تكون تشريعات المسؤولية المالية كذلك ذات صلة في بعض الدول. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم الباحث في الشئون الكينية بتضمين الارتباط إلى قانون الإدارة المالية العام الصادر في عام 2012 (http://www.kenyalaw.org/lex//actview.xql?actid=No.%2018%20of%202012)، في حين يمكن أن يقوم الباحث في الشئون المقدونية بتضمين ارتباط إلى قانون مراجعة الدولة الصادر في تلك الدولة (https://www.finance.gov.mk/files/u11/Audit%20law.pdf). يجب على الباحثين توفير الروابط لمواقع الويب حيث يتم نشر مثل هذه القوانين، إذا أمكن، أو نسخة إلكترونية من القانون نفسه. يجب عليهم أيضًا الإشارة إلى القوانين وأين (أي بند) يشتمل على بنود محددة لشفافية الموازنة ومشاركة المواطنين في علميات الموازنة.

a. نعم
b. لا

GQ-3. هل هناك قوانين إضافية لتنظيم ما يلي: (1) الوصول إلى المعلومات؛ أو (2) شفافية الحكومة؛ أو (3) مشاركة المواطنين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير البيانات والروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد، وحدد ما إذا كان القانون (القوانين) يحتوي على بنود معينة لشفافية الموازنة و / أو المشاركة ومكان هذه البنود.

يطلب السؤال الثالث والأخير من الباحثين ذكر أي قوانين إضافية تقوم بتنظيم الوصول إلى المعلومات أو الشفافية أو مشاركة المواطنين ذات الصلة لعرض شفافية الموازنة ومشاركة المواطنين في عمليات الموازنة. وقد تتضمن التشريعات ذات الصلة بالوصول إلى المعلومات أو إلى عمليات التخطيط أو الإدارة العامة بشكل أكثر عمومية. ويعد قانون الحق في الحصول على المعلومات الصادر في الهند عام 2005 (http://www.iitb.ac.in/legal/RTI-Act.pdf) مثالاً لهذا النوع من القوانين. يمكن العثور على المزيد من المعلومات حول الوصول إلى تشريع المعلومات (البنود الدستورية والقوانين والتشريعات)، بما في ذلك أمثلة عن القوانين النموذجية هنا: http://www.right2info.org/laws/constitutional-provisions-laws-and-regulations#section-1.

a. نعم
b. لا

القسم الثاني: شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية

مقدمة:

تنظر الفئة العريضة الأولى للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في المعلومات المقدمة وفيما يتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بمجرد تقديمها إلى السلطة التشريعية للنظر فيها وكيفية تقديم تلك المعلومات. وعادة ما يتلقى مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية المزيد من الاهتمام - من السلطة التشريعية ووسائل الإعلام والجمهور - عن أي وثيقة موازنة أخرى تصدرها السلطة التنفيذية بصورة منتظمة. ويجعل هذا المستوى المتزايد للاهتمام من الضروري أن يتم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وأية وثائق للموازنة داعمة على نطاق واسع وتوفير المعلومات الواضحة والشاملة.

يعد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وثيقة من بين أهم وثائق السياسات التي تصدرها الدولة كل عام، حيث إن الدول تترجم العديد من أهداف السياسات الخاصة بها إلى إجراءات من خلال الموازنة. ويمكن أن تختلف طبيعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى: فأحيانًا تكون وثيقة واحدة وأحيانًا تكون عبارة عن مجموعة وثائق متعددة. ومن الضروري أن يتسم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بالشفافية لأن المقترحات الخاصة به تحدد العائدات (الضرائب التي يدفعها المواطنون) والنفقات (كيفية توزيع الموارد الحكومية بين المواطنين) والديون (مقدار التكلفة الحكومية الذي تتحمله الأجيال الحالية أو المستقبلية). ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات عامة وتشريعية مبنية على اطلاع حول الموازنة، فإن أفضل الممارسات تدعو السلطة التنفيذية إلى توفير تفسير كامل للضرائب وخطط الإنفاق والاقتراض قبل إقرارها. يهدف القسم الأول من الاستبيان إلى تقييم محتويات مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

وينبغي على الباحثين لأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (من 1 إلى 53) استخلاص إجاباتهم من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الرئيسي والمتاح للجماهير، وكذلك أي وثائق موازنة داعمة قد توفرها السلطة التنفيذية للجمهور. ولاعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وأي وثائق داعمة للجمهور قبل أن تقوم السلطة التشريعية باعتماد الموازنة. إذا لم يكن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية يعتبر متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

وهناك ثلاثة أنواع مختلفة من تصنيفات النفقات. وكل نظام من أنظمة التصنيف له ميزات مختلفة، ويوفر الإجابات على أسئلة مختلفة:

- الوحدة التجارية ← من ينفق الأموال
- التصنيف الوظيفي ← الأغراض التي يتم إنفاق الأموال فيها
- التصنيف الاقتصادي ← الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها

على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

يتم تكرار الأسئلة المتعلقة بتصنيف النفقات عبر الاستبيان، لكل وثيقة من وثائق الموازنة المختلفة. ومن الضروري أن يتم تقديم بيانات الموازنة بتنسيق متسق عبر مختلف مراحل عملية الموازنة من أجل تسهيل الشفافية والمحاسبة.

1. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة بحيث تكون مصنفةً حسب الوحدة الإدارية (أي حسب الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)؟

أ. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي تنجم عنها كل النفقات.
ب. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي ينجم عنها ثلثا النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي ينجم عنها أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب الوحدات الإدارية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعالج السؤال 1 تقديم النفقات حسب الوحدة الإدارية. وتشير المعلومات إلى الجهة الحكومية (الإدارة أو الوزارة أو الوكالة) التي ستكون مسؤولة عن إنفاق الأموال، والتي ستكون، في النهاية، خاضعة للمساءلة عن استخدامها.
لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل الوحدات الإدارية، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الوحدات الإدارية الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات في عام الموازنة. بمعنى آخر، يجب أن يمثل مجموع النفقات التي يتم تعيينها إلى الوزارات والإدارات والهيئات الفردية (التعليم والصحة والبنية التحتية والداخلية والدفاع وما إلى ذلك) ثلثي إجمالي النفقات المحددة في الموازنة لهذا العام بعينه على الأقل. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل الوحدات الإدارية التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب الوحدات الإدارية.

2. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي؟

أ. نعم، يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي.
ب. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعالج السؤال 2 تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي. يشير هذا التصنيف إلى غرض البرنامج أو القطاع أو الهدف الذي ستستخدم الأموال من أجله، مثل الصحة أو التعليم أو الدفاع. ولا يتم تحقيق التماشي بالضرورة بين الوحدات الإدارية والتصنيفات الوظيفية. على سبيل المثال، في دولة ما كل الوظائف التي ترتبط بإمداد المياه (والتي تقع ضمن وظيفة "الإسكان")، يمكن أن يتم تنفيذها من خلال وكالة حكومية مفردة، في حين أنه في دولة أخرى، يمكن أن يتم توزيعها بين وزارات البيئة والإسكان والتطوير الصناعي. وفي الحالة الأخيرة، تكون هناك ثلاث وزارات لديها برامج للتعامل مع إمداد المياه، وبالتالي تساهم ثلاث وزارات في تنفيذ وظيفة واحدة. وبنفس الطريقة، يمكن أن تقوم بعض الوحدات الإدارية بتنفيذ أنشطة يمكن أن تمتد بين أكثر من وظيفة واحدة. على سبيل المثال، في المثال الموضح أعلاه، يمكن أن يتم تصنيف بعض برامج وزارة البيئة كذلك ضمن وظيفة "الحماية البيئية".

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي.

3. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يقدم النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي، فهل التصنيف الوظيفي متوافق مع المعايير الدولية؟

أ. نعم، التصنيف الوظيفي متوافق مع المعايير الدولية.
ب. لا، التصنيف الوظيفي غير متوافق مع المعايير الدولية، أو لم يتم تقديم النفقات مصنفة حسب التصنيف الوظيفي.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال الثالث عما إذا كان التصنيف الوظيفي للدولة يتوافق مع المعايير الدولية أم لا. لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتوافق التصنيف الوظيفي للدولة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتصنيف الأمم المتحدة للوظائف الحكومية (COFOG)، أو أن يكون هناك رابط بين التقديم الوظيفي القومي وبين ذلك.
يمكن الاطلاع على أفضل ممارسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لشفافية الموازنة من خلال الملف التالي:
http://www.oecd.org/gov/budgeting/best-practices-budget-transparency.htm.

يمكن الاطلاع على تصنيف الأمم المتحدة للوظائف الحكومية (COFOG) من خلال الصفحة:
https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_84E.pdf أو من خلال الملف التالي:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/ch6ann.pdf.

4. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي؟

أ. نعم، يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الاقتصادي.
ب. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الاقتصادي.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 4 عما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يقدم النفقات لعام الموازنة منظمةً حسب التصنيف الاقتصادي أم لا. ويوفر التصنيف الاقتصادي معلومات عن طبيعة الإنفاق، مثل ما إذا كانت الأموال تستخدم لدفع الأجور والمرتبات أو للمشاريع الرأسمالية أو لمخصصات المساعدة الاجتماعية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي.

5. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يقدم النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي، فهل التصنيف الاقتصادي متوافق مع المعايير الدولية؟

أ. نعم، التصنيف الاقتصادي متوافق مع المعايير الدولية.
ب. لا، التصنيف الاقتصادي غير متوافق مع المعايير الدولية، أو لم يتم تقديم النفقات مصنفة حسب التصنيف الاقتصادي.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال الخامس عما إذا كان التصنيف الاقتصادي للدولة يتوافق مع المعايير الدولية أم لا. لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتوافق التصنيف الاقتصادي للدولة مع إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2001. يمكنك الاطلاع على التصنيف الاقتصادي المتوافق مع إحصاءات التمويل الحكومي من هذا الملف: http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/app4.pdf. للتعرف على المزيد حول إحصاءات التمويل الحكومي، يمكنك كذلك الاطلاع على دليل إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2001 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf).

6. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة لعام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات.
ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 6 عما إذا كان يتم تقديم النفقات حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين التعامل مع مصطلح "برنامج" على أنه يعني أي مستوى تفاصيل أقل من الوحدة الإدارية – أي، أي تجميع برمجي أقل من مستوى الوزارة أو الإدارة أو الوكالة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في عام الموازنة. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

يمكن أن تؤثر قرارات الموازنة للعام التالي على معلمات الموازنات المستقبلية. وبالتالي، من المفيد تقدير العائدات والنفقات للفترات متعددة الأعوام، مع فهم أن هذه التقديرات يمكن مراجعتها مع تغير الظروف. ويشار إليه أحيانًا على أنه إطار الإنفاق متوسط الأجل (MTEF)، وغالبًا ما تكون هذه الفترة المكونة من ثلاثة أعوام، أي عام الموازنة بالإضافة إلى عامين آخرين، أفقًا مناسبًا لوضع الموازنة والتخطيط.

7. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للنفقات لفترة متعددة الأعوام (لعامين على الأقل بعد عام الموازنة) من خلال أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال تصنيف نفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 7 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب أحد تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات متعددة الأعوام يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال أي من التصنيفات الثلاثة.

7ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 7 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد تصنيفات النفقات التي تحتوي على تقديرات لأعْوَام متعددة في الموازنة المقررة:

- ☐ التصنيف الإداري
- ☐ التصنيف الاقتصادي
- ☐ التصنيف الوظيفي
- ☐ لا شيء مما سبق

8. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للنفقات لفترة متعددة الأعوام (لعامين على الأقل بعد عام الموازنة) حسب البرنامج؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل كل النفقات.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 8 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل خلال الفترة متعددة الأعوام. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل تقديرات متعددة الأعوام للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب البرنامج.

وتفرز الإيرادات عمومًا في فئتين رئيسيتين: الإيرادات "الضريبية" و"غير الضريبية". والضرائب هي التحويلات الإجبارية التي تنجم عن ممارسة الحكومة لسلطتها السيادية. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض الدول هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة. وفئة الإيرادات غير الضريبية هي الأكثر تنوعًا، بدءًا من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة. لاحظ أنه يمكن اعتبار بعض أشكال الإيراد، مثل المساهمات في صناديق الضمان الاجتماعي، إما إيراد ضريبي أو غير ضريبي

تبعًا لطبيعة منهجية التعامل مع هذه المساهمات. ونظرًا لأن الإيرادات المختلفة لها سمات مختلفة، بما في ذلك من يتحمل تبعات دفع الضرائب وكيف تتأثر عمليات التحصيل بالحالة الاقتصادية، فإنه يكون من المفيد تصنيف الإيرادات وعرضها اعتمادًا على مصدرها.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على دليل إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لعام 2001، وعلى وجه الخصوص الفهرس 4 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/app4.pdf).

9. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات الضريبية (مثل ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة) لعام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل كل الإيرادات الضريبية.
ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة.
د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يهدف السؤال رقم 9 إلى تقييم درجة تصنيف المصادر المفردة للإيرادات "الضريبية" في الموازنة. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض الدول هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المصادر المفردة للإيرادات الضريبية لعام الموازنة، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات الضريبية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل، عندما يتم جمعها معًا، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات الضريبية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات الضريبية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية.

10. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية (مثل المنح ودخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة) لعام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل كل الإيرادات غير الضريبية.
ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل ثلثي الإيرادات غير الضريبية على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية المجمعة.
د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يهدف السؤال رقم 10 إلى تقييم درجة تصنيف المصادر المفردة للإيرادات "غير الضريبية" في الموازنة. وفئة الإيرادات غير الضريبية تتسم بالتنوع ويمكن أن تشتمل على الإيرادات التي تتراوح من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية لعام الموازنة، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات غير الضريبية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل، عندما يتم جمعها معًا، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات غير الضريبية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية.

11. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب الفئة.
ب. لا، لا يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب الفئة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يقيم السؤال 11 ما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات معًا أم بشكل منفصل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات متعددة الأعوام للإيرادات حسب الفئة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة ذي الصلة.

12. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للمصادر المفردة للإيرادات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة لكل الإيرادات.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة تمثل أقل من ثلثي الإيرادات.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يقيم السؤال 12 ما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات للمصادر المفردة لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) أم لا. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات متعددة الأعوام لكل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، بحيث تمثل كل الإيرادات، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات متعددة الأعوام للمصادر المفردة للإيرادات والتي تمثل، عندما يتم جمعها معًا، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات الإجمالية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة لفترة متعددة الأعوام.

13. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة ثلاثة تقديرات تتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 13 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين والتي يجب أن يتم تضمينها في الموازنة:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF).

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الاقتراض، والذى يشتمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين لعام الموازنة.

13ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 13 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد أي تقديرات الاقتراض الحكومي والدين الحكومي مقدمة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية:

- ☐ مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة التصنيف الاقتصادي
- ☐ إجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة
- ☐ مدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة
- ☐ لا شيء مما سبق

14. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الإجمالي المعلق عند نهاية عام الموازنة؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على معدلات الفائدة على صكوك الديون، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية حول تكوين إجمالي الديون المعلقة.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية حول تكوين إجمالي الديون المعلقة.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الديون المعلقة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 14 على تكوين الدين الحكومي في نهاية عام الموازنة، حيث يستفسر عن تواجد المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتكوين ذلك الدين. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- هل الدين محلي أم خارجي.

تؤثر معدلات الفائدة على مقدار الفائدة الواجب دفعها إلى الدائنين. يشير ملف تعريف الاستحقاق إلى تاريخ الدفع النهائي للقرض، الواجب دفع الدين الأساسي (وكل الفوائد المتبقية) بحلوله؛ وبشكل نموذجي، يشتمل الإقراض الحكومي على خليط من الديون قصيرة المدة وبعيدة المدى. كما أوضحنا في السؤال 13، يكون الدين المحلي مملوكًا لمواطني الدولة والبنوك والشركات، في حين أن الدين الخارجي يكون مملوكًا للأجانب. وتعطي هذه العوامل المتعلقة بتكوين الدين مؤشرًا للتأثر المحتمل لوضع الدين في الدولة، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت تكلفة خدمة الدين المتراكم ميسورة أم لا.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، يمكن أن تقوم الحكومة كذلك بتقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بتكوين الدين الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: هل معدلات الفائدة ثابتة أم متغيرة، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وعملة الدين، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، وتحليل المخاطر المقترنة بالدين، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي في نهاية عام الموازنة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول تكوين الدين المعلق مع نهاية عام الموازنة.

14ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 14 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد أي عناصر حول تكوين إجمالي الديون المعلقة مقدمة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية:

- ☐ معدلات الفائدة على الدين
- ☐ ملف تعريف الاستحقاق للدين
- ☐ هل الدين محلي أم خارجي
- ☐ لا شيء مما سبق

15. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها توقعات الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة للتطلعات الاقتصادية بتقديرات مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الاسمي ومعدل التضخم والنمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 15 على تطلعات الاقتصاد الكلي التي تركز على إيرادات الموازنة وتقديرات النفقات، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بالافتراضات الاقتصادية قد تم تقديمها أم لا. هذه المكونات الأساسية تشتمل على نقاش للتطلعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديرات لما يلي:

- مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛
- ومعدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

في حين أن معلومات الاقتصاد الكلي الأساسية يجب أن تكون سمة قياسية في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يمكن أن تختلف أهمية بعض أنواع افتراضات الاقتصاد الكلي من دولة إلى دولة أخرى. على سبيل المثال، تتأثر بعض تقديرات الموازنة بشكل خاص بالتغييرات التي تحدث في سعر النفط والسلع الأخرى.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالتطلعات الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال: معدلات الفائدة قصيرة المدى وبعيدة المدى، ومعدل التوظيف والبطالة، ومُخفض إجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط والسلع الأخرى، والحساب الحالي، ومعدل الصرف، وتكوين نمو إجمالي الناتج المحلي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي.

15ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 15 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد أي عناصر تطلعات الاقتصاد الكلي مدرجة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية:

- ☐ مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)
- ☐ ومعدل التضخم
- ☐ ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي
- ☐ ومعدلات الفائدة
- ☐ معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية
- ☐ لا شيء مما سبق

16. هل يظهر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة (أي تحليل الحساسية) على الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية تقديرات التأثير على النفقات والعائدات والدين للافتراضات المختلفة لمعدل التضخم والنمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي ومعدلات الفائدة.)

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لإظهار تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لإظهار تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بافتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 16 على موضوع ما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة يظهر كيفية تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على تقديرات الموازنة (والتي تعرف باسم "تحليل الحساسية"). وهو يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتحليل الحساسية أم لا، مع تقدير التأثير على النفقات والإيرادات والدين فيما يتعلق بالافتراضات المختلفة لما يلي:

- معدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

يظهر تحليل الحساسية التأثير الذي ينجم على الموازنة نتيجة التغييرات المحتملة في بعض افتراضات الاقتصاد الكلي، ويعد هامًا لفهم تأثير الاقتصادي على الموازنة، على سبيل المثال، ماذا يمكن أن يحدث للإيرادات التي يتم تجميعها إذا كان نمو إجمالي الناتج المحلي أبطأ مما كان مفترضًا في مقترح الموازنة؟ أو ما الذي يمكن أن يحدث للنفقات إذا كان التضخم أعلى مما هو متوقع؟ أو كيف يمكن أن تتأثر الإيرادات من خلال الانخفاض في سعر النفط؟

وكما ذكرنا في السؤال 15، يمكن أن يكون للتغييرات التي تحدث في افتراضات الاقتصاد الكلي المعينة، مثل سعر النفط أو غير ذلك من السلع، تأثير كبير على تقديرات الموازنة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تحلل بعض تحليلات الحساسية كذلك التأثير الناجم على تقديرات الموازنة بسبب التغييرات التي تحدث في الافتراضات مثل سعر النفط والتي تتجاوز العناصر الأساسية لمعدل التضخم والنمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي ومعدلات الفائدة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بـ "تحليل الحساسية" بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بـ "تحليل الحساسية"، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بـ "تحليل الحساسية".

17. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات تتعلق بعام الموازنة على الأقل ويظهر (تظهر) كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة، والمختلفة عن السياسات الحالية، على النفقات؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر بعض مقترحات السياسات الجديدة وليس كلها على النفقات.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة على النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
السؤالان 17 و18 يستفسران عن مقترحات السياسات الجديدة في الموازنة. في أي عام معين، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك، يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على المقترحات الجديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان أو تغيير في النفقات أو الإيرادات. نظرًا لأن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على حياة الأشخاص، يجب أن تقدم مقترحات الموازنة تفاصيل كافية حول السياسات الجديدة وتأثيرها على الموازنة.

السؤال 17 يستفسر عن سياسات النفقات الجديدة، في حين أن السؤال 18 يستفسر عن سياسات الإيرادات الجديدة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية تأثير كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات (بالنسبة للسؤال 17) أو الإيرادات (بالنسبة للسؤال 18) بالإضافة إلى تقديم مناقشة سردية لتأثير هذه السياسات الجديدة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح تأثير كل مقترحات السياسة الجديدة، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردي فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح تأثير بعض، وليس كل، مقترحات السياسات فقط (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بتأثير مقترحات السياسات الجديدة.

18. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات تتعلق بعام الموازنة على الأقل ويظهر (تظهر) كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة، المختلفة عن السياسات الحالية، على الإيرادات؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر بعض مقترحات السياسات الجديدة وليس كلها على الإيرادات.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

السؤالان 17 و18 يستفسران عن مقترحات السياسات الجديدة في الموازنة. في أي عام معين، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك، يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على المقترحات الجديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان أو تغيير في النفقات أو الإيرادات. نظرًا لأن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على حياة الأشخاص، يجب أن تقدم مقترحات الموازنة تفاصيل كافية حول السياسات الجديدة وتأثيرها على الموازنة.

السؤال 17 يستفسر عن سياسات النفقات الجديدة، في حين أن السؤال 18 يستفسر عن سياسات الإيرادات الجديدة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية تأثير كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات (بالنسبة للسؤال 17) أو الإيرادات (بالنسبة للسؤال 18) بالإضافة إلى تقديم مناقشة سردية لتأثير هذه السياسات الجديدة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح تأثير كل مقترحات السياسة الجديدة، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردي فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح تأثير بعض، وليس كل، مقترحات السياسات فقط (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بتأثير مقترحات السياسات الجديدة.

تمثل معلومات العام السابق مؤشرًا مهمًا لتقييم مقترحات عام الموازنة القادم. وينبغي تقديم تقديرات الأعوام السابقة بنفس التنسيقات المستخدمة في عام الموازنة (فيما يتعلق بالتصنيف) لضمان أن تكون المقارنات بين الأعوام ذات مغزى. على سبيل المثال، إذا كانت الموازنة تقترح نقل المسؤولية عن برنامج معين من وحدة إدارية إلى أخرى - مثل نقل المسؤولية عن تدريب الممرضات من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم - يجب أن تكون أرقام العام السابق معدلة قبل إمكانية إجراء المقارنات بين الأعوام للموازنات الإدارية.

وفي العادة، عندما يتم تقديم مقترح الموازنة، ولم يكن العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، والذي يمكن أن يطلق عليه كذلك اسم العام الحالي، قد انتهى، تقدم السلطة التنفيذية تقديرات للنتيجة المتوقعة للعام السابق.

وتتعلق سلامة هذه التقديرات بشكل مباشر للدرجة التي تم تحديثها بها لتعكس النفقات الفعلية حتى تاريخه، والتغييرات التشريعية التي وقعت، والتغييرات المتوقعة في الاقتصاد الكلي، وعدد القضايا، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة للفترة المتبقية من العام.

وبالتالي، فإن العام الأول الذي يمكن أن يعكس النفقات الفعلية يكون قبل عامين من عام الموازنة بشكل عام (BY-2). وبالتالي، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) توصي بتوفير البيانات التي تغطي عامين على الأقل قبل عام الموازنة (بالإضافة إلى توقعات عامين بعد عام الموازنة) من أجل تقييم اتجاهات الموازنة بشكل كامل.

19. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة نفقات العام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات نفقات العام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) من خلال تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أي من تصنيف النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 19 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أحد تصنيفات النفقات الثلاثة - حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. (انظر الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب كل تقديرات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا كانت تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) لا يتم تقديمها حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

20. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 20 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في العام السابق لعام الموازنة (BY-1).
يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

21. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، هل تم تحديث تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات المقررة الأصلية بما يعكس النفقات الفعلية؟

أ. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.
ب. لا، لم يتم تحديث تقديرات النفقات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 21 عما إذا كان قد تم تحديث تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة أم لا. ويمكن أن تعكس التحديثات التجارب الفعلية حتى تاريخه، والتقديرات المنقحة الناجمة عن نقل الأموال من خلال السلطة التشريعية، كما يسمح القانون، وتقرير الموازنات التكميلية والافتراضات المنقحة فيما يتعلق بشروط الاقتصاد الكلي وعدد القضايا وغير ذلك من العوامل الأخرى ذات الصلة للفترة المتبقية من العام.

ويسري الخيار "أ" إذا تم تحديث التقديرات؛ ويسري الخيار "ب" إذا كان ما زال يتم استخدام التقديرات الأصلية.

22. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة نفقات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة) حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات نفقات العام السابق للموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 22 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام، لعام واحد قبل عام الموازنة (BY-2 والأعوام السابقة) حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات الثلاثة - حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. (انظر الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب كل تقديرات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا كانت تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة لا يتم تقديمها حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

22ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 22 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد تصنيفات النفقات التي تحتوي على تقديرات لأكثر من عام قبل عام الموازنة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية :

- ☐ التصنيف الإداري
- ☐ التصنيف الاقتصادي
- ☐ التصنيف الوظيفي
- ☐ لا شيء مما سبق

23. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة لأكثر من عام قبل عام الموازنة (BY-2)؟

أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 23 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (للعامين السابقين للموازنة BY-2 والأعوام السابقة لذلك) حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة لذلك. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في العامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

24. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل النفقات الخاصة به النتائج الفعلية؟

أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (BY-3)
ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (BY-3).
د. لم يتم تقديم بيانات فعلية لكل النفقات في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 24 عن العام الذي يتم عرض النفقات الفعلية له؟ في أغلب الحالات، يكون أحدث عام تتاح له البيانات الفعلية المتعلقة بالنتائج هو عامين قبل عام الموازنة (BY-2) أو عام قبل عام الموازنة (BY-1) حيث إن العام السابق للموازنة (BY-1) غالبًا ما لا يكون قد انتهى عندما يتم وضع مسودة مقترح الموازنة. وبالتالي، تظهر الحكومة التي قامت بتحديث كل بيانات النفقات الخاصة بها لعامين قبل عام الموازنة (BY-2) لتعكس ما حدث بالفعل، مقارنة بتقدير النتائج لهذا العام، ممارسات إدارية مالية عامة جيدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تفي الدولة بمعايير الممارسات الجيدة بما يجعل أرقام عامين قبل الموازنة (BY-2) تعكس النتائج الفعلية.

25. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو غير الضريبية) للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) حسب الفئة.
ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) حسب الفئة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

26. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

أ. نعم، يتم تقديم مصادر مفردة للإيرادات التي تمثل كل الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1).
ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي كل الإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

27. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، هل تم تحديث تقديرات الإيرادات الأصلية للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) لتعكس الإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها؟

أ. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.
ب. لا، لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

28. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية) لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل الموازنة (BY-2) أو الأعوام السابقة لذلك)؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب الفئة.
ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب الفئة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

29. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل عام الموازنة (2-BY) والأعوام السابقة)؟

أ. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل كل الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (2-BY) والأعوام السابقة.
ب. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها، للعامين السابقين لعام الموازنة (2-BY) والأعوام السابقة.
ج. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة لأقل من ثلثي الإيرادات للعامين السابقين لعام الموازنة (2-BY) والأعوام السابقة.
د. لا، لا يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل عامين قبل عام الموازنة (2-BY) والأعوام السابقة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

30. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل الإيرادات الخاصة به النتائج الفعلية؟

أ. عامان قبل عام الموازنة (2-BY)
ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (3-BY)
ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (3-BY).
د. لم يتم تقديم بيانات فعلية لكل الإيرادات في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

31. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول الاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام الذي يسبق عام الموازنة (1-BY)؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على إجمالي الدين في نهاية العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، ومقدار صافي الإقراض اللازم أثناء العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، ومدفوعات الفوائد على الدين، ومعدلات الفوائد على صكوك الدين، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية للدين الحكومي.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية للدين الحكومي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالدين الحكومي.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

السؤال 31 يركز على معلومات الدين للعام السابق، بدلاً من التركيز على الإيرادات والنفقات للعام السابق، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" حول الاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1).

وتشمل المعلومات "الأساسية" على ما يلي:

- إجمالي الدين المعلق في نهاية العام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؛
- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء العام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)،
- مدفوعات الفائدة على الدين؛
- معدلات الفائدة على صكوك الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- هل الدين محلي أم خارجي.

تتوافق هذه المعلومات الأساسية للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) مع معلومات عام الموازنة فيما يتعلق بالقروض والديون، والتي يتم فحصها في السؤالين الثالث عشر والرابع عشر.

بالإضافة إلى ذلك، توفر بعض الحكومات معلومات تتجاوز العناصر الأساسية، مثل إجمالي القروض الجديدة اللازمة أثناء العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، وعملة القرض، وهل يحمل القرض معدل فائدة ثابت أم متغير، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.
لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالقروض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة عدم تضمين بعض المعلومات المتعلقة بالإقراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، باستثناء بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا تم تقديم معلومات متعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).

32. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل أرقام الديون الخاصة به النتائج الفعلية؟

أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (BY-3)
ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (BY-3).
د. لم يتم تقديم بيانات فعلية للدين الحكومي في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 32 عن العام الذي يتم عرض الديون الفعلية له؟ في أغلب الحالات، يكون أحدث عام تتاح له البيانات الفعلية المتعلقة بالنتائج هو عامين قبل عام الموازنة (BY-2) أو عام قبل عام الموازنة (BY-1) حيث إن العام السابق للموازنة (BY-1) غالبًا ما لا يكون قد انتهى عندما يتم وضع مسودة مقترح الموازنة. وبالتالي، تظهر الحكومة التي قامت بتحديث كل بيانات الدين الخاصة بها لعامين قبل عام الموازنة (BY-2) لتعكس ما حدث بالفعل، مقارنة بتقدير النتائج لهذا العام، ممارسات إدارية مالية عامة جيدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تفي الدولة بمعايير الممارسات الجيدة بما يجعل أرقام عامين قبل الموازنة (BY-2) تعكس النتائج الفعلية.

من الضروري الإفصاح بالكامل عن جميع الأنشطة الحكومية التي قد يكون لها تأثير على الموازنة - في عام الموازنة الحالي أو في أعوام الموازنة المقبلة - إلى السلطة التشريعية والجمهور في وثائق الموازنة. وفي بعض الدول، على سبيل المثال، تضطلع كيانات من خارج الحكومة المركزية (مثل الشركات العامة) بالأنشطة المالية التي يمكن أن تؤثر على الموازنات الحالية والمستقبلية. وبالمثل، أحيانًا لا يتم حصر الأنشطة التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على الموازنة، مثل دفع المتأخرات والالتزامات المحتملة، على نحو سليم بالأساليب العادية لعرض الإنفاق والإيرادات والدين.

33. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأموال خارج الموازنة لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للأموال خارج الموازنة، مع إكمال بيانات الدخل والنفقات والتمويل على أساس الإجمالي).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأموال خارج الموازنة.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأموال خارج الموازنة.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأموال من خارج الموازنة.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 33 على الأموال خارج الموازنة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأموال، والتي تتواجد خارج الموازنة، أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للأموال خارج الموازنة (على سبيل المثال، لماذا يتم إعداد أموال محددة؟ وما الغرض الذي تستخدم من أجله؟)،
- وتقديرات الدخل والنفقات والتمويل. (يجب أن يتم تقديم هذه التقديرات على أساس إجمالي بحيث يكون من الممكن معرفة مقدار الأموال التي تتدفق عبر كل مجموعة من الأموال الموجودة خارج الموازنة.)

في أغلب الدول، تشارك الحكومات في بعض أنشطة الموازنة غير المضمنة في موازنة الحكومة المركزية. ويمكن أن تتراوح تلك الأنشطة، والتي يطلق عليها اسم الأموال خارج الموازنة، في الحجم والنطاق. على سبيل المثال، تقوم الدول بإعداد برامج تتعلق بالمعاشات والضمان الاجتماعي كأموال خارج الموازنة، حيث يتم تسجيل الإيرادات المحصلة والإعانات المدفوعة في صندوق منفصل خارج الموازنة. ويوجد مثال آخر على استخدام الأموال من خارج الموازنة في الدول التي تعتمد على الموارد الهيدروكربونية / المعدنية، حيث يتم توجيه الإيرادات من إنتاج وبيع تلك الموارد من خلال أنظمة خارج الموازنة السنوية.

وفي بعض الحالات، يخدم الفصل الناجم من الصندوق من خارج الموازنة غرضًا سياسيًا مشروعًا، وتوثق التمويلات وأنشطة هذه الأموال توثيقًا جيدًا. ومع ذلك في حالات أخرى، يتم استخدام هذه البنية للتعتيم، ولا يُعرف إلا القليل أو لا شيء عن تمويلات الصندوق وأنشطته.

وتعد إتاحة المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة ضرورية للفهم الشامل للوضع المالي الفعلي للحكومة. وبالإضافة إلى المعلومات الأساسية، يفضل كذلك تضمين معلومات أخرى حول الأموال خارج الموازنة. وتشتمل هذه المعلومات على نقاش حول المخاطر المقترنة بالأموال خارج الموازنة، والنفقات المصنفة حسب الوحدة الاقتصادية أو الوظيفية أو الإدارية، والقواعد والإجراءات التي تحكم العمليات والإدارات الخاصة بالأموال خارج الموازنة.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الأموال خارج الموازنة، يرجى الاطلاع على *دليل الشفافية في التمويل العام*: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf) والقسم 2.1.1 من كتيب صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2018) (https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالأموال خارج الموازنة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. يسري الخيار "ب" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل (تمثل) كل المعلومات الأساسية. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الأموال خارج الموازنة.

34. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة أموال الحكومة المركزية (سواء المتعلقة بالموازنة أو خارج الموازنة) على أساس موحد لعام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم تقديم أموال الحكومة المركزية على أساس موحد.
ب. لا، لا يتم تقديم أموال الحكومة المركزية على أساس موحد.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 34 عما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يمثل (تمثل) أموال الحكومة المركزية على أساس موحد، مع إظهار أنشطة الموازنة والأنشطة خارج الموازنة لها في نفس الوقت. بشكل عملي، تركز كل الأسئلة الموجودة في استبيان مسح الموازنة المفتوحة على موازنة الحكومة المركزية – أي أنشطة الوزارات أو الإدارات أو الوكالات التابعة للحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يستفسر السؤال 33 عن الصناديق خارج الموازنة، مثل صناديق الضمان الاجتماعي التي لا يتم تضمينها في الموازنة.

تعد التغطية جانبًا هامًا من جوانب التقارير المالية. ويجب أن تغطي وثائق الموازنة النطاق الشامل للأنشطة المالية للحكومة. في العديد من الدول، تكون الأنشطة خارج الموازنة هامة، ويمكن أن تمثل حصة كبيرة من أنشطة الحكومة المركزية. وبالتالي، للحصول على الصورة الكاملة لأموال الحكومة المركزية، من الضروري فحص كلا الأنشطة المضمنة في الموازنة وتلك خارج نطاق الموازنة. يستفسر هذا السؤال عما إذا كان يتم توفير هذا العرض الموحد لأموال الحكومة المركزية أم لا.

تعد الحكومة المركزية مكونًا واحدًا فقط في القطاع العام الإجمالي. كما يشتمل القطاع العام كذلك على مستويات حكومية أخرى، مثل حكومات الولايات والحكومات المحلية، بالإضافة إلى الشركات العامة. (انظر لمربع 2.1 في المبدأ 1.1.1 من كتيب صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (2018): https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml). ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، الرجاء أخذ مستوى الحكومة المركزية فقط في الاعتبار.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يعرض مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة أموال الحكومة المركزية (سواء المتعلقة بالموازنة أو خارج الموازنة) على أساس موحد لعام الموازنة على الأقل.

35. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للتحويلات بين المستويات الحكومية لعام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين الحكومات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين الحكومات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل التحويلات بين الحكومات.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للتحويلات بين الحكومات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 35 عن التحويلات بين المستويات الحكومية. في كثير من الحالات، تدعم الحكومة المركزية توفير سلعة أو خدمة من خلال مستوى أدنى للحكومة من خلال تحويل الأموال بين الإدارات الحكومية. وهذا ضروري لأن، استقلالا من مستوى اللامركزية الإدارية التي توجد في دولة معينة، من غير المرجح أن تكون القدرة على تحصيل الإيرادات للحكومة المحلية كافية لدفع نفقاتها جميعًا. ومع ذلك، لأن النشاط لا تضطلع به وحدة إدارية للحكومة المركزية، فمن غير المحتمل أن تحصل على نفس المستوى من المراجعة في الموازنة. وبالتالي، فإنه من المهم أن يُدرج في مقترح الموازنة بيان يشير بوضوح لحجم وأغراض هذه التحويلات.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل التحويلات بين المستويات الحكومية بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة تلك التحويلات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين المستويات الحكومية، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، التحويلات بين المستويات الحكوميةات (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للتحويلات بين المستويات الحكومية.

36. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة عروضًا بديلةً للنفقات (مثل عرضها حسب النوع أو حسب السن أو حسب الدخل أو حسب المنطقة) لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة، خلال عام الموازنة على الأقل؟

a. نعم، يتم تقديم ثلاثة عروض بديلة على الأقل للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
b. نعم، يتم تقديم عرضين بديلين للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
c. نعم، يتم تقديم عرض واحد بديل للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
d. لا، لا يتم تقديم عروض بديلة للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
e. لا ينطبق/غير ذلك (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 36 عن "العروض البديلة" للنفقات التي تلقي الضوء على التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة. كما ناقشنا أعلاه، يتم تقديم النفقات، في الغالب، حسب وسيلة تصنيف واحدة على الأقل، أي حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي (انظر الأسئلة من 1 إلى 5)، وحسب البرنامج كذلك (السؤال 6). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات يمكن أن تقوم بتوفير وسائل عرض بديلة للتركيز على الأوجه البديلة لسياسات النفقات وتوضيح من يستفيد من تلك النفقات.

للإجابة على هذا السؤال ينبغي أن يختلف العرض البديل عن العروض (مثل التصنيفات الإدارية أو الوظيفية أو الاقتصادية أو العرض حسب البرنامج) المستخدمة للإجابة عن الأسئلة الأخرى. ويمكن أن يغطي العرض البديل كل النفقات أو جزء فقط منها. على سبيل المثال، يمكن أن يظهر كيفية توزيع كل النفقات وفقًا للمناطق الجغرافية أو يمكن أن يظهر كيفية توزيع نفقات محددة (مثل موازنة الصحة أو موازنة الزراعة) بين المناطق المختلفة. ولكن يجب أن يختلف هذا العرض الجغرافي عن عرض التحويلات ما بين المستويات الحكومية المُستخدَّم في الإجابة عن السؤال رقم 35. ومن بين الاستثناءات في هذا الصدد، إذا كانت الدولة تُقدِّم عرضًا خاصًا للسياسات يهدف إلى تحقيق الفائدة للسكان الأكثر حرمانًا (ويُستخدَّم للإجابة عن السؤال 52) والتي يجب أن يتم وضعها في الاعتبار كعرض بديل لأغراض الإجابة عن هذا السؤال كذلك. وأخيرًا، تتم صحائف الوقائع المختصرة التي تعرض المقترحات الواردة في ميزانية مجموعات معينة عدم كفاية, لذلك يتم النظر في العروض التقديمية الأكثر تفصيلاً فقط.

ويتضمن "موجز ميزانية شراكة الموازنة الدولية" (IBP) "مدى شفافية الحكومات عندما يتعلق الأمر بتأثير موازنتها على الفقر وعدم المساواة؟" الوارد في الموقع الإلكتروني التالي (https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/government-transparency-of-budgets-impact-on-poverty-inequality-ibp-2019.pdf) مناقشة أهمية العروض البديلة لمعلومات الموازنة وتوفير عدة أمثلة على ذلك. على سبيل المثال،

- أدرجت بنجلاديش في ميزانيتها للعام المالي 2017-2018 تقريرًا تكميليًا مُفصَّلاً عن الميزنة الجنسانية يعرض الإنفاق المخصص للنهوض بالمرأة في مختلف الإدارات. (https://mof.portal.gov.bd/site/page/3bb14732-b5b1-44df-9921-efedf1496295).
- وأدرجت المملكة المتحدة في ميزانيتها للعام المالي 2017 تحليلاً تكميليًا يعرض التحليل التوزيعي لموازنة الأسر في مختلف فئات الدخل (راجع الموقع الإلكتروني التالي https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/661465/distributional_analysis_autumn_budget_2017.pdf)
- في حين تجاوز استعراض موازنة جنوب أفريقيا للعام المالي 2017 العرض القياسي للتحويلات ما بين المستويات الحكومية, حيث ناقش إعادة التوزيع الناتجة عن تدفق الإيرادات الوطنية إلى المقاطعات والبلديات وتقديم المخصصات على أساس الفرد (راجع الفصل 6, على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/2017/review/FullBR.pdf).

لتحديد الخيار "أ"، يجب أن يشتمل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له على ثلاثة عروض مختلفة على الأقل توضح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة لعام الموازنة على الأقل. لتحديد الخيار "ب"، يجب أن يشتمل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له على عرضين بديلين مختلفين للنفقات. ويسري الخيار "ج" فقط إذا كان يتم تقديم عرض واحد فقط للنفقات. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم أي عروض بديلة للنفقات.

36ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 36 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد أنواع "العروض البديلة" المدرجة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية :

- ☐ آثار السياسات على أساس الدخل
- ☐ آثار السياسات على أساس الجنس
- ☐ آثار السياسات على أساس العمر
- ☐ توزيع النفقات الصحية وفقًا للمناطق الجغرافية
- ☐ توزيع النفقات التعليمية وفقًا للمناطق الجغرافية

37. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة لعام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل التحويلات إلى الشركات العامة.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 37 عن التحويلات إلى الشركات العامة. في الغالب، يكون للحكومات حصص في المشروعات التي تدير الموارد ذات الصلة على وجه الخصوص بالمصالح العامة (مثل الكهرباء والمياه والنفط). وفي حين أن تلك الشركات العامة يمكن أن تعمل بشكل مستقل، إلا أن الحكومة في بعض الأحيان تقوم بتوفير دعم مباشر لها من خلال تقديم تحويلات إلى تلك الشركات، بما في ذلك دعم استثمار رأس المال ونفقات التشغيل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل التحويلات إلى الشركات العامة بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة تلك التحويلات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، التحويلات إلى الشركات العامة (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). كما تسري الإجابة "ج" إذا قدمت تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة كبند مفرد. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة.

38. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأنشطة شبه المالية لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للنشاط شبه المالي والمستفيدين المستهدفين منه.)

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأنشطة شبه المالية.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأنشطة شبه المالية.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأنشطة شبه المالية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 38 على الأنشطة شبه المالية، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأنشطة أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء الأنشطة شبه المالية (أيما السبب وراء المشاركة في هذا النشاط؟)؛

- تحديد المستفيدين المستهدفين من النشاط شبه المالي.

ويشير مصطلح "أنشطة شبه المالية" إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي تعد أنشطة مالية في طبيعتها وينبغي تنفيذها من خلال عملية وضع الموازنة العادية ولكن لا يتم ذلك. على سبيل المثال، يمكن أن يتم إجراء نشاط شبه مالي إذا قامت مؤسسة مالية عامة بتوفير منحة غير مباشرة، بدلاً من تقديم منحة مباشرة عبر الموازنة لتنفيذ نشاط بعينه، من خلال تقديم قروض بمعدلات تقل عن معدلات السوق لهذا النشاط. وبنفس الطريقة، يكون النشاط شبه مالي عندما يقوم أحد المشروعات بتوفير السلع أو الخدمات بأسعار أقل من المعدلات التجارية لأفراد معينين أو لمجموعات معينة من أجل دعم أهداف السياسة الحكومية.

الأمثلة الواردة أعلاه عبارة عن خيارات للسياسات يمكن أن تكون مدعومة من خلال الحكومة والسلطة التشريعية. ومع ذلك، يمكن أن تنطوي الأنشطة شبه المالية أيضًا على الأنشطة التي تنتهك أو تتحايل على قوانين عملية وضع الموازنة في دولة ما أو لا تخضع لعملية الموافقة التشريعية العادية للنفقات. وعلى سبيل المثال، قد تصدر السلطة التنفيذية أمرًا غير رسمي لهيئة حكومية، مثل مؤسسة عامة تجارية، لتمد السلطة التنفيذية بالسلع والخدمات التي يتوجب، في الحالات الطبيعية، شراؤها من خلال التمويل المخصص والمعتمد من خلال السلطة التشريعية. ويجب أن يتم الكشف عن كل الأنشطة شبه المالية للعامة وأن تكون تلك الأنشطة خاضعة للمراقبة العامة.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالأنشطة شبه المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال: المدة المتوقعة للنشاط شبه المالي، وتحديد كمية النشاط والافتراضات التي تدعم هذه التقديرات، ومناقشة الأهمية المالية والمخاطر المحتملة المقترنة بالنشاط، بما في ذلك التأثير على الكيان الذي يقوم بتنفيذ النشاط. يوفر المربع الموجود في المبدأ 3.3.2 من كتيب صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2018) (https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml) العديد من الأمثلة حول الأنشطة شبه المالية التي يمكن أن يتم الرجوع إليها عند الحاجة. ويمكن العثور على المزيد من التفاصيل حول الأنشطة شبه المالية في *دليل الشفافية في التمويل العام*. النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأنشطة شبه المالية لعام الموازنة على الأقل، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الأنشطة شبه المالية.

إذا لم تكن الأنشطة شبه المالية تمثل مشكلة كبيرة في دولتك، الرجاء اختيار الخيار "هـ". ومع ذلك، الرجاء توخي الحذر عند الرد على هذا السؤال.

39. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأصول المالية التي تمتلكها الحكومة لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على قائمة بالأصول، بالإضافة إلى تقدير لقيمتها).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأصول المالية.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأصول المالية.

ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأصول المالية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأصول المالية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 39 على الأصول المالية المملوكة للحكومة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأصول أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- قائمة بالأصول المالية،
- وتقدير لقيمها.

تمتلك الحكومات الأصول المالية، مثل النقد أو السندات أو الأسهم. ومع ذلك، بخلاف شركات القطاع الخاص، توفر بعض الحكومات موازنات تظهر قيمة الأصول والمسؤوليات الخاصة بها.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالأصول المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال: مناقشة تدور حول الغرض منها، ومعلومات تاريخية حول الأمور الافتراضية، والفروق بين القيم التي يتم رفع تقارير بها والقيم السوقية، وملخص الأصول السوقية كجزء من الموازنة الحكومية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأصول المالية التي تمتلكها الحكومة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأصول المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالأصول المالية التي تمتلكها الحكومة.

40. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على قائمة بالأصول مصنفة حسب الفئة).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأصول غير المالية.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأصول غير المالية.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض الأصول غير المالية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأصول غير المالية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 40 على الأصول غير المالية المملوكة للحكومة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأصول أم لا. المعلومات الأساسية عبارة عن قائمة بالأصول غير المالية، مجمعة حسب نوع (أو فئة) الأصول.

الأصول غير المالية عبارة عن الأشياء ذات القيمة التي تمتلكها الحكومة أو تسيطر عليها (باستثناء الأصول المالية)، مثل الأراضي والمباني والمعدات. ويمكن أن يمثل تقدير الأصول غير المالية العامة مشكلة، وخاصة في الحالات التي لا يكون الأصل فيها متاحًا في السوق المفتوحة (مثل الآثار الحكومية). وفي هذه الحالات يعتبر أمرا مقبولا تقديم معلومات موجزة في وثائق الموازنة من سجل الأصول لدولة ما. إلا أنه في بعض الحالات، يمكن للحكومات تقدير قيمة الأصول غير المالية المملوكة لها، وبعضها يمثل ملخصًا للأصول غير المالية كجزء من الموازنات الخاصة بها. وللاطلاع على مثال لكيفية تقديم الأصول غير المالية في واحدة من العديد من الوثائق الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في نيوزيلندا، يرجى الاطلاع على بيان التوقعات المالية لعام 2011، ملاحظات للبيانات المالية (يتبع)، الملاحظة 14، والتي يمكن الوصول إليها هنا: https://treasury.govt.nz/sites/default/files/2011-05/befu11-pt6of8.pdf.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له قائمة مصنفة حسب الفئة لكل الأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأصول غير المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات غير المالية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة.

41. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات لمتأخرات الإنفاق لعام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل متأخرات الإنفاق.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات لمتأخرات الإنفاق.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 41 عن تقديرات متأخرات الإنفاق التي تنشأ عندما تلتزم الحكومة بإنفاق الأموال ولكنها لم تدفع المبلغ عند استحقاقه. (للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على القسمين 3.49 إلى 3.50 من دليل إحصاءات التمويل الحكومي لعام 2001 والصادر عن صندوق النقد الدولي، http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf (صفحة 29)). وبالرغم من أن هذا الالتزام يعادل الاقتراض، غالبًا لا يتم تسجيله في الموازنة، مما يجعل من الصعب إجراء تقييم للوضع المالي للحكومة بالكامل. وعلاوة على ذلك، يؤثر الالتزام بتسديد هذه الديون على قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الأنشطة الأخرى.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل متأخرات الإنفاق بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة المتأخرات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، فإن الخيار "ب" هو الخيار

المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، متأخرات الإنفاق (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات لمتأخرات الإنفاق.

إذا لم تمثل متأخرات الإنفاق مشكلة كبيرة في الدولة، ينبغي على الباحثين اختيار الخيار "هـ". ولكن يجب على الباحثين توخي الحذر عند الإجابة على هذا السؤال. وغالبًا ما سوف تسمح قوانين إدارة الإنفاق العام واللوائح بالتأخيرات المعقولة، ربما 30 أو 60 يومًا، في السداد النمطي للفواتير المستحقة. ولا ينبغي اعتبار متأخرات الإنفاق التي تؤثر على نسبة ضئيلة للإنفاق بسبب النزاعات التعاقدية مشكلة كبيرة لغرض الإجابة على هذا السؤال.

42. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الالتزامات المحتملة، مثل ضمانات القروض الحكومية أو برامج الضمان لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء كل التزام محتمل؛ والضمانات أو الالتزامات التأمينية المقترحة لعام الموازنة؛ المبلغ الإجمالي لالتزامات الضمانات أو الضمان (التعرض الإجمالي) في نهاية عام الموازنة.)

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الالتزامات المحتملة.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الالتزامات المحتملة.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الالتزامات المحتملة.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 42 على الالتزامات المحتملة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الالتزامات أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي للسياسة وراء كل التزام محتمل؛
- والالتزامات المحتملة الجديدة لعام الموازنة، مثل الضمانات أو التزامات الضمان الجديدة المقترحة لعام الموازنة،
- المبلغ الإجمالي للضمانات أو التزامات الضمان المعلقة بنهاية عام الموازنة. ويعكس ذلك التعرض الإجمالي للحكومة في حالة أصبحت كل الضمانات أو الالتزامات مستحقة (رغم أنه من غير المحتمل أن يحدث ذلك).

يتم التعرف على هذه الالتزامات المحتملة بأسلوب المحاسبة النقدية فقط عندما يقع الحدث الطارئ ويتم السداد. إن المثال لهذه الالتزامات هو حالة القروض التي تضمنها الحكومة المركزية، والتي يمكن أن تشمل القروض للبنوك المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات التجارية المملوكة للدولة أو التقسيمات الإدارية الحكومية أو المؤسسات الخاصة. وبموجب هذه الضمانات، سوف تدفع الحكومة إذا قصر المقترض. وبالتالي، فإن تقييم احتمال حدوث الطوارئ هو مسألة أساسية لإجراء تقديرات كمية لهذه الالتزامات.

في الموازنة، ووفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "حيثما يكون عمليًا، ينبغي الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للالتزامات العرضية وتصنيفها حسب الفئة الرئيسية التي تعكس طبيعتها وينبغي الإفصاح عن المعلومات التاريخية حول التقصير لكل فئة حيثما يكون ذلك متاحًا. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد الالتزامات العرضية كميًا، ينبغي سردها ووصفها".

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالالتزامات المحتملة، بما في ذلك، على سبيل المثال: المعدلات الافتراضية التاريخية لكل برنامج، والمعدلات الافتراضية المحتملة في المستقبل، والحد الأقصى للضمان المصرح به من خلال القانون، وأي تمويل خاص مقترن بالضمان (على سبيل المثال، هل يتم فرض الرسوم أم لا، وهل توجد أموال احتياطية لغرض دفع الضمانات أم لا، وما إلى ذلك)، ومدة كل ضمان، وتقدير للأهمية المالية والمخاطر المحتملة المقترنة بالضمانات.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الالتزامات المحتملة، يرجى الاطلاع على *دليل الشفافية في التمويل العام*: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf) والصفحة 59 (المربع 11) و المبدأ 3.2.3 من كتيب صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2018) (https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالالتزامات المحتملة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الالتزامات المحتملة.

43. هل يوفر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة توقعات لتقييم الالتزامات المستقبلية للحكومة واستدامة تمويلها على المدى البعيد؟

(يجب أن تغطي المعلومات الأساسية فترة لا تقل عن 10 أعوام وأن تشتمل على افتراضات الاقتصاد الكلي والإحصاءات السكانية المستخدمة بالإضافة إلى مناقشة حول التداعيات والمخاطر المالية التي تشير إليها التوقعات.)

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز المعلومات الأساسية لتقييم مسؤوليات الحكومة المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتقييم مسؤوليات الحكومة المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 43 على الالتزامات المستقبلية للحكومة واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد، حيث يستفسر عن تواجد المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأمور. ويجب أن تشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- التوقعات التي تغطي فترة لا تقل عن 10 أعوام.
- افتراضات الاقتصاد الكلي وإحصاءات السكان المستخدمة لتقديم التوقعات.
- مناقشة تدور حول التداعيات المالية والمخاطر التي يتم تمييزها من خلال التوقعات.

تدعو ممارسات الإدارة المالية العامة الجيدة إلى أن تشتمل الموازنة على تحليلات الاستدامة المالية. توصي كتيب حول الشفافية المالية لعام 2018 الصادرة عن صندوق النقد الدولي (https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml) بأن تقوم الحكومات بشكل دوري بنشر التقييمات المتوقعة للتمويل العام على المدى البعيد (انظر المبدأ 3.1.3). تعد الالتزامات المستقبلية عنصرًا هامًا على وجه الخصوص عند تقييم استدامة التمويل العام على المدى البعيد. وتعد الالتزامات المستقبلية نتيجة للالتزامات الحكومية التي تكون، على عكس الالتزامات المحتملة، مؤكدة الوقوع في وقت محدد في المستقبل وتؤدي بذلك إلى جلب نفقات. ويتكون المثال النموذجي من التزامات الحكومة بدفع إعانات المعاش أو تغطية تكاليف الرعاية الصحية للمتقاعدين في المستقبل. وفي إطار نظام المحاسبة النقدية، يتم الاعتراف فقط بالمدفوعات الجارية المرتبطة بهذه الالتزامات في الموازنة. مطلوب بيان منفصل لحصر التأثير المستقبلي على الموازنة لهذه الالتزامات.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، قد توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق باستدامة التمويل الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: التوقعات التي تغطي 20 أو 30 عامًا، والسيناريوهات المتعددة التي تحتوي على مجموعات مختلفة من الافتراضات، والافتراضات المتعلقة بالعوامل الأخرى (مثل نفاد الموارد الطبيعية) والتي تتجاوز بيانات الاقتصاد الكلي وبيانات الإحصاء السكاني الأساسية، والتقديم التفصيلي للبرامج الخاصة التي لها آفاق زمنية بعيدة المدى، مثل تعاقدات الخدمة المدنية.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الالتزامات المستقبلية، يرجى الاطلاع على *دليل الشفافية في التمويل العام*: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf).
لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة تمويل الحكومة على المدى البعيد بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة تمويل الحكومة

44. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات لمصادر مساعدات المانحين، سواء المالية أو العينية لعام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل مصادر مساعدات المانحين، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل مصادر مساعدات المانحين، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل مصادر مساعدات المانحين.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات لمصادر مساعدات المانحين.

ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 44 عن تقديرات مساعدات المانحين، سواء المالية أو العينية. وتعتبر هذه المساعدات إيرادًا غير ضريبي، ويجب تحديد مصادر هذه المساعدة بشكل صريح. من حيث المساعدة العينية، الاهتمام في المقام الأول على توفير السلع (ولا سيما تلك التي توجد لها سوق الذي من شأنه أن يسمح للبضائع الواردة كمساعدة عينية أن تباع وتتحول بالتالي إلى نقد) بدلاً من المعونة المتمثلة في المستشارين من الدول المانحة والتي توفر المساعدة الفنية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل مساعدات المانحين بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة المساعدات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل مساعدات المانحين، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، مساعدات المانحين (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). كما تسري الإجابة "ج" إذا لم يتم تقديم مصادر مساعدات المانحين ولكن يتم تقديم المبلغ الإجمالي لمساعدات المانحين كبند مفرد. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات لمساعدات المانحين. حدد الخيار "هـ" إذا لم تحصل الدولة على مساعدات من المانحين.

45. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول النفقات الضريبية لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة لكل نفقات ضريبية والمستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى تقدير للإيرادات الناجمة عن ذلك.)

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل النفقات الضريبية.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل النفقات الضريبية.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض النفقات الضريبية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 45 على النفقات الضريبية، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه التفضيلات الضريبية أم لا. ويجب أن تشمل المكونات الأساسية على ما يلي للنفقات الضريبية الجديدة والحالية:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة؛
- وقائمة بالمستفيدين المستهدفين،
- وتقدير للإيرادات الناجمة.

تنشأ النفقات الضريبية نتيجة لاستثناءات أو تفضيلات أخرى في القانون الضريبي الخاصة بكيانات محددة أو أفراد أو أنشطة. وغالبًا ما يكون للتفضيلات الضريبية نفس التأثير على السياسة العامة مثل الإعانات أو المخصصات أو السلع أو الخدمات المباشرة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لتشجيع شركة ما على الدخول في المزيد من

البحوث من خلال تخفيضات ضريبية خاصة نفس تأثير إعانة تلك الشركة بشكل مباشر من خلال جانب النفقات في الموازنة، حيث إن تلك الإعانة لا تزال تمثل تكلفة فيما يتعلق بالإيرادات الناجمة. ومع ذلك، من المحتمل أن تتلقى بنود الإنفاق التي تتطلب إقرارًا سنويًا مزيدًا من التدقيق عن التخفيضات الضريبية التي تشكل سمة دائمة للقانون الضريبي.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالنفقات الضريبية، بما في ذلك، على سبيل المثال: المستفيدون المستهدفون حسب القطاع وفئة الدخل (التأثير الموزع)؛ وبيان افتراضات التقدير، بما في ذلك تعريف المعيار الذي يتم قياس الإيرادات الناجمة وفقًا له؛ ونقاش النفقات الضريبية كجزء من النقاش العام للنفقات لمناطق البرامج التي تتلق كلا نوعي الدعم الحكومي (من أجل توفير المعلومات بشكل أفضل لخيارات السياسات). للحصول على المزيد من المعلومات حول النفقات الضريبية، يرجى الاطلاع على *دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية* (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Looking-Beyond-the-Budget.pdf) والمبدأ 1.1.4 من *كتيب صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية* (لعام 2018) (https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالنفقات الضريبية، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول النفقات الضريبية.

46. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للإيرادات المخصصة لعام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل الإيرادات المخصصة.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للإيرادات المخصصة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يسأل السؤال 46 عن تقديرات الإيرادات المخصصة، والتي تعد بمثابة الإيرادات التي قد يتم استخدامها فقط لغرض محدد (على سبيل المثال، الإيرادات من الضرائب المفروضة على الوقود والتي يمكن استخدامها لبناء الطرق فقط). وهذه المعلومات تكون مهمة في تحديد أي الإيرادات متوفرة لتمويل النفقات العامة للحكومة وأي الإيرادات محتجزة لأغراض معينة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل الإيرادات المخصصة بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة التخصيصات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، فإن الخيار "ب" هو

الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، الإيرادات المخصصة (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للإيرادات المخصصة. يسري الخيار "هـ" إذا لم تكن الإيرادات مخصصة أو إذا كانت الممارسة غير مسموح بها بموجب القانون أو التشريع.

47. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول كيفية ارتباط الموازنة المقترحة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف السياسة الحكومية في عام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة، إلا أنه لا يتم تضمين النقاش السردي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة ببعض وليس كل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة وأهداف السياسات الحكومية المعلنة لعام الموازنة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

السؤالان 47 و48 يستفسران عن المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف سياسات الحكومة. فالموازنة هي وثيقة السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذروة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفًا واضحًا للرابط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تنطوي على تفسير واضح لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها. للتعرف على مثال على النقاش حول أهداف السياسة الحكومية في الموازنة، يرجى الاطلاع على الصفحات من 13 إلى 18 من بيان النوايا لعام 2011 لنيوزيلاندا (http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011-16)، والتي تعد واحدة من بين العديد من الوثائق التي تدعم الموازنة الخاصة بالدولة.

في بعض الدول، تجهز الدولة خطط الاستراتيجيات / خطط التنمية. تشتمل تلك الخطط على كل السياسات التي تخطط الحكومة لتنفيذها لعام الموازنة، كما أنها في الكثير من الأحوال تغطي منظورًا متعدد الأعوام. وفي بعض الحالات، لا تتفق هذه الخطط مع وثائق الموازنة، وربما تكون منفصلة تمامًا عن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن السؤال يستفسر عما إذا كانت خطط السياسات الحكومية "تتم ترجمتها" إلى أرقام للإيرادات والنفقات في وثائق الموازنة الفعلية أم لا.

يستفسر السؤال 47 عن المعلومات التي تغطي عام الموازنة، في حين أن السؤال 48 يستفسر عن الفترة التي لا تقل عن عامين بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة (بالنسبة للسؤال 47) أو لفترة متعددة الأعوام تتجاوز عام الموازنة (للسؤال 48) بالإضافة إلى نقاش سردي لكيفية عكس أهداف السياسات هذه في الموازنة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردي فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة ببعض، وليس كل، أهداف السياسات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية.

48. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول كيفية ارتباط الموازنة المقترحة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف السياسة الحكومية لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام، إلا أنه لا يتم تضمين النقاش السردي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة ببعض وليس كل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة وأهداف السياسات الحكومية المعلنة لفترة متعددة الأعوام.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

السؤالان 47 و48 يستفسران عن المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف سياسات الحكومة. فالموازنة هي وثيقة السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذروة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفًا واضحًا للرابط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تنطوي على تفسير واضح لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها. للتعرف على مثال على النقاش حول أهداف السياسة الحكومية في الموازنة، يرجى الاطلاع على الصفحات من 13 إلى 18 من بيان النوايا لعام 2011 لنيوزيلاندا (http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011-16)، والتي تعد واحدة من بين العديد من الوثائق التي تدعم الموازنة الخاصة بالدولة.

في بعض الدول، تجهز الدولة خطط الاستراتيجيات / خطط التنمية. تشتمل تلك الخطط على كل السياسات التي تخطط الحكومة لتنفيذها لعام الموازنة، كما أنها في الكثير من الأحوال تغطي منظورًا متعدد الأعوام. وفي بعض الحالات، لا تتفق هذه الخطط مع وثائق الموازنة، وربما تكون منفصلة تمامًا عن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن السؤال يستفسر عما إذا كانت خطط السياسات الحكومية "تتم ترجمتها" إلى أرقام للإيرادات والنفقات في وثائق الموازنة الفعلية أم لا.

يستفسر السؤال 47 عن المعلومات التي تغطي عام الموازنة، في حين أن السؤال 48 يستفسر عن الفترة التي لا تقل عن عامين بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة (بالنسبة للسؤال 47) أو لفترة متعددة الأعوام تتجاوز عام الموازنة (للسؤال 48) بالإضافة إلى نقاش سردي لكيفية عكس أهداف السياسات هذه في الموازنة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردي فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة ببعض، وليس كل، أهداف السياسات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية.

وينبغي أن تفصح الموازنة ليس فقط عن مبلغ الأموال التي يجري تخصيصها لبرنامج ولكن أيضًا المعلومات الأخرى اللازمة لتحليل تلك النفقات. وتستخدم البيانات غير المالية وأهداف الأداء المقترنة بمقترحات الموازنة لتقييم نجاح سياسة ما. على سبيل المثال، حتى عندما يتم إنفاق الأموال المخصصة وفقًا للخطة، يبقى السؤال "هل حققت السياسة الأهداف التي كانت تهدف إلى تحقيقها"؟

يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية على المعلومات المتعلقة بما يلي:

- المدخلات – تشير إلى الموارد المحددة لتحقيق النتائج. على سبيل المثال، في مجال التعليم، أن تشتمل البيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات على مجموعة من الكتب التي يتم توفيرها إلى كل مدرسة أو المواد المطلوب استخدامها لبناء أو تجديد مدرسة.
- المخرجات – تشير إلى المنتجات والخدمات التي يتم توفيرها كنتيجة للمدخلات. على سبيل المثال، عدد التلاميذ الذين يتم تعليمهم كل عام، أو عدد الأطفال الذين يتلقون اللقاحات، أو عدد المستفيدين من برنامج للضمان الاجتماعي.
- النتائج – تشير إلى التأثيرات المستهدفة أو أهداف السياسات التي تم تحقيقها. على سبيل المثال، زيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأطفال الأقل من 10 أعوام، أو تقليل معدلات الوفيات بين الأمهات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات التي تضع أهداف الأداء استخدام البيانات غير المالية للمخرجات والنتائج لتحديد هل تم الوفاء بهذه الأهداف أم لا.

49. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة بيانات غير مالية حول المدخلات التي يتم الحصول عليها خلال عام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لكل برنامج في كل الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

ب. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لكل الوحدات الإدارية (أو الوظائف)، ولكن ليس لكل البرامج (أو أي منها).

ج. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

د. لا، لا يتم تقديم بيانات غير مالية حول المدخلات.

ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 49 عن إتاحة البيانات غير المالية حول المدخلات لعام الموازنة. (يتم التعامل مع البيانات غير المالية حول المخرجات والنتائج في السؤال 50).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول المدخلات لكل برنامج مفرد في الوحدات الإدارية (الوزارات والإدارات والوكالات) لعام الموازنة على الأقل. ويكون من المقبول كذلك إذا كانت البيانات غير المالية حول المدخلات الخاصة بكل برنامج مرتبة حسب الوظائف. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول المدخلات لكل الوحدات الإدارية أو لكل الوظائف، ولكن ليس لكل برنامج مفرد (أو حتى لأي برامج) في تلك الوحدات الإدارية أو الوظائف. تسري الإجابة بالخيار "ج" إذا تم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية أو بعض الوظائف. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم بيانات غير مالية حول المدخلات.

50. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة بيانات غير مالية حول النتائج (فيما يتعلق المخرجات أو النتائج) خلال عام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لكل برنامج في كل الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

ب. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لكل الوحدات الإدارية (أو الوظائف)، ولكن ليس لكل البرامج (أو أي منها).

ج. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

د. لا، لا يتم تقديم بيانات غير مالية حول النتائج.

ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 50 عن إتاحة البيانات غير المالية حول النتائج لعام الموازنة. يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية حول النتائج على بيانات حول المخرجات والنتائج، وليس حول المدخلات (والتي يتم التعامل معها في السؤال 49).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول النتائج لكل برنامج مفرد في الوحدات الإدارية (الوزارات والإدارات والوكالات) لعام الموازنة على الأقل. ويكون من المقبول كذلك إذا كانت البيانات غير المالية حول النتائج الخاصة بكل برنامج مرتبة حسب التصنيف الوظيفي. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول النتائج لكل الوحدات الإدارية أو لكل التصنيفات الوظيفية، ولكن ليس لكل برنامج مفرد (أو حتى لأي برامج) في تلك الوحدات الإدارية أو الوظائف. تسري الإجابة بالخيار "ج" إذا تم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية أو بعض الوظائف. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم بيانات غير مالية حول النتائج.

51. هل تم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة؟

أ. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لكل البيانات غير المالية حول النتائج.
ب. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لأغلب البيانات غير المالية حول النتائج.
ج. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لبعض البيانات غير المالية حول النتائج.
د. لا، لا يتم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج، أو أن الموازنة لا تقدم بيانات غير مالية حول النتائج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 51 عن تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج لعام الموازنة. ويسري السؤال على النتائج غير المالية الموضحة في الموازنة، والتي تم تحديدها لأغراض السؤال 50.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يعين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له أهداف الأداء لكل البيانات غير المالية حول النتائج الموضحة في الموازنة لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يعين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له أهداف الأداء لأغلبية (وليس كل) البيانات غير المالية حول النتائج الموضحة في الموازنة. يسري الخيار "ج" عندما يتم تعيين أهداف الأداء على أقل من نصف البيانات غير المالية حول النتائج. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج والموضحة في الموازنة، أو أن الموازنة لا تقدم نتائج غير مالية.

52. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للسياسات (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة في عام الموازنة على الأقل؟

a. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
b. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
c. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة.
d. لا، لا يتم تقديم تقديرات للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة.
e. لا ينطبق/غير ذلك (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

السؤال 52 يسأل عما إذا كانت الموازنة تسلط الضوء على السياسات، سواء الجديدة أو القائمة، والتي تعود بالنفع على أفقر شرائح المجتمع. ويهدف هذا السؤال فقط إلى تقييم تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الفورية للفقراء مباشرة، مثلما يحدث من خلال برامج المساعدة النقدية أو توفير السكن، وليس بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال دفاع وطني أقوى. إنَّ هذه المعلومات ذات أهمية خاصة لأولئك الذين يسعون إلى تعزيز التزام الحكومة بجهود مكافحة الفقر. للإجابة عن هذا السؤال، لن تعتبر موازنة الإدارات (مثل موازنة إدارة الرعاية الاجتماعية) مقبولةً. وبصفة عامة، يطرح هذا السؤال ما إذا كان مقترح الموازنة التنفيذية يشتمل على عرض تقديمي خاص يجمع بين تقديرات كافة السياسات ذات الصلة في مكان واحد أم لا. على الرغم من ذلك, إذا استخدم البلد "وضع الموازنات على أساس البرامج" في حالة عرض البرامج كفئات نفقات ذات أهداف محددة ومعينة وتعريف برامج مكافحة الفقر داخل كل وحدة إدارية, يصبح هذا المقترح مقبولاً للإجابة عن هذا السؤال.

ويتضمن "موجز ميزانية شراكة الموازنة الدولية" (IBP) "مدى شفافية الحكومات عندما يتعلق الأمر بتأثير موازنتها على الفقر وعدم المساواة؟" الوارد في الموقع الإلكتروني التالي (https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/government-transparency-of-budgets-impact-on-poverty-inequality-ibp-2019.pdf) مناقشة الدول التي تعرض المعلومات المتعلقة بمدى تأثير سياستها على الفقراء.

فعلى سبيل المثال، تعرض باكستان بيانًا تفصيليًا لنفقات مناصرة الفقراء كجزء من الموازنة المقترحة للعام المالي 2017-2018. وفي مستند واحد, تحدد الحكومة أولويات السياسة والنتائج المتوقعة وتقديرات الإنفاق الماضي والمستقبلي للعديد من البرامج التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر. ويقدِّم مستند الدعم الآخر نظرةً شاملةً على السياسات الجارية, بما في ذلك فصل عن شبكات الأمان الاجتماعي, ويغطي كل من المعلومات المالية ومعلومات الأداء المتعلقة بمخططات تخفيف الفقر على مدى ثماني سنوات. http://www.finance.gov.pk/budget/mtbf_2018_21.pdf وhttp://www.finance.gov.pk/survey_1718.html

لتحديد الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا بالإضافة إلى نقاش سردي مُخصَّص لهذه السياساتعلى وجه التحديد في عام الموازنة على الأقل. (بالنسبة للبلدان التي تستخدم وضع الموازنات على أساس البرامج التي تفتتح برامج فرديةً لمكافحة الفقر, يجب أن يكون هناك سرد منفصل لكل برنامج). يمكن تحديد الخيار "ب" إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه يتم تقديم التقديرات التي تغطي كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا. يمكن تحديد الخيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يمكن تحديد الخيار "د" إذا لم تكن هناك تقديرات للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة.

53. هل تقوم السلطة التنفيذية بإعلان جدولها الزمني فيما يتعلق بتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجماهير (أي، الوثيقة التي تحدد الجداول الزمنية لقيام الكيانات الحكومية بتقديم الوثائق، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة)؟

أ. نعم، يتم إصدار جدول زمني تفصيلي للجماهير.
ب. نعم، يتم إصدار جدول زمني للجماهير، إلا أنه يتم استثناء بعض التفاصيل.
ج. نعم، يتم إصدار جدول زمني للجماهير، إلا أنه يفتقر إلى بعض التفاصيل الهامة.
د. لا، لا يتم إصدار جدول زمني للجماهير.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يسأل السؤال 53 عن الجداول الزمنية للموازنة. والجدول الزمني الداخلي مهم بشكل خاص لإدارة السلطة التنفيذية لعملية إعداد الموازنة، وذلك للتأكد من أنها تضع في اعتبارها وجهات نظر مختلف الإدارات والهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد الجدول الزمني مواعيد التقديم من الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة. وبالتالي يكون المجتمع المدني على دراية بالخطوات المتنوعة المضمنة في عملية تكوين الموازنة، وعندما تظهر الفرص لمشاركة السلطة التنفيذية، من الضروري أن يتاح هذا الجدول الزمني للجماهير.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم السلطة التنفيذية بتجهيز جدول زمني مفصل للموازنة وإصداره للجماهير. تسري الإجابة "ب" في حالة إتاحة الجدول الزمني للجماهير، إلا أنه لا يتم تضمين بعض التفاصيل به. تسري الإجابة "ج" في حالة إتاحة الجدول الزمني للجماهير، إلا أنه يتم استثناء الكثير من التفاصيل الهامة، مما يقلل من قيمته بالنسبة لأولئك خارج الحكومة. يسري الخيار "د" إذا لم تتم إتاحة الجدول الزمني للجماهير. طالما تقوم السلطة التنفيذية بإعلان جدولها الزمني فيما يتعلق بتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يمكن اختيار الإجابات "أ"، "ب"، "ج" أو "د" حتى و إن لا يتم إصدار مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجماهير.

القسم الثالث: شمولية وثائق الموازنة الرئيسية الأخرى

مقدمة:

تنظر الفئة الثانية الواسعة للأسئلة في *استبيان الموازنة المفتوحة* في شأن وثائق الموازنة السبعة الرئيسية التي يتم إنتاجها أثناء المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. وتبلغ أول مرحلتين - الصياغة والإقرار - ذروتيهما في الموازنة عند إقرارها. وخلال هذه المراحل يتم تحديد أولويات الموازنة، وبالتالي يعد احتمال المساعدة في تشكيل الموازنة أمرًا مفتوحًا أمام المجتمع المدني. وتقع المرحلتان الأخريان -- التنفيذ والتقارير النهائية / عمليات المراجعة - بعد إقرار الموازنة. وهذه المراحل الأخيرة مهمة لأنه يتم إخراج معلومات أساسية والتي تشير إلى مدى الالتزام بالاتفاقات التي تمت في وضع أولويات الموازنة، وتوفير الخدمات المطلوبة كما هو مخطط لها. وتساعد هذه المعلومات على وضع الحكومة أمام مسئوليتها، وإثراء مناقشة الموازنات المقبلة.

والقسم الثالث مقسم إلى سبع فئات فرعية، حيث يطرح مجموعة من الأسئلة لكل وثيقة من وثائق الموازنة التالية: البيان التمهيدي للموازنة، والموازنة التي تم إقرارها، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقرير نهاية العام، وتقرير المراجعة.

البيان التمهيدي للموازنة

البيان التمهيدي للموازنة، والذي يشار إليه في بعض الأحيان باسم التقرير التمهيدي للموازنة، يمثل خطط السياسة الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية لعام الموازنة القادم، وهو يساعد على تشجيع النقاش على الموازنة قبل تقديم مقترح الموازنة الأكثر تفصيلاً للسلطة التنفيذية. ويعكس البيان التمهيدي للموازنة أوج مرحلة التخطيط الاستراتيجي لعملية وضع الموازنة، حيث تربط السلطة التنفيذية على نطاق واسع أهداف سياستها مع الموارد المتاحة في الإطار المالي للموازنة، أي إجمالي مبالغ النفقات والإيرادات والدين لعام الموازنة القادم. وتحدد هذه العملية المعايير اللازمة لمقترح الموازنة قبل أن يتم اتخاذ قرارات التمويل المفصلة للبرنامج. ومن خلال وضع المعايير الواسعة للموازنة، يمكن أن يساعد البيان على خلق التوقعات المناسبة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. كما يمكن أن يقترن البيان التمهيدي للموازنة كذلك بإطار عمل نفقات متوسط المدى، يهدف إلى الربط بين السياسات والتخطيط ووضع الموازنة على مدار فترة تشتمل على عدة أعوام.

توصي أفضل الممارسات بأن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على ما يلي: توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الموازنة عليها، سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة الأعوام.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (54 إلى 58)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من البيان التمهيدي للموازنة المتاح للجماهير. ولكي يتم اعتبار البيان التمهيدي للموازنة متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح ذلك البيان للجماهير قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية. إذا لم يكن البيان التمهيدي للموازنة يعتبر متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبار أن هذا البيان متاحًا للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالبيان التمهيدي للموازنة.

54. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول توقعات الاقتصاد الكلي تقوم عليها توقعات الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة للتطلعات الاقتصادية مع تقديرات مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الاسمي ومعدل التضخم والنمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 54 على توقعات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بالافتراضات الاقتصادية قد تم تقديمها أم لا. وهذه المكونات الأساسية تشتمل على نقاش للتوقعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديرات لما يلي:

- مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛
- ومعدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال: معدلات الفائدة قصيرة المدى وبعيدة المدى، ومعدل التوظيف والبطالة، ومُخفض إجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط والسلع الأخرى، والحساب الحالي، ومعدل الصرف، وتكوين نمو إجمالي الناتج المحلي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتوقعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتوقعات الاقتصاد الكلي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي.

55. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول سياسات وأولويات الإنفاق للحكومة والتي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على نقاش حول سياسات وأولويات النفقات، بالإضافة إلى تقدير لإجمالي النفقات).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 55 على سياسات وأولويات الإنفاق الحكومي في البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه السياسات قد تم تقديمها أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- مناقشة حول سياسات وأولويات الإنفاق،
- وتقدير لإجمالي النفقات.

بالرغم أنه من غير المرجح أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على مقترحات برمجية مفصلة (حيث يتم تقديم تلك المعلومات التفصيلية في العادة في الموازنة ذاتها)، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة واسعة النطاق بالإضافة إلى توقع بإجمالي النفقات المقترنة بهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. ويمكن أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على بعض التفاصيل، على سبيل المثال، التقديرات التي يتم توفيرها من خلال أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي لعام الموازنة القادم بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه لعام الموازنة القادم. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" في حالة عدم تقديم أي معلومات تتعلق بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.

56. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول سياسات وأولويات الإيرادات الحكومية والتي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على نقاش حول سياسات وأولويات الإيرادات، بالإضافة إلى تقدير لإجمالي الإيرادات).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 56 على سياسات وأولويات الإيرادات الحكومية في البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه السياسات قد تم تقديمها أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- مناقشة حول سياسات وأولويات الإيرادات،
- وتقدير لإجمالي الإيرادات.

بالرغم أنه من غير المرجح أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على مقترحات مفصلة حول الإيرادات، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة واسعة النطاق بالإضافة إلى توقع بإجمالي الإيرادات المقترنة بهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. كما يمكن أن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة كذلك على بعض التفاصيل الإضافية، على سبيل المثال، التقديرات التي يتم توفيرها من خلال فئة الإيرادات، سواء الضريبية أو غير الضريبية، أو بعض مصادر الإيرادات المفردة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية لعام الموازنة القادم بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه لعام الموازنة القادم. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" في حالة عدم تقديم أي معلومات تتعلق بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.

57. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 57 عما إذا كان البيان التمهيدي للموازنة يشتمل على ثلاثة تقديرات رئيسية فيما يتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب في عام الموازنة القادم،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة القادم،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة القادم.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشتمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل التقديرات الثلاثة للاقتراض والدين لعام الموازنة القادم على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في البيان التمهيدي للموازنة.

58. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقديرات لإجمالي النفقات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) أم لا؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للنفقات.
ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للنفقات.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 58 عن تقديرات النفقات متعددة الأعوام في البيان التمهيدي للموازنة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. يجب أن تكون التقديرات متعلقة بإجمالي النفقات على الأقل، إلا أنها يمكن أن تشتمل على المزيد من التفاصيل عن مجرد الإجمالي المُجمع.

الموازنة المقررة

بعد مناقشة الموازنة المقترحة للسلطة التنفيذية، تُقر السلطة التشريعية عادة شكلاً ما من أشكال الموازنة أو الاعتمادات المالية، وغالبًا ما يطلق على ذلك اسم الموازنة المقررة. وتوفر الموازنة المقررة الحد الأدنى من المعلومات لأي تحليلات يتم تنفيذها أثناء العام المالي. وبمعنى آخر، تعد بمثابة نقطة الانطلاق لمراقبة مرحلة التنفيذ للموازنة. وفي بعض الدول، يختلف مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اختلافًا كبيرًا عن الموازنة المقررة، لذلك ينبغي أن يتم تقييم محتويات الوثيقتين كل على حدة. وتتزايد أهمية الموازنة المقررة عندما تختلف عن مقترح الموازنة بشكل كبير. وتسمح الموازنة المقررة للشخص بمقارنة ما تم اقتراحه من خلال السلطة التنفيذية بما قامت السلطة التشريعية بتمريره في شكل قانون.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (59 إلى 63)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من الموازنة المقررة المتاحة للجماهير. ولاعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح الموازنة المفتوحة للعامة في غضون ثلاثة أشهر من اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية. إذا لم يكن يتم اعتبار أن الموازنة المقررة متاحة للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالموازنة التمهيدية.

يرجى ملاحظة أن الأسئلة التالية تقيم شمولية الموازنة المقررة، وليس مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

59. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 59 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في الموازنة المقررة حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال،

ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات يتم تقديمها حسب أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

59ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 59 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد تصنيفات النفقات المدرجة في الموازنة المقررة:

- ☐ التصنيف الإداري
- ☐ التصنيف الاقتصادي
- ☐ التصنيف الوظيفي
- ☐ لا شيء مما سبق

60. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب البرنامج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 60 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة كل البرامج، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج المفردة التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت الموازنة المقررة تقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في الموازنة المقررة.

61. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)؟

أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للإيرادات حسب الفئة.
ب. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 61 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في الموازنة المقررة حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

62. هل تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات؟

أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات لكل الإيرادات.
ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، الإيرادات.
ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 62 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في الموازنة المقررة. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة كل المصادر المفردة للإيرادات، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت الموازنة المقررة تقدم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات.

63. هل تقدم الموازنة المقررة ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 63 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة؛
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشتمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات الاقتراض والدين الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في الموازنة المقررة.

موازنة المواطنين

تنظر الأسئلة التالية في الممارسات الجيدة الناشئة بشأن صياغة ونشر موازنة المواطنين. يمكن لهذا النوع من طرق العرض الشهيرة لمعلومات الموازنة أن يتخذ أشكالاً كثيرة، ولكن سمته المميزة هي أنه يتم تصميمه ليصل ويكون مفهومًا من جانب شريحة كبيرة من السكان قدر الإمكان. وموازنة المواطنين عبارة عن ملخص مبسط لمقترح

الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة ، تم تصميمه لتسهيل النقاش. ويتم تشجيع الحكومات بشدة على إصدار مثل تلك التقارير. ويعمل إنتاج الحكومة لموازنة المواطنين على إضفاء الطابع المؤسسي على التزام الحكومة بتقديم سياساتها بطريقة يمكن فهمها والوصول إليها من قبل الجماهير.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (64 إلى 67)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من موازنة المواطنين المتاحة للجماهير. يمكن أن تكون موازنة المواطنين إصدارًا مبسطًا من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو من الموازنة المقررة. ولكي يتم اعتبار موازنة المواطنين متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تلك الموازنة في نفس وقت تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة "المتاح (المتاحة) للجمهور" (اعتمادًا على وثيقة الموازنة التي تتعلق بها موازنة المواطنين). إذا لم يكن يتم اعتبار أن موازنة المواطنين متاحة للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بموازنة المواطنين.

64. ما هي المعلومات التي يتم توفيرها في موازنة المواطنين؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على إجماليات النفقات والإيرادات، ومبادرات السياسات الرئيسية في الموازنة، وتوقعات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الموازنة ومعلومات الاتصال لمتابعة المواطنين.)

أ. توفر موازنة المواطنين معلومات تتجاوز العناصر الأساسية.
ب. توفر موازنة المواطنين المعلومات الأساسية.
ج. توفر موازنة المواطنين المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لم يتم نشر موازنة المواطنين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يركز السؤال 64 على محتويات موازنة المواطنين، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- إجماليات النفقات الإيرادات؛
- ومبادرات السياسات الرئيسية في الموازنة؛
- وتوقعات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الموازنة؛
- معلومات الاتصال للمتابعة من خلال المواطنين.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم موازنة المواطنين أو الوثائق الداعمة لها كل المعلومات الأساسية الواردة أعلاه بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الرئيسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم موازنة المواطنين كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم موازنة المواطنين بعض المعلومات الأساسية الواردة أعلاه، إلا أن هناك بعض المعلومات الأساسية الأخرى التي لا يتم تضمينها. يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر موازنة الموطنين.

65. كيف يتم نشر موازنة الموطنين للجمهور؟

أ. يتم نشر موازنة المواطنين على نطاق واسع من خلال مجموعة من ثلاثة أدوات ووسائل مناسبة مختلفة على الأقل (مثل شبكة الإنترنت واللوحات وبرامج الراديو والصحف وما إلى ذلك).
ب. يتم نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلتين على الأقل، لكن أقل من ثلاث وسائل، للنشر، إلا أنه لا يتم بذل أي جهود أخرى لنشر تلك الموازنة من خلال السلطة التشريعية.
ج. يتم نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلة نشر واحدة فقط.
د. لا يتم نشر موازنة المواطنين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 65 عن كيفية نشر موازنة الموطنين للجمهور. يجب أن تتم إتاحة موازنات الجمهور لمجموعة مختلفة من المتابعين والجماهير. وبالتالي، قد لا تكون الإصدارات الورقية أو نشر الوثيقة على الإنترنت كافيًا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تستخدم السلطات التنفيذية ثلاثة أنواع مختلفة أو أكثر من أدوات وسائل الإعلام الإبداعية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من السكان، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يمكنهم الوصول إلى وثائق أو معلومات الموازنة إذا لم يتم استخدام تلك الوسائل. وقد يتم النشر كذلك على المستوى المحلي للغاية، بحيث تكون التغطية جغرافية وحسب مجموعات السكان على حد سواء (على سبيل المثال، النساء وكبار السن وذوي الدخل المنخفض والمناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك).
يسري الخيار "ب" إذا بذلت جهود نشر كبيرة من خلال مزيج بين وسيلتين من وسائل الاتصالات، على سبيل المثال، نشر موازنة المواطنين على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية مع توزيع نسخ مطبوعة من هذه الوثيقة. ويسري الخيار "ج" للحالات التي يتم فيها نشر موازنة المواطنين على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية فقط. يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية بنشر موازنة الموطنين.

66. هل قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة قبل نشر موازنة المواطنين؟

أ. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.
ب. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، وفي حين أن هذه الآليات يمكن الوصول إليها، إلا أنه لا يشيع استخدامها بين الجماهير.
ج. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.
د. لا، لم تقم السلطة التنفيذية بوضع أي آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 66 عما إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة قبل نشر موازنة المواطنين. وقد يختلف ما يرغب العامة في التعرف عليه عن تلك المعلومات التي تقوم السلطة التنفيذية بتضمينها في الوثائق الفنية التي تمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة،

وبنفس الطريقة، يمكن أن تكون هناك منظورات مختلفة حول الكيفية التي يجب تقديم الموازنة بها، وقد يختلف ذلك حسب السياق. ولهذا السبب يتعين على السلطة التنفيذية التشاور مع الجمهور بشأن محتوى وعرض موازنة المواطنين.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور مع الجماهير، ويجب أن يكون من السهل الوصول إلى تلك الآليات كما يجب أن تكون شائعة الاستخدام بين الجماهير. ويمكن أن تشمل مثل هذه الآليات على مجموعات التركيز والشبكات الاجتماعية وعمليات المسح والخطوط الساخنة والاجتماعات / الأحداث في الجامعات أو الأماكن الأخرى التي يتجمع فيها الناس لمناقشة القضايا العامة. في الدول التي يتم فيها إنتاج ونشر موازنات المواطنين بشكل متسق، قد يكون من الكافي للحكومة توفير معلومات الاتصال وفرص توفير التعليقات للجماهير، ثم استخدام تلك التعليمات بعد ذلك من أجل تحسين الطريقة التي تدار بها الموارد العامة.

يسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور يمكن للجماهير الوصول إليها، إلا أن الجماهير لا يستخدمون تلك الآليات بشكل متكرر. وهذا يعني أن الجماهير لا تشارك في العادة مع السلطة التنفيذية في وضع محتويات موازنة المواطنين، رغم أن السلطة التنفيذية قد أتاحت الفرص التي تتيح مثل تلك المشاركات. يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور مع الجماهير، إلا أن تلك الآليات مصممة بشكل سيء وبالتالي لا يمكن للجماهير الوصول إليها. يسري الخيار "د" إذا كانت السلطة التنفيذية لم تقوم بوضع أي آليات للتشاور لطلب التعليقات من الجماهير حول محتويات موازنة المواطنين.

67. هل يتم نشر إصدارات "المواطنين" من وثائق الموازنة أثناء عملية وضع الموازنة؟

أ. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية الموازنة (تكوين الموازنة، وإقرارها، وتنفيذها، ومراجعتها).
ب. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلتين على الأقل من المراحل الأربعة لوضع الموازنة.
ج. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلة واحدة على الأقل من مراحل وضع الموازنة.
د. لا يتم نشر إصدار للمواطنين من وثائق الموازنة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 67 عما إذا كان يتم نشر إصدارات "المواطنين" من وثائق الموازنة خلال عملية الموازنة. بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل.

لاختيار الخيار "أ"، يتم نشر إصدار واحد على الأقل من إصدارات المواطنين المتعلقة بالموازنة لكل مرحلة من مراحل عملية الموازنة (تكوين الموازنة، وإقرارها، وتنفيذها، ومراجعتها) – بحيث يكون الإجمالي أربعة وثائق موازنة للمواطنين على الأقل على مدار العملية برمتها. يسري الخيار "ب" إذا تم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلتين على الأقل من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة. يسري الخيار "ج" إذا تم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلة واحدة على الأقل من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم نشر إصدار للمواطنين من وثائق الموازنة.

التقارير السنوية

التقارير السنوية هي تقارير يتم إصدارها أثناء العام أثناء تنفيذ الموازنة. وهي تهدف إلى إظهار تقدم السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. وهي تظهر في العادة النفقات الفعلية حسب الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)، لضمان أن تخضع للمساءلة عن إنفاقها. وفي بعض الدول، تصدر الوحدات الإدارية التقارير بشكل فردي، بينما في دول أخرى تكون المعلومات موحدة في تقرير واحد، والذي تصدره عادة وزارة الخزانة. ويتم قبول التقارير الفردية أو التقرير الموحد للإجابة على هذه الأسئلة.

في بعض الدول، يصدر المصرف المركزي، بدلاً من السلطة التنفيذية، هذه التقارير استنادًا إلى حالة حسابات مصرف الحكومة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تؤخذ تقارير المصرف المركزي بعين الاعتبار، طالما أنها تقرر ما تم إنفاقه فعلاً، بدلاً من التركيز على المبالغ الشهرية التي تم تحويلها إلى الوحدات الإدارية. إذا كانت تقرر فقط المبلغ المحول للوحدات الإدارية، إذن ينبغي اختيار الخيار "د" للإجابة على هذه الأسئلة.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (68 إلى 75)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من التقارير السنوية المتاحة للجماهير. ولاعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح التقارير السنوية للجماهير خلال ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير. إذا لم يكن يتم اعتبار أن التقارير السنوية متاحة للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالتقارير السنوية.

68. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

أ. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
ب. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، لا تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب أي من تصنيفات النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 68 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في التقارير السنوية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه.

كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم النفقات الفعلية حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت النفقات الفعلية يتم تقديمها حسب تصنيف واحد فقط من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم النفقات الفعلية من خلال أي من التصنيفات الثلاثة في التقارير السنوية.

68ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 68 ، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد تصنيفات النفقات المدرجة في التقارير السنوية:

- ☐ التصنيف الإداري
- ☐ التصنيف الاقتصادي
- ☐ التصنيف الوظيفي
- ☐ لا شيء مما سبق

69. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج المفردة؟

أ. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل كل النفقات.
ب. نعم، يتم تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب البرامج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 69 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في التقارير السنوية حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج المفردة التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت التقارير السنوية تقدم النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات الفعلية حسب البرنامج في التقارير السنوية.

70. هل تقارن التقارير السنوية النفقات الفعلية للعام حتى تاريخه مع التقديرات الأصلية لتلك الفترة (اعتمادًا على الموازنة المقررة) أو نفس الفترة في العام الماضي؟

أ. نعم، يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
ب. لا، لا يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 70 عما إذا كانت التقارير السنوية تقارن النفقات الفعلية حتى تاريخه مع المستويات المقررة أو النفقات الفعلية لنفس الفترة في العام الماضي.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحتوي التقارير على إجمالي نفقات العام حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع نفقات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.

71. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب الفئة (مثل النفقات الضريبية أو النفقات غير الضريبية)؟

أ. نعم، تقدم التقارير السنوية الإيرادات الفعلية حسب الفئة.
ب. لا، لا تقدم التقارير السنوية الإيرادات الفعلية حسب الفئة.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 71 عما إذا كانت التقارير السنوية تقدم الإيرادات الفعلية حسب "الفئة" أم لا، أي هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

72. هل تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات فيما يتعلق بالإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها؟

أ. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
ب. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة.
د. لا، لا تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 72 عما إذا كانت التقارير السنوية تقدم تجميعات للمصادر المفردة للإيرادات أم لا (مثل الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة، إلخ). يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية التجميعات الفعلية لكل مصادر الإيرادات المفردة، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية التجميعات الفعلية للمصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معًا ثلثي الإيرادات التي يتم تجميعها

على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت التقارير السنوية تقدم مصادر مفردة للإيرادات الفعلية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الفعلية.

73. هل تقارن التقارير السنوية الإيرادات الفعلية للعام حتى تاريخه مع التقديرات الأصلية لتلك الفترة (اعتمادًا على الموازنة المقررة) أو نفس الفترة في العام الماضي؟

أ. نعم، يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
ب. لا، لا يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 73 عما إذا كانت التقارير السنوية تقارن الإيرادات الفعلية حتى تاريخه مع المستويات المقررة أو الإيرادات الفعلية لنفس الفترة في العام الماضي.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحتوي التقارير على إجمالي إيرادات العام حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع إيرادات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.

74. هل تقدم التقارير السنوية ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين الفعليين: مقدار صافي الاقتراض الجديد، وإجمالي الدين المعلق، ومدفوعات الفائدة؟

أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 74 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض حتى هذه اللحظة خلال العام؛
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند تلك النقطة في العام؛
- مدفوعات الفوائد حتى الآن على الديون المعلقة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشتمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرات الاقتراض والدين الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرًا واحدًا من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في التقارير السنوية.

75. هل تقدم التقارير السنوية المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الدين الفعلي المعلق؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على معدلات الفائدة على صكوك الديون، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية حول تكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية حول تكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 75 على تكوين الدين الحكومي، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتكوينه أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

تؤثر معدلات الفائدة على مقدار الفائدة الواجب دفعها إلى الدائنين. يشير ملف تعريف الاستحقاق إلى تاريخ الدفع النهائي للقرض، الواجب دفع الدين الأساسي (وكل الفوائد المتبقية) بحلوله؛ وبشكل نموذجي، يشتمل الإقراض الحكومي على خليط من الديون قصيرة المدة وبعيدة المدى. كما أوضحنا في السؤال 74، يكون الدين المحلي مملوكًا لمواطني الدولة والبنوك والشركات، في حين أن الدين الخارجي يكون مملوكًا للأجانب. وتعطي هذه العوامل المتعلقة بتكوين الدين مؤشرًا للتأثر المحتمل لوضع الدين في الدولة، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت تكلفة خدمة الدين المتراكم ميسورة أم لا.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، يمكن أن تقدم الحكومة كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بتكوين الدين الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: هل معدلات الفائدة ثابتة أم متغيرة، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وعملة الدين، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، وتحليل المخاطر المقترنة بالدين، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي حتى تاريخه، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. كما تسري الإجابة "ب" إذا لم يتم تقديم أحد العناصر الأساسية ولكن يتم تقديم معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول تكوين الدين المعلق في التقارير السنوية.

المراجعة نصف السنوية

توفر المراجعة نصف السنوية إيضاحًا تفصيليًا لحالة الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة. ومن أجل ضمان أنه يجري تنفيذ البرامج بفعالية ولتحديد أي مشاكل ناشئة، من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء مراجعة شاملة لتنفيذ الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة. ويجب أن ترمي هذه المراجعة إلى تقييم حالة الاقتصاد مقارنةً بتوقعات الاقتصاد الكلي المبدئية وتحديث التوقعات الاقتصادية لباقي العام. وبنفس الطريقة، يجب أن توفر المراجعة نصف السنوية تقديرات محدثة للنفقات والإيرادات والدين، بما يعكس تأثير التجربة الفعلية حتى تاريخه والتوقعات التي تتم مراجعتها للعام المالي بأكمله. وينبغي أن تعكس التقديرات المنقحة في المراجعة نصف السنوية التغيرات الاقتصادية والفنية بالإضافة إلى مقترحات السياسة الجديدة، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال بين الوحدات الإدارية وإيضاح شامل لأي تعديلات للتقدير. ويجب أن يتم تحديد المشكلات مثل زيادة التكلفة بسبب التضخم أو أي أحداث غير متوقعة، ويجب أن يتم اقتراح التدابير المضادة المناسبة. ويهدف طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور إلى تعزيز المساءلة والإدارة السليمة.

من المهم التمييز بين المراجعة نصف السنوية والتقرير الدوري السنوي الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة. ولا ينبغي للتقرير السنوي الدوري الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة أن يكون بديلاً عن المراجعة نصف السنوية، وينبغي على الباحثين اختيار الخيار "د" لجميع الأسئلة المتصلة بالمراجعة نصف السنوية إذا لم يتم إصدارها في دولهم. ويسجل التقرير السنوي الدوري عادة الإنفاق والإيراد الفعليين حتى تاريخه، ولكنه لا يتضمن مناقشة كيفية تأثير هذه الاتجاهات على تقديرات نفقات العام الكامل أو بعض تحليلات الموازنة التفصيلية الأخرى التي يمكن العثور عليها في الغالب في المراجعة نصف السنوية.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (76 إلى 83)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من المراجعة نصف السنوية المتاحة للجماهير. ولاعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح المراجعة نصف السنوية للجماهير خلال ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير (أي، بعد ثلاثة أشهر من نقطة منتصف العام المالي). إذا لم يتم اعتبار المراجعة نصف السنوية متاحة للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالمراجعة نصف السنوية.

76. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
ب. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
ج. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، لكن لم يتم تقديم شرح لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 76 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

ارجع إلى السؤال 15 للتعرف على مكونات توقعات الاقتصاد الكلي التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تحديثات لتوقعات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين التوقعات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتوقعات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث توقعات الاقتصاد الكلي، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة، إلا أنها لا تقدم شرحًا للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث توقعات الاقتصاد الكلي.

77. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للنفقات لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.
ب. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.
ج. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، إلا أنه لم يتم تقديم شرح للفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 77 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للنفقات لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات النفقات المحدثة، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين المستويات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. ويجب أن يتم تحديث تقديرات النفقات، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات النفقات المحدثة، إلا أنها لا تقدم شرحًا للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات النفقات.

78. هل تقدم المراجعة نصف السنوية للموازنة تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي) لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب أي من فئات تصنيف النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 78 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في المراجعة نصف السنوية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات يتم تقديمها حسب أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة في المراجعة نصف السنوية.

78ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 78، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد تصنيفات النفقات المدرجة في المراجعة نصف السنوية:

- ☐ التصنيف الإداري
- ☐ التصنيف الاقتصادي
- ☐ التصنيف الوظيفي
- ☐ لا شيء مما سبق

79. هل تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات للبرامج المفردة لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب أي من البرامج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 79 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في المراجعة نصف السنوية حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية النفقات لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية نفقات البرامج المفردة التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في المراجعة نصف السنوية.

80. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للإيرادات لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.
ب. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.
ج. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، إلا أنه لم يتم تقديم شرح للفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 80 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للإيرادات لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات الإيرادات المحدثة، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين المستويات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش

سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث تقديرات الإيرادات، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات الإيرادات المحدثة، إلا أنه لا يتم توفير شرح للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات.

81. هل تقدم المراجعة نصف السنوية للموازنة تقديرات الإيرادات لعام الموازنة الحالي حسب الفئة (على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)؟

أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
ب. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات الإيرادات حسب أي من الفئات.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 81 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في المراجعة نصف السنوية حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

82. هل تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 82 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في المراجعة نصف السنوية. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية كل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، والتي تمثل كل الإيرادات، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تقدم تقديرات الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة في المراجعة نصف السنوية.

83. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوين الدين، لعام الموازنة الحالي؟

أ. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، وتم تقديم معلومات حول كل الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
ب. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، وتم تقديم معلومات حول بعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
ج. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، إلا أنه لم يتم تقديم معلومات حول الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 83 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

ارجع إلى السؤال 13 للتعرف على تفاصيل حول تقديرات الاقتراض والدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل التقديرات الرئيسية التي تتعلق بالاقتراض والدين على ما يلي:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

ارجع إلى السؤال 14 للتعرف على تفاصيل حول التقديرات المتعلقة بتكوين الدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات محدثة للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوينه، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين التقديرات المبدئية التي يتم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على التقديرات المحدثة، إلا أنه لا يتم توفير شرح للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين.

تقرير نهاية العام

يعد تقرير نهاية العام وثيقة محاسبة رئيسية. في كثير من الدول، تصدر السلطة التنفيذية تقريرًا واحدًا لنهاية العام يوحد المعلومات المتعلقة بتحصيل الإيرادات والدين والنفقات للوحدات الإدارية. وفي الدول الأخرى، تصدر الوحدات الإدارية الفردية تقاريرها الخاصة بها لنهاية العام. وبالمثل، قد تكون تقارير نهاية العام وثائق قائمة بذاتها أو قد تُدرج في وثائق أكبر، مثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وشكل هذا التقرير هو أقل أهمية من مضمونه. وينبغي للتقارير أن تغطي جميع البنود الرئيسية المدرجة في الموازنة، موضحة الفروق بين التقديرات الأصلية (كما تم تعديلها من جانب السلطة التشريعية خلال العام) والنتائج الفعلية للنفقات والإيرادات والدين وافتراضات الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تقوم هذه التقارير أيضًا بمراجعة معلومات الأداء غير المالية وغير ذلك من جهات السياسة العامة. كما يمكن أن تشتمل على بيان مالي كذلك.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (84 إلى 96)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من تقرير نهاية العام المتاح للجماهير. ولاعتباره متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير نهاية العام بما لا يتجاوز عام واحد بعد نهاية العام المالي المعني. إذا لم يتم اعتبار تقرير نهاية العام متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بتقرير نهاية العام.

تستفسر العديد من الأسئلة المتعلقة بتقرير نهاية العام عما إذا كان قد تم تقديم معلومات لمقارنة النتائج الفعلية للعام المالي مع التقديرات الأصلية. وفي بعض الأحيان، تشير التقديرات الأصلية إلى المستويات المقررة، وفي حالات أخرى، يمكن أن تكون تلك التقديرات هي التقديرات التي يتم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. إذا لم يتم توفير مقارنة في تقرير نهاية العامة، ولم تتم إتاحة أي تقديرات أصلية مطلقًا، فإن الخيار "د" (وليس الخيار "هـ") سيكون الخيار المناسب للإجابة على السؤال.

84. هل يعرض تقرير نهاية العام للفروق بين المستويات المقررة (بما في ذلك التغييرات التي تتم خلال العام والتي تعتمدها السلطة التشريعية) والنتائج الفعلية للنفقات؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لبعض، وليس كل النفقات.
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للنفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 84 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستويات المقررة والنفقات الفعلية للعام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون تقرير نهاية العام يعرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا تم تقديم تقديرات لكل النفقات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تقديم تقديرات للفروق لبعض، وليس كل، النفقات، بغض النظر عما إذا كان قد تم تضمين نقاش سردي أم لا. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للفروق في تقارير نهاية العام.

85. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).

ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب أي من فئات تصنيف النفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 85 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في تقرير نهاية العام حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة في تقرير نهاية العام.

85ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 85، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد تصنيفات النفقات المدرجة في تقرير نهاية العام:

- ☐ التصنيف الإداري
- ☐ التصنيف الاقتصادي
- ☐ التصنيف الوظيفي
- ☐ لا شيء مما سبق

86. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب أي من البرامج.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 86 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في تقرير نهاية العام حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le plan comptable detaille. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام النفقات للبرامج المفردة التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كان تقرير نهاية العام يقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في تقرير نهاية العام.

87. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين المستويات المقررة (بما في ذلك التغييرات التي تتم خلال العام والتي تعتمدها السلطة التشريعية) والنتائج الفعلية للإيرادات؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لبعض، وليس كل الإيرادات.
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للإيرادات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 87 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستويات المقررة والإيرادات الفعلية للعام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون تقرير نهاية العام يعرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا تم تقديم تقديرات لكل الإيرادات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تقديم تقديرات للفروق لبعض، وليس كل، الإيرادات، بغض النظر عما إذا كان قد تم تضمين نقاش سردي أم لا. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للفروق في تقارير نهاية العام.

88. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية)؟

أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
ب. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب أي من الفئات.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 88 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في تقرير نهاية العام حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

89. هل يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات؟

أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 89 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في تقرير نهاية العام. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام كل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، والتي تمثل كل الإيرادات، ويجب أن تمثل الإيرادات "الأخرى" أو "المتنوعة" ثلاثة في المائة أو أقل من كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كان تقرير نهاية العام يقدم تقديرات الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة في تقرير نهاية العام.

90. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوين الدين، للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
د. لا، لا يتم عرض الفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 90 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية والنتائج الفعلية للعام المالي فيما يتعلق بالاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، أم لا، وهل هذه التقديرات تكون مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 13 للتعرف على تفاصيل حول تقديرات الاقتراض والدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل التقديرات الرئيسية التي تتعلق بالاقتراض والدين على ما يلي:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

ارجع إلى السؤال 14 للتعرف على تفاصيل حول التقديرات المتعلقة بتكوين الدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يعرض تقرير نهاية العام تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

90ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 90، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد أي تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكومي، بما في ذلك تكوين الدين، والنتائج الفعلية لهذا العام معرضة في تقرير نهاية العام:

- ☐ مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة
- ☐ إجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة
- ☐ مدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة
- ☐ معدلات الفائدة على الدين
- ☐ ملف تعريف الاستحقاق للدين
- ☐ هل الدين محلي أم خارجي
- ☐ لا شيء مما سبق

91. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل الافتراضات الأصلية للاقتصاد الكلي للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
د. لا، لا يتم عرض الفروق بين افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.

ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 91 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 15 للتعرف على مكونات توقعات الاقتصاد الكلي التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل المكونات الأساسية على تقديرات لمستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية ومعدل التضخم ونمو إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة، رغم أن أهمية افتراضات الاقتصاد الكلي الأخرى، مثل سعر النفط، يمكن أن تختلف من دولة إلى دولة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يعرض تقرير نهاية العام تقديرات للفروق بين كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

91ب. بناءً على الإجابة على السؤال رقم 91، ضع علامة في الخانة (المربعات) لتحديد أي مكونات توقعات الاقتصاد لها تقديرات للفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام في تقرير نهاية العام:

- ☐ مستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية
- ☐ معدل التضخم
- ☐ نمو إجمالي الناتج المحلي
- ☐ معدلات الفائدة
- ☐ معلومات إضافية تتجاوز العناصر الأساسية
- ☐ لا شيء مما سبق

92. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية.
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 92 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 49 للتعرف على البيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات التي يتم تضمينها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

93. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية.
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 93 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا. يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية حول النتائج على بيانات حول المخرجات والنتائج، وليس حول المدخلات (والتي يتم التعامل معها في السؤال 92).

ارجع إلى السؤال 50 للتعرف على البيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج التي يتم تضمينها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

94. هل يقدم تقرير نهاية العام الفروق بين مستوى الأموال المقررة للسياسات (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) والتي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
ج. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية.
د. لا، لا يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 94 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستوى المقرر من الأموال للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية للعام، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 52 للحصول على المساعدة للفئات الأكثر حرمانًا في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرمانًا في الدولة والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا كان يتم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

95. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية؟

أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية.
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 95 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 33 للتعرف على تقديرات الأموال خارج الموازنة التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

96. هل يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل؟

أ. نعم، يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل.
ب. لا، لا يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام ولا يتم إصداره كتقرير منفصل.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 96 عما إذا كان يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل. ويمكن أن يشتمل البيان المالي على بعض أو كل من العناصر التالية: بيان التدفق النقدي وبيان التشغيل والموازنة وملاحظات حول المحاسبة. لأغراض الإجابة على هذا السؤال، *لا* يلزم أن تتم مراجعة البيان المالي ذي الصلة. للاطلاع على مثال لبيان مالي، يرجى الاطلاع على الوثيقة "البيانات المالية لحكومة نيوزيلاندا لعام 2013" (**https://treasury.govt.nz/sites/default/files/2013-10/fsgnz-year-jun13.pdf**).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتم تضمين بيان مالي في تقرير نهاية العام أو أن يتم إصداره كتقرير منفصل. يسري الخيار "أ" إذا تم إصدار بيان مالي كتقرير منفصل حتى و إن لا يتم إصدار تقرير نهاية العام للجماهير. و يسري الخيار "ب" إذا لم يتم إصدار بيان مالي سواء في تقرير نهاية العام أو كتقرير منفصل.

تقرير المراجعة

يهدف تقرير المراجعة، الذي يصدر عن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) في دولة ما، إلى تقييم شرعية وقانونية الإدارة المالية والمحاسبة للحكومة. ويلعب جهاز الرقابة الأعلى دورًا هامًا في محاسبة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية والجمهور. في دوره الرقابي لإشراف السلطة التنفيذية على الأموال العام، يؤدي جهاز الرقابة الأعلى في كثير من الدول المراجعات المالية أو المتعلقة بالامتثال أو المتعلقة بالأداء. وتشتمل بعض الأسماء التي يعرف بها جهاز الرقابة الأعلى على ما يلي: المراجع العام أو مراقب النفقات والمراجع العام أو المراقب العام أو مفتش الدولة. وأحيانًا ما تعرف أجهزة الرقابة العليا ذات الهياكل "الكلية" بمجالس المراجعة أو محاكم أو غرف الحسابات أو لجان المراجعة.

في نهاية كل عام مالي، يقوم جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة سنوية للحسابات الختامية. وتعرف هذه المراجعات في بعض الأحيان باسم "التصديق على حسابات الحكومة". إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (الفصل السادس، القسم 16 (1)) (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf) والتي توضح أنه ينبغي نشر تقرير المراجع السنوي وتوفيره للجمهور. وبحسب أفضل الممارسات لمنظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD)، ينبغي أن يكمل جهاز الرقابة الأعلى هذه المراجعات في غضون ستة أشهر بعد نهاية عام الموازنة للوحدات الإدارية (أي الوزارات أو الإدارات أو الهيئات).

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (97 إلى 102)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من تقرير المراجعة المتاح للجماهير. ولاعتباره متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير المراجعة بما لا يتجاوز 18 شهرًا بعد نهاية العام المالي المعني. إذا لم يكن يتم اعتبار أن تقرير المراجعة متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بتقرير المراجعة.

97. ما أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) التي قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذها وإتاحتها للجماهير؟

أ. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ كل أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) مع إتاحتها للجماهير.
ب. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوعين من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحهما للجماهير.
ج. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوع واحد من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحه للجماهير.
د. لم يقم جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يقم بإتاحتها للجماهير.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 97 عن أنواع المراجعات التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها. وهناك ثلاثة أنواع أساسية من المراجعات:

- **المراجعات المالية والتي تهدف إلى تقرير** دقة المعلومات المالية للكيان (أي خلوها من الأخطاء أو الاحتيال) مع تقديمها بما يتوافق مع إطار عمل التقارير المالية والتنظيم الساري. يمكنك الاطلاع على ISSAI 200 (http://www.issai.org/issai-framework/3-fundamental-auditing-priciples.htm) للحصول على المزيد من التفاصيل.
- **مراجعات الامتثال** التي تنظر في المدى الذي تم الالتزام من خلاله باللوائح والإجراءات ذات الصلة. يمكنك الاطلاع على ISSAI 400 (http://www.issai.org/issai-framework/3-fundamental-auditing-priciples.htm) للحصول على المزيد من التفاصيل.
- **مراجعة الأداء التي تقيم ما إذا كانت الأنشطة تلتزم** بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية. يمكنك الاطلاع على ISSAI 300 (http://www.issai.org/issai-framework/3-fundamental-auditing-priciples.htm) للحصول على المزيد من التفاصيل.

وتعد المراجعات المالية ومراجعات الامتثال أكثر شيوعًا من مراجعات الأداء، والتي غالبًا لا تحدث إلا بعد الاتفاق على إطار عمل للأداء. في بعض الدول، تحدد مسؤوليات جهاز الرقابة الأعلى نوع المراجعة التي يمكن أن يقوم بها.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون جهاز الرقابة الأعلى قد قام بتنفيذ كل أنواع المراجعات - مراجعات الامتثال والمراجعات المالية ومراجعات الأداء - مع إتاحتها كلها للجماهير. ويمكن اختيار الإجابة "ب" إذا قام جهاز الرقابة الأعلى بإجراء نوعين من أنواع المراجعة الثلاثة، بينما يتم اختيار الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بإجراء نوع واحد فقط من المراجعات. يمكن اختيار الإجابات "أ" أو "ب" حتى و إن لا يتم إصدار تقرير المراجعة للجماهير، طالما قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ مراجعات الامتثال أو مراجعات الأداء مع إتاحتها للجماهير. ويسري الخيار "د" إذا لم يقم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يقم بإتاحتها للجماهير.

98. ما النسبة المئوية للنفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى (SAI) التي تمت مراجعتها؟

أ. **تمت مراجعة كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.**
ب. تمت مراجعة النفقات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
ج. تمت مراجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
د. لم تتم مراجعة أي نفقات.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 98 على تغطية المراجعات التي يقوم بها جهاز الرقابة الأعلى (SAI) حيث يستفسر عن النسبة المئوية التي تمت مراجعتها من النفقات الموجودة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.

ويتم تحديد مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى في الغالب في التشريع. ويجب أن يتم أخذ النفقات المتعلقة بموازنة الحكومة المركزية (الوزارات والإدارات والوكالات) والتي تكون ضمن نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى فقط في الاعتبار لأغراض هذا السؤال. (يتعرض السؤال 99 لمراجعات الأموال خارج الموازنة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا السؤال لا يسري على "البرامج السرية" (على سبيل المثال، النفقات السرية المتعلقة بالأمن). وكذلك، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى تشتمل على السلطة للاعتماد على الجهات الخارجية لإجراء بعض المراجعات، فإن تلك المراجعات ترقى لأن يتم تضمينها عند الإجابة على هذا السؤال.

يجب استخدام فقط تقرير المراجعة المحدد في القسم 1 للإجابة على هذا السؤال. يمكن أن يتم وضع المراجعات المالية ومراجعات الامتثال، أو خليط منهما معًا، في الاعتبار لأغراض الإجابة على هذا السؤال. ويجب ألا يتم وضع مراجعات الأداء في الاعتبار لأغراض الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى قد تمت مراجعتها. تسري الإجابة "ب" في حالة مراجعة على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. وتكون الإجابة "ج" مناسبة عندما تكون قد تمت راجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. ويسري الخيار "د" عندما لا تتم مراجعة أي نفقات.

99. ما النسبة المئوية للأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى (SAI) التي تمت مراجعتها؟

أ. تمت مراجعة كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
ب. تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
ج. تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
د. لم تتم مراجعة أي أموال خارج الموازنة.

ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يركز السؤال 99 على مراجعات الأموال خارج الموازنة، حيث يستفسر عن النسبة المئوية للأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى التي تمت مراجعتها. هذه الأموال، بالرغم أنها من الناحية الفنية خارج الموازنة، تكون حكومية بطبيعتها، وبالتالي ينبغي أن تخضع لنفس اشتراط المراجعة مثل البرامج الحكومية الأخرى.

ويتم تحديد مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى في الغالب في التشريع. ويجب أن يتم أخذ النفقات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة والتي تكون ضمن نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى فقط في الاعتبار لأغراض هذا السؤال. (يتعرض السؤال 98 لمراجعات موازنة الحكومة المركزية). وكذلك، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى تشتمل على السلطة للاعتماد على الجهات الخارجية لإجراء بعض المراجعات، فإن تلك المراجعات ترقى لأن يتم تضمينها عند الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى قد تمت مراجعتها. ويسري الاختيار "ب" إذا تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. ويسري الاختيار "ج" إذا تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث الأموال خارج الموازنة.

100. هل يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية الذي يتم تجهيزه من خلال جهاز الرقابة الأعلى (SAI) على ملخص تنفيذي؟

أ. نعم، يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد أو أكثر لتلخيص محتويات التقرير.
ب. لا، لا يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي.
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 100 عما إذا كان تقرير المراجعة السنوي يشتمل على ملخص تنفيذي أم لا. يجب استخدام فقط تقرير المراجعة المحدد في القسم 1 للإجابة على هذا السؤال. ويمكن أن يكون تقرير المراجعة وثيقة فنية إلى حد ما، ويمكن أن يساعد الملخص التنفيذي لنتيجة التقرير في جعله سهل الوصول لوسائل الإعلام والجمهور.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يشتمل تقرير المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد على الأقل لتلخيص محتويات التقرير. يسري الخيار "ب" إذا لم يتضمن تقرير المراجعة ملخص تنفيذي، أو لا يتم إصدار تقرير المراجعة للجماهير.

101. هل تتيح السلطة التنفيذية للجمهور تقريرًا بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة حول النتائج التي تشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراء تصحيحي.

أ. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.

ب. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريرًا للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.
ج. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريرًا للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.
د. لا، لا تصدر السلطة التنفيذية تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 101 عما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر للجمهور تقريرًا بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى. والغرض المطلق للمراجعة هو التحقق من أنه تم تنفيذ الموازنة بطريقة تتفق مع القانون الحالي وجعل الحكومة مسؤولة عن هذا التنفيذ وكذلك عن تحسينه في المستقبل. ويعتمد مدى تحقيق المراجعات لهذا الغرض الأخير على ما إذا كان هناك متابعة كافية وفي الوقت المناسب بشأن توصيات جهاز الرقابة الأعلى والنابعة من مراجعاته.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع كل نتائج المراجعة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع أغلب، وليس كل، نتائج المراجعة. يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية تصدر تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع بعض نتائج المراجعة فقط. طالما توفر السلطة التنفيذية للجمهور تقريرًا بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة، يمكن اختيار الإجابات "أ"، "ب" أو "ج" حتى و إن لا يتم إصدار تقرير المراجعة للجماهير. يسري الخيار "د" إذا كانت السلطة التنفيذية لا تصدر تقريرًا للجمهور على الإطلاق حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.

102. هل يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية للجمهور تقريرًا لتتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة؟

أ. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل توصيات المراجعة.
ب. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريرًا للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.
ج. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريرًا للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.
د. لا، لا يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة.
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 102 عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية يقومون بتتبع الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة. وبعد مناقشة نتائج وتوصيات المراجعة والتحقق منها من خلال السلطة التشريعية، يطلب من السلطة التنفيذية بشكل طبيعي اتخاذ إجراءات محددة للتعامل مع نتائج المراجعة. ولأغراض المحاسبة، يلزم أن يتم إبلاغ الجماهير بحالة تلك الإجراءات، والخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة. وبالإضافة إلى التقارير التي تصدرها السلطة التنفيذية عن الإجراءات التي تتوصل إليها (انظر السؤال 101)، فإن المسؤولية تقع على عاتق جهاز الرقابة الأعلى والسلطة التشريعية، كونهما المؤسستين الإشرافيتين الرئيسيتين، للاستمرار في إبلاغ الجماهير بالتقارير من خلال تتبع مدى تقدم السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتعامل مع توصيات المراجعة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقوم جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية بإصدار تقرير للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل نتائج المراجعة. يسري الخيار "ب" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية يصدران تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي تتخذها السلطة التنفيذية للتعامل مع أغلب،

وليس كل، نتائج المراجعة. يسري الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التنفيذية يصدران تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع بعض نتائج المراجعة فقط. طالما يوفر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية للجمهور تقريرًا بشأن الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة، يمكن اختيار الإجابات "أ"، "ب" أو "ج" حتى و إن لا يتم إصدار تقرير المراجعة للجماهير يسري الخيار "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى ولا السلطة التنفيذية يصدران تقريرًا للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع نتائج المراجعة.

القسم 4: دور وفعالية مؤسسات الرقابة فى عملية الموازنة

مقدمة:
تم تصميم الأسئلة في هذا القسم للوصول إلى الشروط والفرص اللازمة لمراقبة السلqطة التنفيذية طوال عملية الموازنة. تعمل بعض الأسئلة أيضًا على تقييم مدى الاستفادة من الفرص الرقابية في الممارسة العملية والروابط بين الجهات الرقابية المختلفة.

بالمقارنة مع استبيانات مسح الموازنة المفتوحة السابقة، هناك انتقال واضح للممارسات العملية وبعيدًا عن وجود مؤسسات محددة أو إجراءات رسمية. تقر الأسئلة الأربعة الأولى بنمو مجموعة أحدث من الجهات الرقابية - تعرف بالمؤسسات المالية المستقلة (IFI) - والتي تتخذ أشكالاً مؤسسية مختلفة ولكن بوظائف مقارنة أساسية. والمؤسسات المالية المستقلة هي هيئات

مستقلة تقوم عادةً بتقديم التقارير إما إلى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية التي تقوم بتحليل السياسة المالية والأداء المالي. وتعد مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية أمثلة شائعة على المؤسسات المالية المستقلة.

من الواضح أنه لا يمكن عمل تقييم شامل للأداء لأي مؤسسة رقابية معينة من خلال عدد محدود من الأسئلة، سواء كانت مؤسسة مالية مستقلة (IFI) أو سلطة تشريعية أو جهاز الرقابة الأعلى (SAI). ولكن الهدف من هذا القسم هو تقييم ما إذا كان الهيكل المؤسسي الأشمل لنظام الموازنة يشتمل على فحوصات وتوازنات فعالة لضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة أم لا.

103. هل هناك أي مؤسسة مالية مستقلة (IFI) تقوم بعمل تحليلات الموازنة لعملية تكوين و / أو اعتماد الموازنة؟

a. نعم، هناك مؤسسات مالية مستقلة، تم وضع استقلاليتها من خلال القانون، ولديها طاقم عمل وموارد كافية بما في ذلك التمويل، لتنفيذ مهامها.
b. نعم، هناك مؤسسات مالية مستقلة ولكن *إما* لم يتم وضع استقلاليتها من خلال القانون *أو* أن طاقم عملها ومواردها، بما في ذلك التمويل، غير كافية لتنفيذ مهامها.
c. نعم، هناك مؤسسات مالية مستقلة ولكن لم يتم وضع استقلاليتها من خلال القانون *و* طاقم عملها ومواردها، بما في ذلك التمويل، غير كافية لتنفيذ مهامها.
d. لا، لا توجد مؤسسات مالية مستقلة.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يفحص السؤال 103 ما إذا كانت هناك أي مؤسسة مالية مستقلة تقوم بعمل تحليلات الموازنة لعملية تكوين و / أو اعتماد الموازنة. وفقًا لمبادئ المؤسسات المالية المستقلة، التي انتهجتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2014، "يتم تمويل المؤسسات المالية المستقلة من قبل الجمهور، والهيئات المستقلة تحت السلطة التشريعية الخاصة بالسلطة التنفيذية أو التشريعية التي توفر رقابة وتحليل بدون تحيز، وفي بعض الحالات النصائح بشأن الأداء والسياسة المالية"، ومن خلال "مهمة تشخيصية بنظرة مستقبلية *سلفًا*". عمليًا، هناك صورتان أساسيتان:

- مكاتب الموازنة البرلمانية (PBOs) مثال مكتب الموازنة الخاص بالكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية (https://www.cbo.gov/) و مكتب الموازنة البرلمانية فى جنوب افريقيا (*https://www.parliament.gov.za/parliamentary-budget-office*) و مركز الدراسات المالية العامة في المكسيك (*http://www.cefp.gob.mx/*) أو
- المجالس المالية مثال مكتب مسؤولية الموازنة في المملكة المتحدة (*https://obr.uk/*)، ومجلس السياسة المالية السويدي (*http://www.finanspolitiskaradet.com/*) ومجلس المالية العامة الأعلى في فرنسا (*https://www.hcfp.fr/*)

للمزيد من المعلومات، انظر فون تراب وآخرون، "مبادئ المؤسسات المالية المستقلة ودراسات الحالة"، صحيفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الموازنة 15:2 (عدد خاص، 2016)، https://doi.org/10.1787/budget-15-5jm tv6252795.

للإجابة عن "أ"، يجب أن يكون هناك مؤسسة مالية مستقلة، ويجب أن تستمد استقلاليتها من خلال القانون. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لديها طاقم عمل وموارد كافية، بما في ذلك التمويل، لتنفيذ مهامها. تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك مؤسسات مالية مستقلة ولكن إما لم يتم وضع استقلاليتها من خلال القانون *أو* أن طاقم عملها ومواردها غير كافية لتنفيذ مهامها. تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت هناك مؤسسات مالية مستقلة، ولكنها لا تستمد استقلاليتها من خلال القانون *و* ينقصها طاقم العمل والموارد الكافية. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب" أو "ج"، يرجى تحديد اسم ونوع المؤسسات المالية المستقلة الموجودة في التعليق (على سبيل المثال، مكتب الموازنة البرلماني أو المجلس المالي). إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، فحدد القانون الذي يضمن استقلاليتها وقدم الدليل لدعم تقييم كفاية طاقم العمل والموارد. يمكن أن يشتمل ذلك على إجمالي مخصصات الموازنة للمؤسسات المالية المستقلة خلال السنوات الأخيرة وأي تقارير صحفية تناقش القصور في التمويل، والتقييمات من المنظمات الدولية و / أو المعلومات من المقابلات مع طاقم العمل الخاص بالمؤسسة المالية المستقلة.

104. هل تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية؟

a. نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي *و* التوقعات المالية الخاصة بها.
b. نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي *أو* التوقعات المالية الخاصة بها.
c. لا، لا تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي أو التوقعات المالية الخاصة بها، ولكنها تنشر تقييم توقعات الاقتصاد الكلي الرسمي و / أو التوقعات المالية الصادرة عن السلطة التنفيذية.
d. لا، لا توجد مؤسسات مالية مستقلة؛ أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية الخاصة بها، ولا التعليق على التوقعات الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعمل السؤال 104 على تقييم ما إذا كانت المؤسسة المالية المستقلة لها دور في تقديم توقعات الاقتصاد الكلي (أي نمو GDP، التضخم، معدلات الفائدة، وما إلى ذلك) و / أو التوقعات المالية (الإيرادات والنفقات والعجز والديون)، وإذا كان الأمر كذلك، فما نوع هذا الدور. تعد توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية مهمة رئيسية نموذجية في المؤسسات المالية المستقلة، ولكن دورها في التوقع يتخذ أشكالاً عديدة (فون تراب وآخرون، 2016، الصفحة 17 والجدول 2). تقدم بعض المؤسسات المالية المستقلة توقعات للاقتصاد الكلي، بينما يقدم آخرون توقعًا ماليًا كاملاً (والذي يتطلب توقعًا ضمنيًا للاقتصاد الكلي). في بعض الحالات، تعكس التوقعات المالية استمرار سياسات الموازنة الحالية؛ مثل هذه التوقعات يمكن استخدامها من قبل السلطة التشريعية أو الإعلام أو الجمهور لتقييم التوقعات في موازنة السلطة التنفيذية والتي تعكس مقترحات السياسة الحكومية.
تقدم بعض المؤسسات المالية المستقلة توقعات الاقتصاد الكلي الرسمي والتوقعات المالية المستخدمة في موازنة السلطة التنفيذية. في بعض الحالات، لا تقوم المؤسسات المالية المستقلة بإعداد توقعاتها الخاصة المستقلة، ولكن تقدم تقييمًا للتقديرات الرسمية أو توفر رأيًا أو تأييداً للتوقعات الحكومية. والبعض الآخر ليس لديه دور على الإطلاق في التوقعات.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون هناك مؤسسات مالية مستقلة تقوم بنشر توقعات اقتصادها الكلي وتوقعاتها المالية. تنطبق الإجابة "ب" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي أو التوقعات المالية (ولكن ليس كلاهما). تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي أو التوقعات المالية، ولكن تقوم بنشر تقييم للتوقعات الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية وتستخدم في الموازنة. حدد الخيار "د" إذا كان لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة؛ أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية الخاصة بها، ولا التعليق على التوقعات الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية.

قد تشتمل توقعات الاقتصاد الكلي على مؤشرات تتعلق بمخرجات الاقتصاد والنمو الاقتصادي والتضخم وسوق العمل، وأشياء أخرى. قد تشتمل التوقعات المالية على تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة والدين. إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد المؤشرات والتقديرات المضمنة في التوقعات وإذا كانت التوقعات تستخدم من قبل الحكومة كتوقع رسمي أم لا. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى وصف طبيعة وعمق التقييم (أي طول التعليق أو ما إذا كان يغطي كلا من الأمور الاقتصادية والقضايا المالية).

105. هل تقوم المؤسسة المالية المستقلة بنشر التكاليف الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة، لتقييم تأثيرها على الموازنة؟

a. نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بجميع مقترحات السياسة الجديدة.
b. نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة الرئيسية.
c. نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بعدد محدود من مقترحات السياسة الجديدة.
d. لا، لا توجد مؤسسات مالية مستقلة؛ أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر تكاليفها الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعمل السؤال 105 على تقييم ما إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة لديها وظيفة لحساب التكاليف التي تشمل تقييم الآثار المترتبة على الموازنة الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة لكل من الإيرادات والنفقات، وإذا كان الأمر كذلك، ما هو نوع الدور الذي تقوم به. العديد من المؤسسات المالية المستقلة لها دور في حساب التكاليف، ولكن مع تنوع كبير في الطبيعة ومدى هذا العمل (فون تراب وآخرون 2016، الصفحات 17-18 والجدول 2). تقوم بعضها بتقييم فعلي لجميع مقترحات السياسة الجديدة، بينما تقوم بعض المؤسسات الأخرى بحساب جزء محدد فقط من مقترحات السياسة الجديدة. ويقوم آخرون بنشر الآراء عن أو التدقيق في حسابات أو تدابير الموازنات الصادرة عن السلطة التنفيذية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بجميع (أو تقريبًا بجميع) مقترحات السياسة الجديدة. تنطبق الإجابة "ب" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة تقوم بنشر تكاليفها الخاصة، ولكن فقط لمقترحات السياسة الجديدة الرئيسية - مثلاً، فقط تلك المقترحات التي تتكلف أو توفر فوق مبلغًا معينًا. تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة تقوم بنشر تكاليفها الخاصة، ولكن على عدد محدود من المقترحات. قد يحدث ذلك، على سبيل المثال، إذا لم كانت المؤسسات المالية المستقلة تفتقر إلى القدرة على تقييم المقترحات التي تختص بأقسام معينة. وبدلاً من إصدار تكلفة تقديرية، يمكنها أيضًا نشر تقييمًا للتقديرات الصادرة عن السلطة التنفيذية. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر تكاليفها الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة أو توفر تقييمًا للتكاليف الرسمية الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة.

106. ما هو مدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة وشهادته في جلسات الاستماع في اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية خلال 12 شهرًا الماضية؟

a. كثيرًا (أي خمس مرات أو أكثر).
b. أحيانًا (أي ثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات).
c. نادرًا (أي مرة أو مرتان).
d. مطلقًا، أو لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يختص السؤال 106 بالتفاعل بين جهتين رقابيتين هامتين ويعمل على تقييم مدى تكرار المدخلات عالية المستوى التي تقوم بها المؤسسة المالية المستقلة إلى عمل اللجان التشريعية. تقريبًا تتفاعل جميع المؤسسات المالية المستقلة مع السلطة التشريعية بشكل ما (فون تراب وآخرون 2016، صفحة 18) ولكن تختلف حدة التفاعل. يعمل هذا السؤال على تقييم هذا الوجه من خلال السؤال، بالرجوع إلى الـ 12 شهرًا الماضيين، ومدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة وشهادته في جلسات الاستماع الخاصة بلجان السلطة التشريعية. الهدف هو تقييم مدى مشاركة عضو فريق العمل المعني الخاص بالمؤسسة المالية المستقلة في اجتماع لجنة تشريعية ليس فقط الحضور وإنما مشاركة فعالة (مقارنةً بموقف المتفرج السلبي والذي يبدي رأيه فقط حين يتم سؤاله). يمكنك الرجوع إلى التسجيلات الرسمية الخاصة باللجان التشريعية ومواقع الويب والتقارير السنوية الخاصة بالمؤسسات المالية المستقلة، والإصدارات الصحفية والتغطية الإعلامية، على سبيل المثال، كدليل لدعم إجابتك. حدد الإجابة "أ" إذا حدث ذلك خمس مرات فأكثر؛ "ب" لثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات؛ "ج" مرة أو مرتان، و"د" أبدًا. تنطبق الإجابة "د" إذا لم يشارك رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة و لم يشهد في جلسات الاستماع في اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية، أو لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة.

107. هل تقوم السلطة التشريعية كاملة و / أو لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

a. نعم، تناقش السلطة التشريعية *كاملة* سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
b. نعم، تناقش *لجنة تشريعية* سياسة الموازنة قبل وضع جدول مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
c. نعم، تناقش السلطة التشريعية كاملة و / أو اللجنة التشريعية سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التشريعية لا تقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
d. لا، لا تقوم السلطة التشريعية كاملة ولا أي لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 107 عما إذا كان يتم إجراء نقاش من قبل السلطة التشريعية حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أم لا. وبصفة عامة، قبل مناقشة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للعام القادم، يجب أن تتاح الفرصة للسلطة التشريعية من أجل مراجعة أولويات الموازنة واسعة النطاق للحكومة والمعلمات المالية لها. وفي أغلب الأحوال، يتم وضع هذه المعلومات في بيان الموازنة الذي تقدمه السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل مناقشته. (انظر الأسئلة من 54 إلى 58).

وتقوم مجموعة من الدول بإجراء نقاش تمهيدي قبل الموازنة في السلطة التشريعية قبل حوالي 6 أشهر من بداية عام الموازنة. في بعض الحالات، يقومون بتبني القوانين التي تعمل على توجيه الموازنة القادمة، على سبيل المثال، قانون المبادئ التوجيهية للموازنة في البرازيل ومشروع قانون السياسة المالية المنبثق في السويد. ويمكن أن تحقق مناقشة ما قبل الموازنة غرضين: 1) يسمح للسلطة التنفيذية بإبلاغ السلطة التشريعية عن نوايا سياستها المالية من خلال تقديم تقارير حديثة بشأن استراتيجيتها للموازنة السنوية ومتوسطة الأجل وأولويات السياسة و2) أن تقر أهدافًا مالية "ثابتة" لعدة أعوام أو سقوف الإنفاق، والتي يتعين على الحكومة أن تلتزم بها عند إعداد تقديرات مفصلة للإنفاق لعام الموازنة المقبل.
للإجابة عن "أ"، تناقش السلطة التشريعية كاملة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.

تسري الإجابة "ب" إذا كانت اللجنة التشريعية (ولكن ليس السلطة التشريعية كاملة) تناقش سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة. ينطبق الخيار "ب" أيضًا إذا كان *بالإضافة إلى* الإجراء الذي تقوم به اللجنة، تقوم السلطة التشريعية كاملة بمناقشة سياسة الموازنة قبل الموازنة، ولكن لا تقوم باعتماد التوصيات.
تسري الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التشريعية كاملة أو لجنة تشريعية تابعة لها تناقش سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التشريعية لا تقوم باعتماد التوصيات للموازنة. ويسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التشريعية الكاملة ولا أي لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يرجى الإشارة في تعليقك إلى التواريخ التي تمت فيها مناقشة الموازنة ، وإذا قامت كل من السلطة التشريعية كاملة ولجنة تشريعية بعقد مناقشة. لاحظ أن المناقشة ليست بالضرورة تكون متاحة للجمهور، ولكن يلزم وجود تسجيل عام للاجتماع أو إشعار عام بانعقاد الاجتماع. بالإضافة إلى ذلك، يرجى توضيح ما إذا كانت مناقشة الموازنة تركز على بيان ما قبل الموازنة الذي تم نشره من قبل السلطة التنفيذية أم لا. إذا لم تقم السلطة التنفيذية بنشر بيان ما قبل الموازنة، يرجى الإشارة إلى موضوع تركيز المناقشة الخاصة بالسلطة التشريعية (على سبيل المثال، تقرير تم نشره من قبل مؤسسة مالية مستقلة أو مؤسسة أخرى).

108.ما المدة السابقة التي تتلقى قبلها السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء عام الموازنة؟

a. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
b. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة.
c. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل، ولكن قبل أقل من شهرين، قبل بداية عام الموازنة.
d. تتلقى السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أقل من شهر واحد قبل بداية عام الموازنة، أو لا تقم بتلقيه على الإطلاق.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 108 عن المدة السابقة التي تتلقى قبلها السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء عام الموازنة. وتوصي الممارسات الجيدة الدولية بأنه ينبغي تقديم الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية إلى أبعد حد بما فيه الكفاية مقدمًا بما يسمح للسلطة التشريعية بمراجعتها بشكل صحيح أو على الأقل قبل ثلاثة أشهر قبل بدء العام المالي. (انظر، على سبيل المثال، للمبدأ 2.2.2 في كتيب الشفافية المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (لعام 2018) على https://www.elibrary.imf.org/view/IMF069/24788-9781484331859/24788-9781484331859.xml).

لأغراض الرد على هذا السؤال، إذا، وفقط إذا، حدث آخر تسليم للموازنة بعد الوقت المعتاد نتيجة لحدث محدد، مثل الانتخابات، يرجى استخدام عام عادي أكثر كأساس للإجابة. ومع ذلك، إذا تمت ملاحظة تأخيرات لأكثر من عام موازنة واحد ولم تتلق السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في الوقت المناسب في أكثر من حالة واحدة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، يكون الخيار "د" هو الإجابة المناسبة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "ب" إذا تلقت السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "ب" إذا تلقت السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر على الأقل، ولكن قبل أقل من شهرين، قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "د" إذا لم تتلق السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة، أو لم تتلقاها على الإطلاق.

109.متى اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

a. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل شهر واحد من بداية عام الموازنة.
b. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أقل من شهر واحد من بداية عام الموازنة، ولكن قبل بداية عام الموازنة على الأقل.
c. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أقل من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة.
d. تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أكثر من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة، أو لا تعتمد الموازنة.

e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 109 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية أم لا، وهل يعد ذلك مطلوبًا من الناحية القانونية أم لا.

يستفسر السؤال 109 عن توقيت اعتماد السلطة التشريعية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. توصي الممارسات الجيدة الدولية أنه يجب اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من خلال السلطة التشريعية قبل بداية العام المالي المشار إليه في مقترح الموازنة. ويمنح ذلك الوقت للسلطة التنفيذية لتنفيذ الموازنة بشكل كامل، خصوصًا فيما يتعلق بالبرامج والسياسات الجديدة.

في بعض الدول، يتم اعتماد تقديرات النفقات والإيرادات الخاصة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بشكل منفصل؛ لأغراض هذا السؤال، يجب اعتماد تقديرات النفقات على الأقل. وأيضًا، ينطوي اعتماد الموازنة على اعتماد موازنة العام كاملاً، وليس فقط استمرار سلطة الإنفاق والإيرادات على المدى القصير.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعتمد السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة. يسري الخيار "ب" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل أقل من شهر واحد من بداية عام الموازنة، ولكن قبل بداية عام الموازنة على الأقل. ويسري الخيار "ج" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أقل من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "د" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أكثر من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة، أو إذا لم تقم باعتماد الموازنة.

110. هل تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

a. نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
b. نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، مع وجود بعض القيود.
c. نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن سلطتها محدودة للغاية.
d. لا، لا تمتلك السلطة التشريعية أي سلطة قانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 110 عن صلاحية السلطة التشريعية لتعديل - على العكس من مجرد قبول أو رفض - مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية. هذا السؤال يدور حول السلطة القانونية بدلاً من الإجراءات التي تتخذها السلطة التشريعية عمليًا. يمكن أن تختلف صلاحيات السلطة التشريعية لتعديل الموازنة إلى حد كبير بين الدول.

الإجابة "أ" مناسبة فقط إذا لم يكن هناك أي قيود على حق السلطة التشريعية في تعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، بما في ذلك حقها في تغيير حجم العجز أو الفائض المقترح. الإجابة "ب" تكون مناسبة إذا، على سبيل المثال، كانت السلطة التشريعية مقيدة عن تغيير العجز أو الفائض، ولكنها لا يزال لديها الصلاحية لزيادة أو إنقاص مستويات التمويل والإيراد. تنطبق الإجابة المحدودة بشكل أكثر "ج" ، على سبيل المثال، إذا كانت السلطة التشريعية يمكنها إعادة تخصيص الإنفاق في المجموع الكلي الذي تم وضعه في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو يمكنها تقليل مستويات التمويل أو زيادة الإيرادات. وأخيرًا، تنطبق الإجابة "د" إذا كانت السلطة التشريعية لا يمكنها عمل أي تغييرات (أو فقط بعض التغييرات الفنية البسيطة)، أو إذا كان

يجب اعتماد التعديلات أولاً من قبل السلطة التنفيذية. وفي هذه الحالات، تكون السلطة التشريعية في الأساس فقط قادرة على قبول أو رفض الموازنة ككل. إذا كانت الإجابة "ب" أو "ج"، يرجى الإشارة إلى طبيعة سلطات التعديل المتاحة للبرلمان وكيفية تحديدها.

111. هل استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية خلال آخر عملية اعتماد موازنة؟

a. نعم، استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتم تبني(على الأقل بعض) تعديلاتها.
b. نعم، استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن لم يتم تبني تعديلاتها.
c. لا، بالرغم من أن السلطة التشريعية لها سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن لم يتم عرض تعديلات.
d. لا، السلطة التشريعية ليس لديها مثل هذه السلطات.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعمل السؤال 111 على تقييم ما إذا كانت أي سلطات رسمية خاصة بالسلطة التشريعية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية تستخدم عمليًا. يجب تحديد الإجابة على هذا السؤال وفقًا للإجراء الذي تتخذه السلطة التشريعية فيما يتعلق بالموازنة المقررة المستخدمة في مسح الموازنة المفتوحة. حدد الإجابة "أ" إذا استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية خلال آخر عملية اعتماد موازنة، وتم تبني التعديلات (جميعها أو على الأقل بعضها). ويسري الخيار "أ" كذلك إذا استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن تم رفض تعديلاتها من خلال حق النقض التنفيذي. تنطبق الإجابة "ب" إذا استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لاقتراح تعديلات على مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن لم يتم تبني تعديلاتها. تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التشريعية لديها السلطة القانونية لتعديل الموازنة، ولكن لم يتم اقتراح أي تعديلات خلال النظر فيها. تنطبق الإجابة "د" عندما لا يكون للسلطة التشريعية أي سلطة لعمل التعديلات (أي الجواب على السؤال 110 هو "د").

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد عدد التعديلات المقدمة من قبل السلطة التشريعية في التعليقات (وفي حالة الإجابة "أ"، العدد الذي تم تبنيه أو إذا كان ذلك ينطبق، معلومات عن حق النقض التنفيذي) وصف طبيعتها. على سبيل المثال، هل نتج عن التعديلات زيادة أم نقصان للعجز؟ ما هي التعديلات الأبرز على الإيرادات والنفقات فيما يتعلق بالمبالغ المذكورة؟ كيف أثرت التعديلات على تكوين النفقات؟ إذا كانت الإجابة "أ"، يرجى تحديد التعديلات التي تم تبنيها وتقديم الدليل عليها.

112. خلال آخر عملية اعتماد موازنة، هل قامت لجنة متخصصة في الموازنة أو المال في السلطة التشريعية بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

a. نعم، استغرقت اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال شهرًا على الأقل لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
b. نعم، استغرقت اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال أقل من شهر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
c. نعم، قامت لجنة متخصصة في الموازنة أو الأموال بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ولكن لم تقم بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
d. لا، لم تقم اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعمل السؤال 112 على تقييم دور اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال خلال مرحلة اعتماد الموازنة. ويعد تضمين لجنة فعالة شرطًا ضروريًا للتأثير التشريعي في عملية الموازنة. توفر اللجان المتخصصة فرصًا للمشرعين الفرديين للحصول على الخبرات ذات الصلة ولفحص الموازنات والسياسة بعمق. ولكن يختلف تضمين اللجان عبر السلطات التشريعية. بعض

السلطات التشريعية لديها لجان منفصلة لفحص مقترحات الإنفاق والضرائب بينما يكون لدى الأخرى لجنة مالية واحدة. ليس لكل السلطات التشريعية لجنة متخصصة في الموازنات أو الأموال لفحص الموازنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك اختلافات في الوقت المتاح لتحليل اللجنة للموازنة.

الهدف من التقرير الذي يحتوي على النتائج والتوصيات هو إعلام بالمناقشة في السلطة التشريعية الكاملة، وبالتالي يجب نشره *قبل* أن تتبنى السلطة التشريعية الموازنة.

تتطلب الإجابة "أ" أن تكون اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال قد استغرقت شهرًا أو أكثر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "ب" حيثما قامت هذه اللجنة بفحص مسودة الموازنة ونشرت تقريرًا، ولكن في إطار زمني أقصر من شهر. تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت اللجنة بفحص الموازنة (بغض النظر عن الفترة الزمنية)، ولكن لم تقم بنشر تقرير قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تقم اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يرجى تحديد اسم اللجنة وعدد الأيام التي استغرقتها لفحص الموازنة ولنشر التقرير في تعليقك. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين حيث يكون لأحد المجلسين سلطة دستورية أكبر في أمور الموازنات، ينطبق السؤال على المجلس الذي بيده القرار. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين وسلطاتهما الدستورية متساوية، تكون الإجابة على السؤال خاصة بالمجلس الذي يحقق أعلى درجة لهذا السؤال. في حالة السلطات التشريعية ذات المجلسين، يرجى ملاحظة الترتيبات المعنية في كل مجلس. إذا كان ذلك منطبقًا، قم بتوفير نسخة من التقرير. يرجى أيضًا ذكر ما إذا كان قد تم نشر تقرير ولكن فقط بعد تبني الموازنة.

113. خلال آخر عملية اعتماد، هل قامت اللجان التشريعية المسئولة عن قطاعات معينة (مثلاً، الصحة والتعليم والدفاع، وما إلى ذلك)، بفحص الإنفاق في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية المتعلق بالقطاع المسئولة عنه؟

a. نعم، استغرقت لجان القطاعات شهرًا على الأقل لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقارير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
b. نعم، استغرقت لجان القطاعات أقل من شهر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقارير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
c. نعم، قامت لجان القطاعات بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ولكن لم تقم بنشر تقارير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
d. لا، لم تقم لجان القطاعات بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعمل السؤال 113 على تقييم دور اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية المسئولة عن قطاعات معينة (مثلاً، الصحة والتعليم والدفاع وما إلى ذلك) خلال مرحلة اعتماد الموازنة. يختلف دور لجان القطاعات عبر السلطات التشريعية. بعض السلطات التشريعية لا تقوم بتضمينها في عملية اعتماد الموازنة، بينما يقوم البعض الآخر بتضمينها. علاوة على ذلك، يختلف الوقت المتاح لتحليلات اللجنة.

الهدف من التقرير الذي يحتوي على النتائج والتوصيات هو إعلام بالمناقشة في السلطة التشريعية الكاملة، وبالتالي يجب نشره قبل أن تتبنى السلطة التشريعية الموازنة. تتطلب الإجابة "أ" أن تستغرق لجنة القطاع شهرًا أو أكثر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "ب" حيثما قامت هذه اللجان بفحص مسودة الموازنة ونشرت تقريرًا، ولكن في إطار زمني أقصر من شهر. تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت لجان القطاعات بفحص الموازنة (بغض النظر عن الفترة الزمنية)، ولكن لم تقم بنشر تقرير قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تقم لجان القطاعات بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يرجى تقديم نظرة عامة مختصرة عن اللجنة وتحديد عدد الأيام التي استغرقتها لجان القطاعات لفحص الموازنة ولنشر التقارير في تعليقك. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين حيث يكون للبيت أو للغرفة سلطة دستورية أكبر في أمور الموازنات، ينطبق السؤال على البيت أو الغرفة (عادةً تكون الغرفة العليا أو الثانية) التي لديها القرار. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين وذات المجالس أو الغرف المتساوية، تكون الإجابة على السؤال بالإشارة إلى تلك التي تحقق تسجيلاً أعلى لهذا السؤال. في حالة السلطات التشريعية ذات المجلسين، يرجى ملاحظة الترتيبات المعنية في كل بيت أو غرفة. إذا كان ذلك منطبقًا، فقدم نسخة عينة كمثال لتقرير واحد على الأقل. يرجى ذكر إذا تم نشر تقرير ولكن بعد تبني الموازنة فقط.

استخدم هذه اللجان الخاصة بالقطاعات الأفضل في الأداء - أي اللجان التي تقوم بفحص الموازنة لفترة أطول والتي تقوم بنشر التقارير، لأغراض الإجابة عن هذا السؤال.

114. خلال 12 شهرًا الماضية، هل قامت اللجنة الخاصة بالسلطة التشريعية بفحص التنفيذ الدوري الخاص بالموازنة المقررة خلال فترة تنفيذ الموازنة المعنية؟

a. نعم، قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري لثلاث مناسبات على الأقل خلال العام المالي، وقامت بنشر التقارير مع النتائج والتوصيات.
b. نعم، قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري في مناسبة أو أكثر (ولكن أقل من ثلاث مرات)، وقامت بنشر التقارير مع النتائج والتوصيات.
c. نعم، قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري، ولكن لم يتم نشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات.
d. لا، لم تقم اللجنة بفحص التنفيذ الدوري.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يدور السؤال 114 حول الرقابة التشريعية لتنفيذ الموازنات. يعمل على تقييم ما إذا قامت اللجنة بفحص التنفيذ وعدد مرات الفحص للموازنة خلال فترة تنفيذ الموازنة (أي العام المالي) الذي تم اعتمادها من أجله، وما إذا نتج عن ذلك تقريرًا رسميًا بالنتائج والتوصيات. لا ينطبق هذا السؤال على المراجعة *اللاحقة* للتنفيذ التي تتبع انتهاء عام الموازنة كجزء من مرحلة المراجعة، والتي يتم تقييمها بشكل منفصل. ولا ينطبق على مراجعة السلطة التشريعية للموازنة والتي قد تحدث كجزء من عملية النظر في موازنة تكميلية خلال العام. ستتأثر المراقبة الدورية من خلال السلطة التشريعية بعدد التقارير الدورية التي تنشرها السلطة التنفيذية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون اللجنة قامت بفحص التنفيذ الدوري للموازنة المقررة على الأقل ثلاث مرات خلال عام الموازنة المعني ونشرت التقارير بالنتائج والتوصيات. تنطبق الإجابة "ب" حيث يحدث ذلك مرة واحدة أو مرتان فقط خلال العام.
استثناء: إذا كانت السلطة التشريعية في حالة انعقاد مرتين فقط خلال العام، وقامت بفحص تنفيذ الموازنة خلال كلتا الجلستين، يمكن تحديد الإجابة "أ".

حدد الإجابة "ج" إذا قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري (بغض النظر عن عدد المرات)، ولكن لم يتم نشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات. تنطبق الإجابة "د" عندما لا يتم إجراء فحص التنفيذ الدوري من قبل أي لجان.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تنفيذ الموازنة، وتقديم نسخة من التقرير (التقارير) الخاص بها. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تنفيذ الموازنة.

لأغراض الإجابة عن هذا السؤال، إذا عقدت أكثر من لجنة مراجعات دورية خاصة بالموازنة، فاستخدم اللجنة ذات الأداء الأفضل - وهي التي قامت بفحص التنفيذ الدوري الأكثر ونشرت التقرير.

115. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية التي تتلقى التمويل الصريح في الموازنة المقررة، وهل يكون من الضروري من الناحية القانونية القيام بذلك؟

a. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
b. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
c. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنقل السلطة التنفيذية الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
d. لا يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، و في واقع الممارسات العملية، تنقل السلطة التنفيذية الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 115 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية أم لا، وهل يعد ذلك مطلوبًا من الناحية القانونية أم لا.

في بعض الدول، للسلطة التنفيذية الصلاحية قانونًا لضبط مستويات التمويل لاعتمادات محددة أثناء تنفيذ الموازنة. يفحص هذا السؤال قوانين تحويل الأموال بين الوحدات الإدارية (الوزارات أو الأقسام أو الوكالات) أو أي وحدة تمويل (أو "تصويت") تم تحديدها في الموازنة المقررة.

إن الشروط التي بموجبها قد تمارس السلطة التنفيذية سلطتها التقديرية في تحويل الأموال ينبغي أن تكون محددة بوضوح في اللوائح أو القوانين المتوفرة للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون مقدار الأموال المسموح للسلطة التنفيذية بتحويلها بين الوحدات الإدارية مبالغًا فيه للدرجة التي تضعف مساءلة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن الاعتماد التشريعي مطلوبًا بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، ولا تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد التشريعي في واقع الممارسة العملية. كما يسري الخيار "د" كذلك إذا كان مصرحًا للسلطة التنفيذية بنقل الأموال التي ينظر إليها على أنها زائدة عن الحد بشكل يقوض المحاسبة (بما يساوي تقريبًا 3 في المائة من نفقات الموازنة الإجمالية). تنطبق الإجابة "د" إذا وافقت السلطة التشريعية على تحويل الأموال بعد حدوثها فقط.

في التعليقات، يرجى توضيح أي قانون يعمل على تزويد السلطة التنفيذية بالصلاحية القائمة لتحويل الأموال بين الوحدات الإدارية وإذا كان الأمر كذلك، صف هذه الصلاحية. وبالمثل، الاعتماد التشريعي لتحويل الأموال بين الوحدات الإدارية يحدث نموذجيًا من خلال تبني التشريع مثل الموازنة التكميلية. ولكن إذا كانت هناك إجراءات رسمية أخرى من السلطة التشريعية، يرجى توفير المعلومات حول عملية الاعتماد تلك.

116. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة (أي الأموال التي تزيد عما هو متوقع في الأساس) والتي يمكن أن تصبح متاحة أثناء فترة تنفيذ الموازنة، وهل يلزم عليها القيام بذلك من الناحية القانونية؟

a. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الزائدة، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
b. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
c. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنفق السلطة التنفيذية هذه الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
d. لا يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الزائدة، و في واقع الممارسات العملية، تنفق السلطة التنفيذية هذه الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 116 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة أم لا، وهل يعد ذلك مطلوبًا من الناحية القانونية أم لا. وتتطلب الممارسة الجيدة اعتماد السلطة التشريعية التغيرات الحادثة في الإيرادات أو النفقات فيما يتعلق بالموازنة المقررة. على سبيل المثال، إذا تم تحصيل إيراد إضافي غير متوقع خلال العام، والذي غالبًا ما يحدث في الدول التي تعتمد على النفط / المعادن، ولم يحتسب في الموازنة المقررة، ينبغي أن يكون هناك إجراء عملي لضمان اعتماد السلطة التشريعية أي استخدام مقترح لهذه الأموال "الجديدة". وإذا لم تكن هذه المتطلبات معمول بها، فقد تقلل السلطة التنفيذية عمدًا الإيرادات في الموازنة المقترحة التي تقدمها إلى السلطة التشريعية، من أجل الحصول على موارد إضافية للإنفاق حسب تقدير السلطة التنفيذية، بدون وجود رقابة من السلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية قبل إنفاق أي أموال ناجمة عن الإيرادات الأعلى من المتوقع، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية مطلوبًا بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية إنفاق الإيرادات الفائضة، ولا تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد التشريعي في واقع الممارسة العملية. تنطبق الإجابة "د" إذا وافقت السلطة التشريعية على الإنفاق الإضافي بعد حدوثه فقط.

نموذجيًا، يحدث الاعتماد التشريعي الخاص بالإنفاق الإضافي بخلاف ما ورد في الموازنة المقررة من خلال تبني الموازنة التكميلية. ولكن قد توجد أيضًا إجراءات رسمية أخرى للحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تبني الموازنة التكميلية. إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم المعلومات حول عملية الاعتماد.

117. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق إلى مستويات أقل من المذكورة في الموازنة المقررة كرد فعل للقصور في الإيرادات (أي الإيرادات الأقل من المتوقعة بالأساس) أو أسباب أخرى خلال فترة تنفيذ الموازنة، وهل يلزم عليها القيام بذلك من الناحية القانونية؟

a. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لمستويات أقل من تلك المقررة كرد فعل للقصور في الإيرادات أو أي أسباب أخرى، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
b. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لأقل من المستويات المقررة، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
c. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لأقل من المستويات المقررة، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنفذ السلطة التنفيذية هذه التخفيضات قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
d. لا يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لأقل من المستويات المقررة، و في واقع الممارسات العملية، تنفذ السلطة التنفيذية هذه التخفيضات قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يفحص السؤال 117 ما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى للحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل النفقات لأقل من المستويات المذكورة في الموازنة المقررة كرد فعل للقصور في الإيرادات أم لا، وهل يلزمها فعل ذلك بمقتضى القانون أم لا؟ وتتطلب الممارسة الجيدة اعتماد السلطة التشريعية التغيرات الحادثة في الإيرادات أو النفقات فيما يتعلق بالموازنة المقررة. على سبيل المثال، إذا تم جمع إيرادات أقل بخلاف المتوقع خلال العام، يجب على السلطة التشريعية اعتماد أو رفض أي تخفيضات مقترحة في النفقات التي تم تنفيذها كنتيجة لذلك. إذا لم يتم العمل بهذه المتطلبات، يمكن للسلطة التنفيذية أن تغير تكوين الموازنة إلى حد كبير في السلطة التقديرية الخاصة بها، بدون رقابة من السلطة التشريعية.

نموذجيًا، يحدث الاعتماد التشريعي الخاص بالمقترحات لتقليل الإنفاق لأقل من المستويات الواردة في الموازنة المقررة كجزء من الموازنة التكميلية. ولكن قد توجد أيضًا إجراءات رسمية أخرى للحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تبني الموازنة التكميلية. إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم المعلومات حول عملية الاعتماد.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية قبل تنفيذ تقليل النفقات كرد فعل للقصور في الإيرادات، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تنفيذ هذه التخفيضات، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تنفيذ هذه التخفيضات ، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن اعتماد السلطة التشريعية مطلوبًا بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية تنفيذ هذه التخفيضات، ولا تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد التشريعي في واقع الممارسة العملية. تنطبق الإجابة "د" إذا وافقت السلطة التشريعية على تخفيض النفقات بعد حدوثها فقط.

118. هل قامت اللجنة الخاصة بالسلطة التشريعية بفحص تقرير المراجعة على الموازنة السنوية المقدمة من قبل جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟

a. نعم، قامت اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية خلال ثلاثة أشهر من إتاحته، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات.
b. نعم، قامت اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية خلال ستة أشهر (ولكن بعد أكثر من ثلاثة أشهر) من إتاحته، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات.
c. نعم، قامت اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية، ولكن بعد إتاحة التقرير لأكثر من ستة أشهر أو لم تقم بنشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات.
d. لا، لم تقم اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يدور السؤال 118 حول الرقابة *اللاحقة* بعد تنفيذ الموازنة. ويبحث إذا كانت اللجنة قامت بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية المقدم من قبل جهاز الرقابة الأعلى أم لا، وإذا نتج عن ذلك تقرير رسمي بالنتائج والتوصيات أم لا. الموضوع الأساسي هو متى تحديدًا بعد إصدار جهاز الرقابة الأعلى للتقرير قامت السلطة التشريعية بمراجعته. لا ينطبق هذا السؤال على الفحص التشريعي الخاص بالتنفيذ الدوري الخاص بالموازنة المقررة خلال فترة تنفيذ الموازنة المعنية، والذي يتم تقييمه بشكل منفصل. وأيضًا، يستفسر السؤال تحديدًا عن التقرير السنوي الخاص بجهاز الرقابة الأعلى، وليس عن تقارير المراجعة الأخرى والتي ربما يقدمها جهاز الرقابة الأعلى. (يستخدم تقرير المراجعة هذا للإجابة عن السؤال 98.)

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون اللجنة التشريعية قامت بفحص تقرير المراجعة السنوي خلال ثلاثة أشهر من إصداره من قبل جهاز الرقابة الأعلى، ثم أصدرت تقريرًا (أو تقارير) بالنتائج والتوصيات. (لاحظ أن فترة ثلاثة أشهر توضع في الاعتبار فقط عندما تكون السلطة التشريعية في حالة انعقاد.)

تنطبق الإجابة "ب" عندما تقوم اللجنة بفحصه خلال ستة أشهر من إصداره (ولكن بعد أكثر من ثلاثة أشهر)، ثم أصدرت تقريرًا بالنتائج والتوصيات. حدد الإجابة "ج" إذا قامت لجنة بفحص تقرير المراجعة السنوي بعد أكثر من ستة أشهر من إتاحته أو إذا لم تقم بنشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات. تنطبق الإجابة "د" حيث لم يتم فحص تقرير المراجعة السنوي من قبل أي لجان.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تقرير المراجعة، وتقديم نسخة من التقرير (التقارير) الخاص بها. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تنفيذ الموازنة. يمكن اختيار الإجابات **"أ"، "ب"، "ج"** أو **"د"** إذا قدم جهاز الرقابة الأعلى تقرير المراجعة ولكن لا يتم إصداره للجماهير.

119.هل تم تنفيذ عملية تعيين (أو إعادة تعيين) الرئيس الحالي لجهاز الرقابة الأعلى بطريقة تضمن استقلاليته أو استقلاليتها؟

a. نعم، يكون تعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية فقط، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن يتم تعيينه.
b. لا، يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بتعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.
c. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يختص السؤال 119 بعملية تعيين الرئيس الحالي لجهاز الرقابة الأعلى (SAI). تختلف إجراءات التعيين بشكل كبير عبر الدول، وأيضًا عبر الأنواع المختلفة من أجهزة الرقابة العليا. وأيضًا، الاتفاقيات والممارسات غير الرسمية يمكنها أن تؤثر بشكل كبير على الاستقلالية *الفعلية* الخاصة برئيس جهاز الرقابة الأعلى. بينما تجعل هذه العوامل من الصعب تصميم مقياس موحد يمكن من خلاله تقييم جميع أجهزة الرقابة العليا مع وضع هذا العامل الخاص في الاعتبار، يركز هذا السؤال على ما إذا كان يجب على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية تعيين أو اعتماد تعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى كوسيلة لضمان استقلالية جهاز الرقابة الأعلى عن السلطة التنفيذية أم لا. وبالرغم من ذلك، إذا تم تنفيذ هذا التعيين بطريقة أخرى لا تضمن استقلالية رئيس جهاز الرقابة الأعلى، يجب النظر في هذه الطريقة أيضًا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية تعيين (أو إعادة تعيين) رئيس جهاز الرقابة الأعلى، أو اعتماد توصيات السلطة التنفيذية كطريقة تضمن استقلاله أو استقلاليتها عن السلطة التنفيذية. (كما ذكر بالأعلى، يمكن كذلك قبول طرق بديلة.) حدد الإجابة "ب" إذا كانت عملية التعيين لا تضمن استقلالية رئيس جهاز الرقابة الأعلى، مثلا، قد تقوم السلطة التنفيذية بتعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون موافقة نهائية من السلطة التشريعية أو القضائية.

بغض النظر عن الإجابة التي حددتها، قم بوصف كيفية تعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

120.هل يجب أن يمنح أي فرع آخر من الفروع التابعة للحكومة بخلاف السلطة التنفيذية (مثل السلطة التشريعية أو السلطة القضائية) الموافقة النهائية قبل إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى (SAI) من منصبه؟

a. نعم، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى إلا من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته.
b. لا، يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.
c. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعالج السؤال 120 الطريقة التي قد تتم بها إقالة رئيس أو الأعضاء الكبار لجهاز الرقابة الأعلى من المنصب. يعتمد هذا السؤال على أفضل الممارسات المحددة في إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf)، بما في ذلك المعايير التي تهدف إلى ضمان استقلالية المنصب عن السلطة التنفيذية.

لاختيار الخيار "أ"، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى إلا من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته. على سبيل المثال، يمكن أن تمنح السلطة التشريعية أو السلطة القضائية الموافقة النهائية بعد إجراء عملية خارجية محددة، مثل الإجراءات الجنائية. ففي حين أن السلطة التنفيذية يمكن أن تقوم بعمل الإجراءات الجنائية، فإن الموافقة النهائية للسلطة القضائية – أو لأحد القضاة – تعد ضرورية لإصدار حكم بوجود مخالفة تقضي بإقالة الرئيس من منصبه في رئاسة جهاز الرقابة الأعلى. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا كان يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.

121. من الذي يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟

a. يحدد جهاز الرقابة الأعلى موازنته الخاصة (أي يقدمها إلى السلطة التنفيذية، التي تقبلها مع بعض التعديلات أو بدون، أو يقدمها إلى السلطة التشريعية مباشرةً)، أو يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو هيئة أخرى مستقلة)، ويكون مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير مع الموارد التي يحتاجها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
b. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية، ويكون مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
c. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متسقًا مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
d. يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية، ولا يكون مستوى التمويل متسقًا مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يستفسر السؤال 121 عمن يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟ لضمان موضوعية مراجعات الموازنات الحكومية، هناك مكون مهم آخر من مكونات استقلالية جهاز الرقابة الأعلى عن السلطة التشريعية وهو مدى تقرير موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال كيان بخلاف السلطة التنفيذية، وما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لديه الموارد الكافية لإتمام السلطات الموكلة إليه.

تنطبق الإجابة "أ" إذا كان مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير مع الموارد التي يحتاجها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه، و *إما* أن يحدد جهاز الرقابة الأعلى موازنته الخاصة ثم يقدمها إلى السلطة التنفيذية (التي تقبلها مع بعض التغييرات أو بدون) أو يقدمها مباشرةً إلى السلطة التشريعية، *أو* يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو هيئة مستقلة أخرى). وتسري الإجابة "ب" إذا كان يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية (لا توجد توصيات من جهاز الرقابة الأعلى)، ويكون مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه. ويسري الخيار "ج" إذا كان يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متسقًا مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل

تنفيذ المهام الموكلة إليه. وتسري الإجابة "د" إذا كانت السلطة التنفيذية هي من يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى، وكان مستوى التمويل غير متسق مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.

يرجى تقديم دليل يدعم التقييم أن مستوى التمويل متسقًا بشكل كبير أم غير متسقًا مع الموارد التي يحتاجها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.

122. هل تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى (SAI) السلطة التقديرية لتنفيذ المراجعات التي يرغب فيها؟

a. يمتلك جهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.
b. يمتلك جهاز الرقابة الأعلى سلطة تقديرية ضخمة، إلا أنه يواجه بعض القيود.
c. يمتلك جهاز الرقابة الأعلى بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه قيودًا ضخمة.
d. لا يمتلك جهاز الرقابة الأعلى أي سلطة تقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يستفسر السؤال 122 عن نطاق سلطات تقصي الحقائق لجهاز الرقابة الأعلى وفق ما يحدده القانون.

يستفسر السؤال 97 عن أنواع المراجعات الثلاثة – المراجعات المالية أو مراجعات الالتزام أو مراجعات الأداء - التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها. ويستفسر السؤال عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى مقيدًا من الناحية القانونية (ليس فقط من خلال نقص القدرات أو عدم كفاية الموازنة) عن تنفيذ أي شكل من أشكال المراجعة أو تقصي الحقائق فيما يتعلق بالمخالفات في أي برنامج أو نشاط.

وهناك العديد من أمثلة القيود. على سبيل المثال، لا يسمح لبعض أجهزة الرقابة الأعلى من خلال مسؤولياتها القانونية بمراجعة مشروعاتها المشتركة أو غير ذلك من الترتيبات العامة / الخاصة. ويسمح للآخرين بتنفيذ المراجعات المالية فقط، ويحظر عليهم تنفيذ مراجعات الأداء أو مراجعات القيمة مقابل النقود. لا تمتلك بعض أجهزة الرقابة الأعلى في بعض الدول المسؤولية القانونية لمراجعة الترتيبات بما في ذلك أموال النفط أو أموال الاستقرار، أو الأنواع الأخرى للأموال الخاصة أو الأموال خارج الموازنة. وقد لا تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى القدرة على مراجعة المشروعات التجارية التي تنطوي على القطاعين الخاص والعام.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية في القانون لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها. تسري الإجابة "ب" في حالة وجود قيود، إلا أن جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية لتنفيذ تلك المراجعات التي يرغب بها. تسري الإجابة "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لديه بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه بعض القيود القانونية. تسري الإجابة "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية على الإطلاق لاختيار المراجعات التي يرغب في تنفيذها.

يمكن أن يفيد الرجوع إلى إعلان ليما للإرشادات التوجيهية حول تعليمات التدقيق (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf) عند الإجابة على هذا السؤال حيث إن بنوده تفيد في تحديد النطاق المناسب لمسؤولية ونطاق اختصاص جهاز الرقابة الأعلى.

123. هل تمت مراجعة عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى من قبل وكالة مستقلة؟

a. نعم، قامت وكالة مستقلة بإجراء ونشر مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على أساس سنوي.
b. نعم، قامت وكالة مستقلة بإجراء ونشر مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على الأقل مرة واحدة خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن ليس بشكل سنوي.
c. لا، ولكن قامت وحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على أساس منتظم.
d. لا، لم تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى من وكالة مستقلة ولا من خلال وحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعمل السؤال 123 على تقييم ما إذا خضعت عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى للمراجعة من خلال وكالة مستقلة أم لا ولأي مدى. قد يكون الأخير هو نظير لجهاز الرقابة الأعلى أو منظمة دولية أو مؤسسة أكاديمية تتمتع بالخبرة المطلوبة، أو وكالة محلية مستقلة تتمتع بضمان الجودة وتعمل في مجال التقارير المالية

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم وكالة مستقلة بإجراء ونشر مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على أساس سنوي. تنطبق الإجابة "ب" إذا تم عمل مراجعة خلال السنوات الخمس الماضية، ونشرها، ولكن لا يتم إجراؤها سنويًا. حدد الإجابة "ج" إذا كان هناك وحدة داخلية لجهاز الرقابة الأعلى تقوم بمراجعة عمليات المراجعة الخاصة به على أساس منتظم، ولكن لا تقوم وكالة مستقلة بهذه المراجعة. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى من وكالة مستقلة ولا من خلال وحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد اسم الوكالة المستقلة ومتى قامت بالمراجعة، وقدم نسخة من التقرير الصادر. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى تحديد اسم الوحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى التي وكل إليها إجراء هذه المراجعات.

124. ما هو مدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في جهاز الرقابة الأعلى وشهادته في جلسات الاستماع في اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية خلال 12 شهرًا الماضية؟

a. كثيرًا (أي خمس مرات أو أكثر).
b. أحيانًا (أي ثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات).
c. نادرًا (أي مرة أو مرتان).
d. مطلقًا.
e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يختص السؤال 124 بالتفاعل بين جهتين رقابيتين هامتين ويعمل على تقييم مدى المدخلات عالية المستوى التي يقوم بها جهاز الرقابة الأعلى إلى عمل اللجان التشريعية. تتفاعل العديد من أجهزة الرقابة العليا مع السلطة التشريعية بطريقة ما، ولكن تختلف طبيعة تركيز هذا التفاعل. يعمل هذا السؤال على فحص هذا الوجه من خلال السؤال، بالرجوع إلى 12 شهرًا الماضيين، ومدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة وشهادته في جلسات الاستماع الخاصة بلجان السلطة التشريعية. الهدف هو تقييم مدى مشاركة ممثل جهاز الرقابة العليا المعني في اجتماع لجنة تشريعية ليس فقط بالحضور وإنما بمشاركة فعالة (مقارنةً بملاحظ سلبي، يعمل كمورد فقط عند الحاجة إليه). يمكنك الرجوع إلى التسجيلات الرسمية الخاصة باللجان التشريعية ومواقع الويب والتقارير السنوية الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى، والإصدارات الصحفية والتغطية الإعلامية، على سبيل المثال. حدد الإجابة "أ" إذا حدث ذلك خمس مرات فأكثر؛ "ب" لثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات؛ "ج" مرة أو مرتان، و"د" أبدًا.

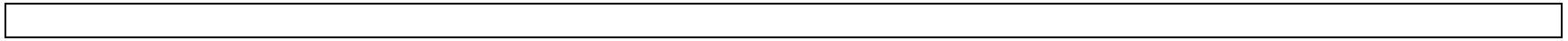

القسم 5: مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة

مقدمة:
إن إشراك الجمهور هو تكملة ضرورية لشفافية الموازنة. وتوفير الوصول إلى معلومات الموازنة ليس سوى خطوة أولى، ويجب أن يرافقها من جانب جميع المؤسسات ذات الصلة (السلطة التنفيذية والتشريعية وجهاز الرقابة الأعلى) توفير الفرص للجمهور للاشتراك في كل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة.

والأسئلة الواردة في هذا القسم من استبيان الموازنة المفتوحة في غاية الأهمية؛ وسوف تشكل الإجابات عن هذه الأسئلة أول مكتبة بيانات حول تواجد الممارسات الجيدة لإشراك الجمهور في مختلف أنحاء العالم. والتعليقات والاستشهادات لإجابات الباحثين ضرورية ويجب أن تقدم في جميع أنحاء الاستبيان بالكامل، ولكن يجب أن يتم تقديمها في هذا القسم بشكل أكثر لأنها سوف تسمح لشراكة الموازنة الدولية (IBP) وشركائها في الأبحاث ببناء مجموعة موثوقة ودقيقة لأمثلة الممارسات الجيدة في إشراك الجمهور أثناء عملية وضع الموازنة.

125. هل تستخدم السلطة التنفيذية آليات المشاركة التي يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات أثناء تكوين الموازنة السنوية (قبل جدولة الموازنة في البرلمان)؟

a. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة يمكن للجماهير والمسئولين الحكوميين من خلالها تبادل الآراء حول الموازنة.
b. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة يمكن للجماهير من خلالها تقديم مدخلات خاصة بهم حول الموازنة.
c. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة خلال مرحلة تكوين الموازنة، ولكن تجذب هذه الآليات بعض الآراء المخصصة فقط، أو تدعو السلطة التنفيذية أفراد أو مجموعات معينة لمناقشة الموازنة (لا تتاح ممارسة المشاركة عمليًا لكل فرد).
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية حول "الحصرية" و "الإطارات الزمنية" ويعمل على تقييم مدى تفاعل آليات المشاركة المستخدمة من خلال السلطة التنفيذية وتتضمن الحوار بين الطرفين المواطنين والسلطة التنفيذية.

تتخذ صياغة هذا السؤال والإجابات عليه من نطاق IAP2 الخاص بالمشاركة الجماهيرية، وخاصةً مع الوضع في الاعتبار مفاهيم "المشاركة" (الخيار "أ" في الإجابات) و"الاستشارات" (الخيار "ب") انظر: https://cdn.ymaws.com/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf.

يرجى الوضع في الاعتبار فقط آليات المشاركة التي قامت بوضعها وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية المكلفة من قبل الحكومة لتنفيذ آليات المشاركة ("السلطة التنفيذية") والمستخدمة حاليًا لتسمح للجمهور بالمشاركة في تكوين الموازنة السنوية، بما في ذلك المناقشات السنوية لما قبل الموازنة. لا ينبغي لآليات المشاركة التي تستخدم من قبل الوزارات المركزية فقط أن تستخدم للإجابة عن هذا السؤال. إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة تستخدم من خلال السلطة التنفيذية، يرجى تحديد أعمق أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تكوين الموازنة السنوية. يمكن لآليات المشاركة أن تتضمن عددًا من مختلف القضايا، مثل سياسة الإنفاق والضريبة، مستويات التمويل والإيرادات، وتخطيط الشئون المالية الكلية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة تشرك الجماهير في تكوين الموازنة السنوية. ويعني ذلك أن مشاركة الجماهير تمارس فعليًا حيث *تتفاعل* منظمات المجتمع المدني و / أو الأفراد من الجماهير ومسئولي الحكومة، ولديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يعتبر حوارًا شعبيًا بينهم (أي منتديات للمناقشة عبر الإنترنت وشخصية).

وأيضًا، يجب أن تكون الآلية مفتوحة لأي منظمة مجتمع مدني و / أو أفراد من الجمهور يرغبون بالمشاركة. بتحديد هذه الإجابة، يجب أن يقدم الباحث الدليل لدعم وجود حوار شعبي بين المواطنين ومسئولي الحكومة. تشتمل الأمثلة على مقابلات الجمهور والتبادلات النقاشية المتعمدة عبر الإنترنت.

تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك آلية استشارة مفتوحة فعليًا حيث يمكن للأفراد من العامة (أي الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني وأيضًا الأكاديميات والخبراء المستقلين ومراكز البحوث في مجال السياسة، ومنظمات الأعمال) تقديم المدخلات الخاصة بهم في تكوين الموازنة السنوية. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت الحكومة تستخدم آلية منظمة وراسخة وليست لأغراض مخصصة. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات استشارية تسعى السلطة التنفيذية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. يجب أن تشتمل الأمثلة على المسوح ومجموعات التركيز وبطاقات التقارير وتدريبات الاستشارة السياسية والمنصات عبر الإنترنت التي تقوم الحكومة بإدارتها رسميًا لطلب المدخلات.

تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت السلطة التنفيذية بتأسيس آلية أو آليات لتسمح للمواطنين بالمشاركة في مرحلة تكوين الموازنة، ولكن:

1) لم يتم تأسيس الآليات وتحدث فقط لأغراض محددة، أو بشكل غير منتظم.

و / أو

2) تقوم السلطة التنفيذية باستشارة و / أو التفاعل مع المواطنين، ولكن هناك سلطة تقديرية لمن تسمح له بالمشاركة، وتحدد السلطة التنفيذية بشكل كامل أو جزئي عملية التحديد هذه من خلال دعوة مجموعات محددة (على سبيل المثال، أن تقوم بعمل اتصال مفتوح مع الخبراء من قطاع محدد فقط أو تحديد منظمات معينة). حينما يتعذر على جميع المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه المرحلة أو مراحل أخرى، ينطبق الخياران "أ" و "ب" إذا لم تمارس الحكومة أي سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة. إذا كان هناك احتمال لحدوث التحديد الذاتي، فمن المهم ألا يتم التحديد من خلال السلطة التنفيذية.

في حالات وجود سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة، لتحديد الخيار "ج"، يجب أن يكون هناك تسجيل عام (تعقد بشكل عام، أو بث دقائق من الاجتماع للعامة) بحيث تحصل جميع منظمات المجتمع المدني والأفراد من العامة على معلومات الاجتماع ومن شارك به وما تمت مناقشته.

تشتمل بعض أمثلة الآليات التي ربما تستحق الإجابة "ج" على الخطوط الساخنة، وإعلانات الفيسبوك، واجتماع واحد مع منظمة غير حكومية حيث يوجد به تسجيل عام.

يجب على الباحثين تقديم دليلاً لدعم اختيار الإجابة "ج".
تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

126. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 125، هل تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لإشراك القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تكوين الموازنة السنوية؟

a. نعم، تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لإشراك الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تكوين الموازنة السنوية.
b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية الخاصة "بالحصرية" ويفحص مجهود السلطة التنفيذية للوصول إلى المواطنين من المجموعات المعرضة للخطر و / أو غير الممثلة في العمليات القومية. والتأكيد هنا على مجهودات السلطة التنفيذية في السعي للحصول على آراء الأفراد من العامة من المجموعات المعرضة للخطر و / أو غير الممثلة في العملية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تسعى السلطة التنفيذية للوصول إلى الأفراد من المجتمعات المعرضة للخطر و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأفراد والمجتمعات المعرضة للخطر وغير الممثلة. يجب على الباحثين تقديم دليل لتوضيح مجهودات الحكومة وإجراءاتها. يجب أن يتحدث الباحثون مع مسئول (مسئولي) الحكومة المعنيين وبالتالي التأكد من مصدر بديل مثل ممثلي المجموعات المعرضة للخطر / غير الممثلة.

تنطبق الإجابة "ب" إذا لم تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لتضمين الأفراد المعرضين للخطر / غير الممثلين أو المنظمات التي تمثلهم، في آليات المشاركة أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات مشاركة شعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

127. خلال مرحلة تكوين الموازنة، أي من العناصر الرئيسية التالية تعمل مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على تغطيتها؟

ولغرض هذا السؤال، تعد العناصر الرئيسية هي:

1. قضايا الاقتصاد الكلي
2. توقعات الإيرادات، والسياسات والإدارة
3. سياسات الإنفاق الاجتماعي
4. مستويات العجز والدين
5. مشروعات الاستثمار العامة
6. خدمات عامة

a. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين العناصر الستة كلها
b. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل ثلاثة عناصر (وأقل من ستة) من العناصر المذكورة أعلاه
c. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل عنصرًا واحدًا على الأقل (وأقل من ثلاثة) من العناصر المذكورة أعلاه
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية وهي "الشفافية" و"الأطر الزمنية". يرجى التفكير في جميع الآليات المستخدمة حاليًا من قبل السلطة التنفيذية خلال تكوين الموازنة السنوية.

يرجى ملاحظة أنه يمكن / قد تعمل المشاركة الشعبية على تغطية عناصر أخرى -- ولهذا السبب يمكن الإجابة على الأسئلة الأخرى التي تعمل على تقييم مشاركة السلطة التنفيذية مع الجماهير خلال تكوين الموازنة على أساس المشاركة في عناصر بخلاف الستة عناصر المذكورة أعلاه -- بغرض الإجابة عن هذا السؤال، تعد "العناصر الرئيسية" هي ما ذكرت بالأعلى *فقط*. إذا كانت مشاركة السلطة التنفيذية مع الجمهور تغطي عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه، يرجى تحديد هذه العناصر في التعليقات.

يرجى ملاحظة أن هذا السؤال أيضًا يعمل على تقييم تغطية مشاركة الجماهير *فقط* (على سبيل المثال، "ما هي القضايا التي تمت دعوة الجماهير لمناقشتها؟") ولا يتم التعامل مع القضايا التي تتعلق بعمق المشاركة أو تحديد المشاركين من خلال هذا السؤال.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

128. هل تستخدم السلطة التنفيذية آليات المشاركة والتي يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات في مراقبة تنفيذ الموازنة السنوية؟

a. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة يمكن للأفراد من الجماهير والمسئولين الحكوميين من خلالها تبادل الآراء حول تنفيذ الموازنة.
b. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة من خلالها يمكن للأفراد من الجماهير تقديم مدخلات خاصة بهم حول تنفيذ الموازنة.
c. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة خلال مرحلة تنفيذ الموازنة، ولكن تجذب هذه الآليات بعض الآراء المخصصة فقط، أو تدعو السلطة التنفيذية أفراد أو مجموعات معينة لمناقشة الموازنة (لا تتاح ممارسة المشاركة عمليًا لكل فرد).
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية حول "الحصرية" و "الإطارات الزمنية" ويعمل على تقييم مدى تفاعل آليات المشاركة المستخدمة من خلال السلطة التنفيذية وتتضمن الحوار بين الطرفين المواطنين والسلطة التنفيذية.

تتخذ صياغة هذا السؤال والإجابات عليه من نطاق IAP2 الخاص بالمشاركة الجماهيرية، وخاصةً مع الوضع في الاعتبار مفاهيم "المشاركة" (الخيار "أ" في الإجابات) و"الاستشارات" (الخيار "ب") انظر: https://cdn.ymaws.com/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf.

يرجى الاعتبار بأن آليات المشاركة التي قامت بوضعها وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية من قبل الحكومة لتنفيذ آليات المشاركة فقط ("السلطة التنفيذية") تستخدم حاليًا لتسمح للجمهور بالمشاركة في مراقبة تنفيذ الموازنة السنوية. إذا قامت السلطة التنفيذية بتعيين وكالة تنسيق مركزية لتنفيذ آليات المشاركة من خلال عملية الموازنة القومية، يجب على الباحثين وضع تلك الآليات في الاعتبار. لا ينبغي لآليات المشاركة التي تستخدم من قبل الوزارات المركزية فقط أن تستخدم للإجابة عن هذا السؤال. إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة تستخدم من خلال السلطة التنفيذية، يرجى تحديد أعمق أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تنفيذ الموازنة السنوية. يمكن لآليات المشاركة أن تتضمن عددًا من القضايا المختلفة، مثل إدارة الإيرادات، وتوصيل الخدمات العامة، وتنفيذ مشروعات الاستثمار العام، بما في ذلك المشتريات، وإدارة مخططات التحول الاجتماعي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة تشرك الجماهير في تنفيذ الموازنة السنوية. ويعني ذلك أن مشاركة الجماهير تمارس فعليًا حيث *تتفاعل* منظمات المجتمع المدني و / أو الأفراد من الجماهير ومسئولي الحكومة، ولديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يعتبر حوارًا شعبيًا بينهم (أي منتديات للمناقشة عبر الإنترنت وشخصية). وأيضًا، يجب أن تكون الآلية مفتوحة لأي منظمة مجتمع مدني و / أو أفراد من الجمهور يرغبون بالمشاركة. بتحديد هذه الإجابة، يجب أن يقدم الباحث الدليل لدعم وجود حوار شعبي بين المواطنين ومسئولي الحكومة. تشتمل الأمثلة على اجتماعات الجماهير وعبر الإنترنت والتبادلات النقاشية وآليات الشكاوى من المشتريات والمراقبة المجتمعية والحوار.

تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك آليات استشارة مفتوحة فعليًا حيث يمكن للأفراد من العامة (أي الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني وأيضًا الأكاديميات والخبراء المستقلين ومراكز البحوث في مجال السياسة، ومنظمات الأعمال) تقديم المدخلات الخاصة بهم في تنفيذ الموازنة السنوية. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت الحكومة تستخدم آلية مؤسسة ومكونة جيدًا وليست لأغراض مخصصة. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات استشارية تسعى السلطة التنفيذية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. تشتمل الأمثلة على جلسات الاستماع للعامة والمسوح ومجموعات التركيز وبطاقات التقارير والمنصات عبر الإنترنت التي تقوم الحكومة بإدارتها رسميًا لطلب المدخلات.

تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت السلطة التنفيذية بتأسيس آلية أو آليات لتسمح للمواطنين بالمشاركة في مرحلة تنفيذ الموازنة، ولكن:

1) لم يتم تأسيس الآليات وتحدث فقط لأغراض محددة، أو بشكل غير منتظم.

و / أو

2) تقوم السلطة التنفيذية باستشارة و / أو التفاعل مع المواطنين، ولكن هناك سلطة تقديرية لمن تسمح له بالمشاركة، وتحدد السلطة التنفيذية بشكل كامل أو جزئي عملية التحديد هذه من خلال دعوة مجموعات محددة (على سبيل المثال، أن تقوم بعمل اتصال مفتوح مع الخبراء من قطاع محدد فقط أو تحديد منظمات معينة). حينما يتعذر على جميع المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه المرحلة أو مراحل أخرى، ينطبق الخياران "أ" و "ب" إذا لم تمارس الحكومة أي سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة. إذا كان هناك احتمال لحدوث التحديد الذاتي، فمن المهم ألا يتم التحديد من خلال السلطة التنفيذية.

في حالات وجود سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة، لتحديد الخيار "ج"، يجب أن يقدم الباحثون الدليل على أن الحكومة تقوم بعقد آليات مشاركة لها نوع من التسجيل العام (تعقد بشكل عام، أو بث دقائق من الاجتماع للعامة) بحيث تحصل جميع منظمات المجتمع المدني والأفراد من العامة على معلومات الاجتماع ومن شارك به وما تمت مناقشته.

تشتمل الأمثلة على الخطوط الساخنة وإعلانات الفيسبوك والاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية والتي يكون لها تسجيل عام.

يجب على الباحثين تقديم دليلاً لدعم اختيار الإجابة "ج".

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

129. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 128، هل تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة للسعي إلى الحصول على المدخلات من القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تنفيذ الموازنة السنوية؟

a. نعم، تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة للحصول على المدخلات من الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تنفيذ الموازنة السنوية.
b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية الخاصة "بالحصرية" ويفحص مجهود السلطة التنفيذية للوصول إلى المواطنين من المجموعات المعرضة للخطر و / أو غير الممثلة في العمليات القومية. والتأكيد هنا على مجهودات الحكومة القومية للحصول على المدخلات من الأفراد من العامة والمعرضين للخطر و / أو غير ممثلين في العمليات القومية خلال تنفيذ الموازنة السنوية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تسعى السلطة التنفيذية للوصول إلى الأفراد من المجتمعات المعرضة للخطر و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأفراد والمجتمعات المعرضة للخطر وغير الممثلة. يجب على الباحثين تقديم دليل لتوضيح مجهودات الحكومة وإجراءاتها. يجب أن يتحدث الباحثون مع مسئول (مسئولي) الحكومة المعنيين وبالتالي التأكد من مصدر بديل مثل ممثلو المجموعات المعرضة للخطر / غير الممثلة.

تنطبق الإجابة "ب" إذا لم تتخذ السلطة التنفيذية القومية خطوات ملموسة لتضمين الأفراد المعرضين للخطر / غير الممثلين أو المنظمات التي تمثلهم، في آليات المشاركة أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات مشاركة شعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

130. خلال مرحلة تنفيذ الموازنة السنوية، أي من العناصر الرئيسية التالية تعمل مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على تغطيتها؟

ولغرض هذا السؤال، تعد العناصر الرئيسية هي:
1. التغييرات في ظروف الاقتصاد الكلي
2. توصيل الخدمات العامة
3. تجميع الإيرادات
4. تنفيذ الإنفاق المجتمعي
5. تغييرات في مستويات العجز والدين
6. تنفيذ مشروعات الاستثمار العام

a. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين العناصر الستة كلها
b. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل ثلاثة عناصر (وأقل من ستة) من العناصر المذكورة أعلاه
c. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل عنصرًا واحدًا على الأقل (وأقل من ثلاثة) من العناصر المذكورة أعلاه
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية وهي "الشفافية" و"الأطر الزمنية". يرجى التفكير في جميع الآليات المستخدمة حاليًا من قبل السلطة التنفيذية خلال تنفيذ الموازنة السنوية.

يرجى ملاحظة أنه يمكن / قد تعمل المشاركة الشعبية على تغطية عناصر أخرى -- ولهذا السبب يمكن الإجابة على الأسئلة الأخرى التي تعمل على تقييم مشاركة السلطة التنفيذية مع الجماهير خلال تنفيذ الموازنة على أساس المشاركة في عناصر بخلاف الستة عناصر المذكورة أعلاه -- بغرض الإجابة عن هذا السؤال، تعد "العناصر الرئيسية" هي ما ذكرت بالأعلى *فقط*. إذا كانت مشاركة السلطة التنفيذية مع الجمهور تغطي عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه، يرجى تحديد هذه العناصر في التعليقات.

يرجى ملاحظة أن هذا السؤال أيضًا يعمل على تقييم تغطية مشاركة الجماهير *فقط* (على سبيل المثال، "ما هي القضايا التي تمت دعوة الجماهير لمناقشتها؟") ولا يتم التعامل مع القضايا التي تتعلق بعمق المشاركة أو تحديد المشاركين من خلال هذا السؤال.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

131. عندما تشترك السلطة التنفيذية مع الجماهير، هل تقدم معلومات مسبقة شاملة حول عملية المشاركة، بحيث يمكن للجماهير المشاركة بشكل غير رسمي؟

يجب أن تشتمل المعلومات الشاملة على ثلاثة على الأقل من العناصر التالية:

1. الغرض
2. المجال
3. القيود
4. المخرجات المقررة
5. العملية والإطار الزمني

a. يتم تقديم معلومات شاملة في الوقت المناسب قبل مشاركة المواطنين في كل من مرحلتي تكوين وتنفيذ الموازنة.
b. يتم تقديم معلومات شاملة في الوقت المناسب قبل مشاركة المواطنين قبل مرحلة واحدة فقط من الاثنتين (التكوين أو التنفيذ).
c. يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب في كل من أو في واحدة فقط من المرحلتين، ولكن ليست شاملة.
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يتعلق هذا السؤال بمبدأ "الانفتاح" في المبادرة العالمية للشفافية المالية، ويناقش إذا كانت السلطة التنفيذية تقدم المعلومات ذات الصلة عن عملية المشاركة قبل حدوث مشاركة الجماهير حتى تساعد المواطنين على المشاركة بشكل فعال أم لا. ويناقش هذا السؤال ما إذا تم توضيح "قواعد مشاركة العامة" مسبقًا وبالتفصيل، حتى يتمكن الأفراد الراغبون في المشاركة من معرفة الكيفية، ومتى يمكنهم ذلك، وما هو المتوقع إدخاله، ومتى ولمن، وما إلى ذلك، ولا يغطي هذا السؤال مادة المشاركة والتي تتم تغطيتها من خلال السؤالين 127 و130.

تعني المعلومات غير الشاملة أن الحكومة تقدم معلومات تشتمل على عنصر واحد على الأقل ولكن أقل من ثلاثة من العناصر المذكورة أعلاه.

يشير الغرض إلى شرح مختصر لسبب إجراء مشاركة جماهيرية، بما في ذلك أهداف السلطة التنفيذية من المشاركة مع الجمهور.

يشير النطاق إلى ما يدور في إطار موضوع المشاركة وأيضًا خارج موضوع المشاركة. على سبيل المثال، قد يشتمل النطاق على كيفية إدارة السياسة الحالية ولكن لا يشتمل على مواصفات السياسات نفسها.

تشير القيود إلى ما إذا كانت هناك قيودًا صريحة على المشاركة أم لا. كمثال على القيود، أي تغيير في السياسة لا ينبغي أن يتكلف (أو التخلي عن الإيرادات) أكثر من مبلغ محدد أو ليس لديه تكلفة مالية صافية.

تشير المخرجات المقررة إلى ما تتمنى السلطة التنفيذية تحقيقه كنتيجة للمشاركة. تعد مراجعة سياسة لتعكس آراء المواطنين أو مستخدمي الخدمة بشكل أفضل أو لتحسين طريقة إدارة برنامج معين من أمثلة المخرجات المقررة.

تشير العملية إلى طرق مشاركة الجماهير والخطوات التقديرية في العملية. على سبيل المثال، قد تكون العملية ببساطة هي استشارة تعتمد على الإنترنت، مع نشر ملخص لمدخلات الجماهير والاستجابة الرسمية. قد تشتمل العملية على خطوات متزامنة أو متداخلة، وقد تتم في جولة واحدة أو جولتين أو أكثر من المشاركة.

يشير الإطار الزمني إلى تواريخ معينة ستحدث فيها الخطوات التقديرية، أو خلاله سيتم الانتهاء منها وتواريخ البداية والنهاية للمشاركة بأكملها.

يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية باستخدام آليات المشاركة الجماهيرية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

132. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 125، هل تقدم السلطة التنفيذية المعلومات للجماهير عن كيفية استخدام مدخلات المواطنين في تكوين الموازنة السنوية؟

a. نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطيًايحتوي على *كل من* قائمة المدخلات التي يتم تلقيها *وتقرير تفصيلي* عن كيفية استخدام المدخلات في تكوين الموازنة السنوية.
b. نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطيًا يحتوي على *كل من* قائمة المدخلات التي تم تلقيها *وملخص* عن كيفية استخدام المدخلات في تكوين الموازنة السنوية.
c. نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطيًا يشتمل على *إما* قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها *أو* تقريرًا أو ملخصًا عن كيفية استخدامها.
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس هذا السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم السلطة التنفيذية للمعلومات إلى المواطنين عن كيفية تلقي مدخلات الجماهير، والتي تستخدم في تكوين الموازنة السنوية، وكيف / لماذا.

ونحن نعني "بالتسجيل الخطي" وثيقة تنتج وتصدر من خلال وكالة الموازنة الرئيسية (وزارة المالية والخزانة) التي تعد إجراءات المشاركة وتشتمل عليها.

تنطبق الإجابة "أ" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات (أي مستند خطي يتم تلقيه من الجمهور و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأيها لم يستخدم، ولماذا، وكيف)

تنطبق الإجابة "ب" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات (أي مستند خطي يتم تلقيه من الجمهور و
- تقرير غير مفصل، مثل وثيقة مكونة من فقرات قليلة، عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها. توفر هذه الوثيقة فكرة عامة عن كيفية استخدام هذه المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "ج" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات (أي مستند خطي يتم تلقيه من الجمهور أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

133. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 128، هل تقدم السلطة التنفيذية المعلومات للجماهير عن كيفية استخدام مدخلات المواطنين للمساعدة في مراقبة تنفيذ الموازنة السنوية؟

a. نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطيًايحتوي على *كل من* قائمة المدخلات التي يتم تلقيها من الجمهور *وتقرير تفصيلي* عن كيفية استخدام المدخلات في المساعدة لمراقبة الموازنة السنوية.
b. نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطيًا يحتوي على *كل من* قائمة المدخلات التي تم تلقيها و*ملخص* عن كيفية استخدام المدخلات للمساعدة في مراقبة الموازنة السنوية.
c. نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطيًا يشتمل على *إما* قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها *أو* تقريرًا أو ملخصًا عن كيفية استخدامها.
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس هذا السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم السلطة التنفيذية للمعلومات إلى المواطنين عن كيفية تلقي مدخلات الجماهير خلال تنفيذ الموازنة السنوية، والتي توضع في الاعتبار لتحسين مراقبة الموازنة، وكيف / لماذا.

ونحن نعني "بالتسجيل الخطي" وثيقة تنتج وتصدر من خلال وكالة الموازنة الرئيسية (وزارة المالية والخزانة) التي تعد إجراءات المشاركة وتشتمل عليها.

تنطبق الإجابة "أ" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات (أي مستند خطي) يتم تلقيه من الجمهور و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأيها لم يستخدم، ولماذا، وكيف)

تنطبق الإجابة "ب" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات التي تم تلقيها (أي مستند خطي) من الجمهور و
- تقرير غير مفصل، مثل وثيقة مكونة من فقرات قليلة، عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها. تمنح هذه الوثيقة فكرة عامة عن كيفية أخذ أو عدم أخذ هذه المدخلات في الاعتبار من قبل السلطة التنفيذية خلال مراقبة الموازنة.

تنطبق الإجابة "ج" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات (أي مستند خطي) يتم تلقيه من الجمهور أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

134. هل تم تضمين آليات المشاركة في الجدول الزمني لتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

a. نعم، قامت السلطة التنفيذية بتضمين المشاركة في الجدول الزمني لتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ويتاح الجدول الزمني للجمهور.
b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس هذا السؤال مبادئ "الاستدامة" و"الأطر الزمنية" و"التكامل" للمبادرة العالمية للشفافية المالية ويناقش قدرة السلطة التنفيذية على ربط آليات المشاركة مع العمليات الإدارية التي تستخدم لإنشاء الموازنة السنوية.

يرجى الوضع في الاعتبار أن "الجدول الزمني" يشير إلى وثيقة تحدد مواعيد التقديم من الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة. يشار إلى هذه الوثيقة أحيانًا بتقويم الموازنة وهي نفس الوثيقة المشار إليها في السؤال 53.

تنطبق الإجابة "أ" إذا قامت السلطة التنفيذية المحلية بتأسيس مجموعة واضحة من الإرشادات التي تمكن المواطنين والعاملين المدنيين من فهم متى تستخدم آليات المشاركة حتى يمكن تضمين مدخلات المواطنين في الموازنة السنوية. لاختيار الإجابة "أ"، يجب إتاحة الجدول الزمني للجمهور قبل بدء عملية إعداد الموازنة.

تنطبق الإجابة "ب" إذا لم تؤسس السلطة التنفيذية مجموعة واضحة من الإرشادات لتمكن المواطنين والعاملين المدنيين من فهم متى تستخدم آليات المشاركة حتى يتم تضمين مدخلات المواطنين في الموازنة السنوية أو إذا لم تستخدم السلطة التنفيذية آليات المشاركة خلال مرحلة تكوين الموازنة أو تنفيذها.

135. هل تستخدم وزارة مركزية واحدة أو أكثر آليات المشاركة والتي يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات خلال تكوين أو تنفيذ الموازنة السنوية؟

a. نعم، تستخدم وزارة مركزية واحدة على الأقل آليات مشاركة مفتوحة يمكن للجماهير والمسئولين الحكوميين من خلالها تبادل الآراء حول الموازنة.
b. نعم، تستخدم وزارة مركزية واحدة على الأقل آليات مشاركة مفتوحة يمكن لأفراد من العامة من خلالها تقديم المدخلات حول الموازنة.
c. نعم، تستخدم وزارة مركزية واحدة على الأقل آليات مشاركة خلال مرحلة تكوين الموازنة أو تنفيذها، ولكن تجذب هذه الآليات بعض الآراء المخصصة فقط، أو تدعو السلطة التنفيذية أفراد أو مجموعات معينة لمناقشة الموازنة (لا تتاح ممارسة المشاركة عمليًا لكل فرد).
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
بينما يركز السؤالان 125 - 135 على آليات المشاركة التي تستخدمها وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية فقط حاليًا للسماح بمشاركة الجماهير في عملية الموازنة القومية، يستفسر هذا السؤال عن آليات المشاركة المستخدمة من قبل الوزارات المركزية للسماح للجماهير بالمشاركة في عمليات الموازنة القومية. وهكذا، لا يجب استخدام آليات المشاركة المستخدمة من قبل وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية للإجابة عن هذا السؤال. إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة تستخدم من خلال وزارة مركزية واحدة أو أكثر، يرجى تحديد أعمق أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تكوين و / أو تنفيذ الموازنة السنوية.

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية حول "الحصرية" و "الإطارات الزمنية" ويعمل على تقييم مدى تفاعل آليات المشاركة المستخدمة من خلال السلطة التنفيذية وتتضمن الحوار بين الطرفين المواطنين والسلطة التنفيذية.

تتخذ صياغة هذا السؤال والإجابات عليه من نطاق IAP2 الخاص بالمشاركة الجماهيرية، وخاصةً مع الوضع في الاعتبار مفاهيم "المشاركة" (الخيار "أ" في الإجابات) و"الاستشارات" (الخيار "ب") انظر: https://cdn.ymaws.com/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تستخدم الوزارة المركزية آليات مشاركة مفتوحة تشرك الجماهير في تكوين أو تنفيذ الموازنة السنوية. ويعني ذلك أن مشاركة الجماهير تمارس فعليًا حيث *تتفاعل* منظمات المجتمع المدني و / أو الأفراد من الجماهير ومسئولي الحكومة، ولديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يعتبر حوارًا شعبيًا بينهم (أي منتديات للمناقشة عبر الإنترنت وشخصية). وأيضًا، يجب أن تكون الآلية مفتوحة لأي منظمة مجتمع مدني و / أو أفراد من الجمهور يرغبون بالمشاركة. بتحديد هذه الإجابة، يجب أن يقدم الباحث الدليل لدعم وجود حوار شعبي بين المواطنين ومسئولي الحكومة. تشتمل الأمثلة على مقابلات الجمهور والتبادلات النقاشية المتعمدة عبر الإنترنت.

تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك آلية استشارة مفتوحة فعليًا حيث يمكن للأفراد من العامة (أي الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني وأيضًا الأكاديميات والخبراء المستقلين ومراكز البحوث في مجال السياسة، ومنظمات الأعمال) تقديم المدخلات الخاصة بهم في تكوين الموازنة السنوية أو تنفيذها. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت الحكومة تستخدم آلية مؤسسة ومكونة جيدًا وليست لأغراض مخصصة. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات استشارية تسعى السلطة التنفيذية من خلالها تحصل الوزارة المركزية على مدخلات المواطنين. يجب أن تشتمل الأمثلة على المسوح ومجموعات التركيز وبطاقات التقارير وتدريبات الاستشارة السياسية والمنصات عبر الإنترنت التي تقوم الحكومة بإدارتها رسميًا لطلب المدخلات.

تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت الوزارة المركزية بتأسيس آلية أو آليات لتسمح للمواطنين بالمشاركة في مرحلة تكوين الموازنة، ولكن:

1) لم يتم تأسيس الآليات وتحدث فقط لأغراض محددة، أو بشكل غير منتظم.

و / أو

2) تقوم الوزارة المركزية باستشارة و / أو التفاعل مع المواطنين، ولكن هناك سلطة تقديرية لمن تسمح له بالمشاركة، وتحدد الوزارة بشكل كامل أو جزئي عملية التحديد هذه من خلال دعوة مجموعات محددة (على سبيل المثال، أن تقوم بعمل اتصال مفتوح للخبراء من قطاع محدد فقط أو تحديد منظمات معينة). حينما يتعذر على جميع المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه المرحلة أو مراحل أخرى، ينطبق الخياران "أ" و "ب" إذا لم تمارس الحكومة أي سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة. إذا كان هناك احتمال لحدوث التحديد الذاتي، فمن المهم ألا يتم التحديد من خلال السلطة التنفيذية.

في حالات وجود سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة، لتحديد الخيار "ج"، يجب أن يكون هناك تسجيل عام (تعقد بشكل عام، أو بث دقائق من الاجتماع للعامة) بحيث تحصل جميع منظمات المجتمع المدني والأفراد من العامة على معلومات الاجتماع ومن شارك به وما تمت مناقشته.

يجب على الباحثين تقديم دليلاً لدعم اختيار الإجابة "ج".

تشتمل بعض أمثلة الآليات التي ربما تستحق الإجابة "ج" على الخطوط الساخنة، وإعلانات الفيسبوك، واجتماع واحد مع منظمة غير حكومية حيث يوجد به تسجيل عام.

136. هل تقوم السلطة التشريعية أو اللجنة (اللجان) التشريعية ذات الصلة بعقد جلسات استماع و / أو تستخدم آليات مشاركة أخرى يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات أثناء المداولات الجماهيرية عن تكوين الموازنة السنوية (مرحلتي ما قبل الموازنة و / أو الاعتماد)؟

a. نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة، ويمكن أن يشهد أفراد من العامة / منظمات المجتمع المدني.
b. نعم، يتم عقد جلسات استماع. لا يتم تقديم شهادات من الجمهور خلال جلسات الاستماع الجماهيرية، ولكن يتم تلقي المساهمات من العامة من خلال وسائل أخرى.
c. نعم، يتم عقد جلسات استماع. لا يتم تقديم شهادات من العامة خلال جلسات الاستماع الجماهيرية، ولا توجد آليات أخرى يمكن تلقي المساهمة من خلالها، ولكن تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد أو مجموعات معينة للشهادة أو تقديم المدخلات (المشاركة ليست متاحة عمليًا لكل فرد).
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية عن "الاستدامة" و"الشفافية" و"التكامل" ويعمل على تقييم لأي مدى تعد آلية (آليات) المشاركة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية متفاعلة ومشتركة في حوار المواطنين والسلطة التشريعية، بدلاً من اقتصارها على السماح للعامة بالحضور أو الاستماع إلى مداولات الموازنة فقط.

يرجى وضع آليات المشاركة التي قامت السلطة التشريعية (بمؤسستها الكاملة أو موازنتها المعنية / حسابات الجمهور / اللجان المالية الخاصة بها) بتفعيلها وتستخدمها للسماح للجمهور بالمشاركة في المداولات الخاصة بها عن الموازنة السنوية. يشتمل ذلك على المداولات خلال مرحلة ما قبل الموازنة (أي عندما تكون السلطة التنفيذية في مرحلة تكوين مسودة الموازنة) ومناقشات الموازنة بعد جدولتها إلى البرلمان وقبل اعتمادها. في مربع التعليق، يرجى تحديد في أي مرحلة من دورة الموازنة قامت السلطة التشريعية بتفعيل آلية المشاركة الجماهيرية.

الآليات التي يصل من خلالها أفراد من العامة إلى أفراد من البرلمان في مقابل السلطة التشريعية (في مؤسستها الكاملة أو حسابات الموازنة / العامة / اللجان المالية) أو لا يجب الاعتبار بجلسات استماع غير رسمية يتم تنظيمها من قبل مجموعة فرعية من أفراد اللجان للإجابة عن هذا السؤال.

إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة، يرجى تحديد أفضل أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تكوين الموازنة السنوية. يمكن أن تتضمن آليات المشاركة عددًا من القضايا المختلفة، مثل الإيرادات، وتحديد السياسة، وتخطيط الاقتصاد الكلي (علمًا بأنه تتم تغطية موضوع *التغطية* في سؤال لاحق).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعقد السلطة التشريعية جلسات استماع حيث يسمح للمواطنين بالشهادة. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت السلطة التشريعية لا تمارس السلطة التقديرية في تحديد *أي* المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني يمكنه الشهادة (على سبيل المثال، تحدث المشاركة على أساس من يأتي أولاً يحصل على الخدمة أولاً).

يجب تحديد الإجابة "ب" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة أو لمنظمات المجتمع المدني بالإدلاء بالشهادة؛ ولكن
- توجد وسائل أخرى تستخدم من قبل السلطة التشريعية لتتلقى الآراء وتجمعها من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولا تمارس السلطة التشريعية السلطة التقديرية في تحديد المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني الذين يقدمون المدخلات. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات بديلة تسعى السلطة التشريعية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك تسجيل عام يوضح آراء المواطنين والعامة.

يجب تحديد الإجابة "ج" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة أو لمنظمات المجتمع المدني بالإدلاء بالشهادة؛
- لا تستخدم وسائل أخرى من قبل السلطة التشريعية لتلقي وتجميع الآراء والمدخلات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولكن
- تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد / مجموعات قليلة لتقديم المدخلات (من خلال جلسات استماع للعامة أو مكان آخر).

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول الموازنة السنوية.

137. خلال المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية (مرحلتي قبل الموازنة أو الاعتماد)، أي من العناصر الأساسية التالية تقوم مشاركة السلطة التشريعية مع المواطنين (أو اللجنة التشريعية المعنية الخاصة بالموازنة) بتغطيتها؟

ولغرض هذا السؤال، تعد العناصر الرئيسية هي:

1. قضايا الاقتصاد الكلي
2. توقعات الإيرادات، والسياسات والإدارة
3. سياسات الإنفاق الاجتماعي
4. مستويات العجز والدين
5. مشروعات الاستثمار العامة
6. خدمات عامة

a. تسعى السلطة التشريعية للحصول على المدخلات حول العناصر الستة كلها
b. تسعى السلطة التشريعية للحصول على المدخلات حول على الأقل ثلاثة عناصر (وأقل من ستة) من العناصر المذكورة أعلاه
c. تسعى السلطة التشريعية للحصول على المدخلات حول على الأقل عنصر واحد (وأقل من ثلاثة) من العناصر المذكورة أعلاه
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية وهي "الشفافية" و"الأطر الزمنية". يرجى التفكير في مختلف الآليات المستخدمة حاليًا من قبل السلطة التشريعية لتعزيز المشاركة العامة خلال المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية.

يرجى ملاحظة أنه يمكن / قد تعمل مشاركة الجماهير على تغطية موضوعات أخرى، بغرض الإجابة عن هذا السؤال، تعتبر "العناصر الأساسية" هي ما تم ذكره بالأعلى فقط. إذا كانت مشاركة السلطة التشريعية مع الجمهور تغطي عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه، يرجى تحديد هذه العناصر في التعليقات.

يرجى ملاحظة أن هذا السؤال أيضًا يعمل على تقييم تغطية مشاركة الجماهير فقط (على سبيل المثال، "ما هي القضايا التي تمت دعوة الجماهير لمناقشتها؟") ولا يتم التعامل مع القضايا التي تتعلق بعمق المشاركة أو تحديد المشاركين من خلال هذا السؤال.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول الموازنة السنوية.

138. هل تقدم السلطة التشريعية المعلومات إلى الجماهير عن كيفية استخدام مدخلات المواطنين خلال المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية؟

a. نعم، تقدم السلطة التشريعية تسجيلاً خطيًايحتوي على*كل من* قائمة المدخلات التي تم تلقيها من الجمهور *وتقريرتفصيلي* عن كيفية استخدام المدخلات في المداولات التشريعية حول الموازنة.
b. نعم، تقدم السلطة التشريعية تسجيلاً خطيًا يحتوي على*كل من* قائمة المدخلات التي تم تلقيها و*ملخص* عن كيفية استخدامها.
c. نعم، تقدم السلطة التشريعية تسجيلاً خطيًا يشتمل على*إما* قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها*أو* تقريرًا أو ملخصًا عن كيفية استخدامها.
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
يعكس السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم السلطة التشريعية للمعلومات إلى المواطنين عن كيفية تلقي مدخلات الجماهير وكيفية استخدام تلك المدخلات خلال المداولات التشريعية (يرجى ملاحظة أن هذه المداولات تشير إلى مرحلتي ما قبل الموازنة والاعتماد). نحن نعني "بالتسجيل المكتوب" في هذا السؤال وثيقة تم إنتاجها وإصدارها من قبل السلطة التشريعية.

تنطبق الإجابة "أ" عندما توفر السلطة التشريعية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات التي تم تلقيها من العامة (أي النص المكتوب) و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأيها لم يستخدم، ولماذا، وكيف).

تنطبق الإجابة "ب" عندما توفر السلطة التشريعية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات التي تم تلقيها من العامة (أي النص المكتوب) و
- تقرير غير مفصل بالكامل عن كيفية استخدام مدخلات الجماهير أو عن عدم استخدامها. تمنح هذه الوثيقة فكرة عامة فقط عن كيفية استخدام هذه المدخلات أو عن عدم استخدامها في المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية (علمًا بأن هذه المداولات تشير إلى مرحلتي ما قبل الموازنة والاعتماد).

تنطبق الإجابة "ج" عندما توفر السلطة التشريعية وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات التي تم تلقيها من العامة (أي النص المكتوب) أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول الموازنة السنوية.

139.هل تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع للعامة و / أو استخدام آليات مشاركة أخرى يمكن للعامة من خلالها تقديم المدخلات خلال المداولات التشريعية حول تقرير المراجعة؟

a. نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة حول تقرير المراجعة، ويمكن أن يشهد أفراد من العامة / منظمات المجتمع المدني.
b. نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة حول تقرير المراجعة. لا يتم تقديم شهادات من الجمهور خلال جلسات الاستماع الجماهيرية، ولكن يتم تلقي المساهمات من العامة من خلال وسائل أخرى.
c. نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة حول تقرير المراجعة. لا يتم تقديم شهادات من العامة خلال جلسات الاستماع، ولا توجد آليات أخرى يمكن تلقي المساهمة من خلالها، ولكن تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد أو مجموعات معينة للشهادة أو تقديم المدخلات (المشاركة ليست متاحة عمليًا لكل فرد).
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية عن "الاستدامة" و"الشفافية" و"التكامل" ويعمل على تقييم لأي مدى تعد آلية (آليات) المشاركة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية متفاعلة ومشتركة في حوار المواطنين والسلطة التشريعية، بدلاً من اقتصارها على السماح للعامة بالحضور أو الاستماع إلى مداولات الموازنة فقط.

من الأدوار الدستورية الرئيسية للتشريع في أغلب الدول الإشراف على إدارة الحكومة للموارد العامة. في حين أن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) يكون مسئولاً عن فحص حسابات الحكومة ونشر نتائج المراجعات الخاصة بها، فإنه لأغراض المحاسبة، من الضروري أن تقوم السلطة التشريعية بمراجعة ونقد تلك التقارير، والتحقق مما إذا كانت السلطة التشريعية تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة اعتمادًا على توصيات جهاز الرقابة الأعلى.

عقد جلسات استماع للعامة لمراجعة نتائج المراجعة يتيح للجمهور تعلم المزيد حول كيفية إدارة الحكومة لمواردها لسنوات الموازنة التي انتهت، وتتطلب المحاسبة في حالة سوء الإدارة والمخالفات. وبالتالي، فإن مراجعة ومناقشة تلك التقارير بشكل عام يعد من بين المسؤوليات الرئيسية للتشريع.

يرجى العلم بأن "تقرير المراجعة" يشير إلى نفس تقرير المراجعة الذي تم تقييمه في قسم الشفافية الخاص بهذا المسح، أي وثيقة واحدة من الوثائق الثمانية الخاصة بالموازنة التي يجب على جميع الحكومات تقديمها (في هذه الحالة، جهاز الرقابة الأعلى)، وفقًا لأفضل الممارسات.

يرجى وضع آليات المشاركة التي قامت السلطة التشريعية (بمؤسستها الكاملة أو موازنتها المعنية / حسابات الجمهور / اللجان المالية الخاصة بها) بتفعيلها وتستخدمها للسماح للجمهور بالمشاركة في المداولات الخاصة بها عن تقرير المراجعة.

الآليات التي يصل من خلالها أفراد من العامة إلى أفراد من البرلمان في مقابل السلطة التشريعية (في مؤسستها الكاملة أو حسابات الموازنة / العامة / اللجان المالية) أو لا يجب الاعتبار بجلسات استماع غير رسمية يتم تنظيمها من قبل مجموعة فرعية من أفراد اللجان للإجابة عن هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعقد السلطة التشريعية القومية جلسات استماع حيث يسمح للمواطنين بالشهادة. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت السلطة التشريعية لا تمارس السلطة التقديرية في تحديد*أي* المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني يمكنه الشهادة (على سبيل المثال، تحدث المشاركة على أساس من يأتي أولاً يحصل على الخدمة أولاً).

يجب تحديد الإجابة "ب" إذا انطبق ما يلي:
- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة بالإدلاء بالشهادة؛ ولكن

- توجد وسائل أخرى تستخدم من قبل السلطة التشريعية لتتلقى الآراء وتجمعها من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولا تمارس السلطة التشريعية السلطة التقديرية في تحديد المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني الذين يقدمون المدخلات. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات بديلة تسعى السلطة التشريعية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك تسجيل عام يوضح آراء المواطنين والعامة.

يجب تحديد الإجابة "ج" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة بالإدلاء بالشهادة؛
- لا تستخدم وسائل أخرى من قبل السلطة التشريعية لتلقي وتجميع الآراء والمدخلات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولكن
- تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد / مجموعات قليلة لتقديم المدخلات (من خلال جلسات استماع للعامة أو مكان آخر)

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول تقرير المراجعة.

140. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) آليات رسمية يمكن أن تقترح الجماهير من خلالها قضايا / موضوعات لتضمينها في برنامج المراجعة الخاص به (على سبيل المثال، التفكير في الوكالات أو البرامج أو المشروعات التي يجب أن تتم مراجعتها)؟

a. نعم، يحتفظ جهاز الرقابة الأعلى بآليات رسمية يمكن للعامة من خلالها اقتراح القضايا / الموضوعات لتضمينها في برنامج المراجعة.
b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يقيم هذا السؤال ما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى (SAI) قد قام بوضع آليات رسمية يمكن أن تقترح الجماهير من خلالها قضايا / موضوعات ليتم تضمينها في برنامج المراجعة الخاص به أم لا. وعند البت في جدول أعمال المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى، يمكن أن يقوم الجهاز بإجراء عمليات المراجعة على *عينة* للوكالات والمشاريع والبرامج في الدولة، ويمكن أن يستند هذا الاختيار إلى الشكاوى والاقتراحات المقدمة من أفراد الجمهور. ولتلقي اقتراحات من هذا القبيل، قد ينشئ جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية، مثل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت أو خط ساخن أو مكتب (أو تعيين موظفين للاتصال بالجمهور).

141. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) معلومات للعامة حول كيفية استخدام المدخلات الخاصة بالمواطنين لتحديد برنامج المراجعة الخاص به؟

a. نعم، يقدم جهاز الرقابة الأعلى تسجيلاً خطيًايحتوي على *كل من* قائمة المدخلات التي تم تلقيها *وتقرير تفصيلي* عن كيفية استخدام المدخلات في تحديد برنامج المراجعة الخاص به.
b. نعم، يقدم جهاز الرقابة الأعلى تسجيلاً خطيًا يحتوي على *كل من* قائمة المدخلات التي تم تلقيها *وملخص* عن كيفية استخدام المدخلات في تحديد برنامج المراجعة الخاص به.
c. نعم، يقدم جهاز الرقابة الأعلى تسجيلاً خطيًا يشتمل على *إما* قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها *أو* تقرير أو ملخص عن كيفية استخدامها.
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:

يعكس السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم جهاز الرقابة الأعلى للمعلومات إلى المواطنين عن مدخلات الجماهير التي تم تلقيها، وتلك التي تستخدم في تحديد برنامج المراجعة الخاص بجهاز الرقابة الأعلى. نحن نعني "بالتسجيل المكتوب" في هذا السؤال وثيقة تم إنتاجها وإصدارها من قبل جهاز الرقابة الأعلى.

تنطبق الإجابة "أ" عندما يوفر جهاز الرقابة الأعلى وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات التي تم تلقيها من الجمهور و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأيها لم يستخدم، ولماذا، وكيف).

تنطبق الإجابة "ب" عندما يوفر جهاز الرقابة الأعلى وثيقة خطية تشتمل على:
- المدخلات التي تم تلقيها من الجمهور و
- تقرير غير مفصل بالكامل عن كيفية استخدام مدخلات الجماهير أو عن عدم استخدامها. توفر هذه الوثيقة فكرة عامة عن كيفية استخدام هذه المدخلات أو عن عدم استخدامها لتحديد برنامج المراجعة السنوية الخاص بجهاز الرقابة الأعلى.

تنطبق الإجابة "ج" عندما يوفر جهاز الرقابة الأعلى وثيقة خطية تشتمل على:
- ما تم تلقيه من الجمهور أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات بالإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كان الحفاظ على آليات رسمية يمكن للعامة من خلالها اقتراح قضايا / موضوعات ليتم تضمينها في برنامج المراجعة الخاص بجهاز الرقابة الأعلى.

142. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) آليات رسمية يمكن أن تساهم الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة (كمستجيبين أو شهود أو ما إلى ذلك)؟

a. نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن للجماهير المساهمة في تحقيقات المراجعة من خلالها.
b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

الإرشادات:
هذا السؤال يشبه السؤال 140 تمامًا، إلا أنه بدلاً من تغطية مساعدة الجماهير في تكوين برنامج المراجعة الخاص بجهاز الرقابة الأعلى، يركز على ما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بعمل آليات يمكن أن تشارك من خلالها الجماهير في تحقيقات المراجعة. بالإضافة إلى طلب مشاركات الجمهور لتحديد جدول أعماله للمراجعة، قد يرغب جهاز الرقابة الأعلى في تقديم فرص رسمية لمنظمات المجتمع المدني والجمهور للمشاركة في تحقيقات المراجعة الفعلية، كشهود أو كمجيبين.